

Perim

بيريم

مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

العدد: (29) - يوليو 2026



السعودية عرقلت استقلال الجنوب خشية خسارة نفوذها لا دفاعاً عن حدودها

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues
of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the
alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (29) - يوليو 2026

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول المشاطئة على
البحر الأحمر وخليج عدن، صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن
للإعلام والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).

تأسست في مدينة عدن

جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م

العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة

للتواصل واتساب: 00967777491124

المراسلات واستقبال الأبحاث

تُرسل الدراسات والأبحاث والمقالات التحليلية والعلمية إلى

سكرتير التحرير د. شوري فضل عبر:

perimjournal@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

perimjournal.com - perimjournal.net

تلتزم مجلة "بريم" بالمعايير البحثية
والتحريرية في نشر الدراسات والأوراق
التحليلية، وتحمل الجهات البحثية والكتاب
مسؤولية دقة المعلومات والبيانات الواردة فيها.

حقوق الطبع محفوظة



@Perimjournal

مجلس الإدارة والتحرير

صالح أبو عوض

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير

أ. د. سالم علوي الخنشي

نائب رئيس التحرير

إدارة التحرير

ولاء عمران

مدير التحرير

د. رحيمة عبدالرحيم

مدير التحرير

الإدارة التنفيذية

د. أشجان الفضلي

المدير التنفيذي

حنين العولقي

المدير الإداري

سكرتارية التحرير

د. شوري فضل

سكرتير التحرير المسؤول

مدير الإنتاج

مراد محمد سعيد

المجلس الاستشاري

أ. د. عبده يحيى صالح الدباني

أ. د. هادي فضل العولقي

أ. مساعد. د. عارف صالح السنيدي

د. هيثم حسين جواس

د. مراد عبدالله الحوشي

د. رائد شائف القطيبي

د. فضل محمد الشاعري

د. صلاح لرضي بن دويل

العميد/ صالح علي الدويل

د. محمد جمال الشعيبي

Perim للإعلان في مجلة بريم

كن حيث يُصنع التأثير

تسرّ مجلة بريم، المجلة الفصلية المتخصصة في قضايا البحر الأحمر والأمن الإقليمي، أن تفتح أبوابها أمام المؤسسات والشركات والجهات الفاعلة للإعلان ضمن صفحاتها المرموقة

إن إعلانك في "بريم" ليس مجرد مساحة دعائية، بل هو حضور استراتيجي في منصةخبارية تُقرأ من قبل صانعي القرار، الباحثين، الصحفيين، والمهتمين بالشأن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة

لماذا تعلن في "بريم"؟

- توزيع إقليمي ودولي يضمن وصول إعلانك للفئات المؤثرة.
- محتوى تحليلي متخصص يعزز من مصداقية الإعلان.
- تصميم احترافي يُبرز علامتك التجارية بأفضل صورة.
- حضور ضمن عدد يُناقش قضايا الساعة: "التحريب، النفوذ الإقليمي، الأمن البحري"

كن شريكاً في المعرفة والتأثير. واحجز مساحتك الآن.

للتواصل والاستفسار:

perimjournal@gmail.com

00967777491124

تابعنا: perimjournal.com – perimjournal.net

شروط وضوابط النشر

- تُرسل النسخة إلى بريد المجلة الإلكتروني:
perimjournal@gmail.com

- يجب أن تتضمن الرسالة البيانات التالية:

- عنوان البحث

- اسم الباحث/الباحثين

- الرتبة العلمية والوظيفة الحالية

- رقم الهاتف والبريد الإلكتروني

7. الملخص والمستخلص:

- يُرفق بالبحث ملخصان (بالعربية)
لا يزيد كلٌّ منهما عن (100) كلمة،
ويتضمنان:

- موضوع البحث

- الأهداف

- المنهج

- أبرز النتائج والتوصيات

- كلمات مفتاحية (لا تزيد عن
خمس كلمات)

8. توثيق المراجع:

- يجب ترتيب المراجع حسب
تسلسل ورودها في متن البحث.

9. مسؤولية المحتوى:

- الآراء الواردة في البحوث المنشورة
تعبّر عن أصحابها فقط، ولا تعكس
بالضرورة رأي المجلة.

10. لغة النشر:

- تقبل المجلة البحوث باللغتين:
العربية أو الإنجليزية.

1. أصالة البحث:

يجب أن يكون البحث جديدًا
وأصيلًا، ولم يسبق نشره في أي
وسيلة من وسائل النشر، سواء
الورقية أو الإلكترونية.

2. القيمة العلمية:

يشترط أن يُمثّل البحث إضافة
علمية واضحة، سواء كانت نظرية
أو تطبيقية.

3. حجم البحث وإعداد الصفحات:

- ألا يتجاوز البحث (20) صفحة
بقياس (B5).

- يجب ترك هامش لا يقل عن
(3سم) من جميع جوانب الصفحة.

4. تحكيم البحوث:

- تخضع جميع البحوث المقدمة
للتحكيم العلمي.

- يُقبل البحث للنشر في حال اتفق
اثنان من المحكّمين على صلاحيته،
بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

5. محتوى الصفحة الأولى:

- تتضمن الصفحة الأولى: عنوان
البحث، اسم الباحث/الباحثين،
وملخصًا لا يتجاوز (100) كلمة.

6. طريقة التقديم:

- يُقدّم البحث بنسخة إلكترونية
بصيغة (Word).

فهرس

العدد (28) - يوليو 2026

5 الافتتاحية

6 السياسة السعودية في اليمن: من الحسم العسكري إلى إدارة الصراع
(2026-2015)

39 جنوب تحت الوصاية السعودية.. كيف عطلت الرياض الاستقلال وفككت
القوة الجنوبية؟

52 كيف انهارت الدولة الصومالية؟ تاريخ طويل وراء عام 1991..
قراءة في كتاب «تاريخ الصومال: رؤية تحليلية جديدة» للدكتور عبد الرحمن معلم عبد الله (باديو)

61 جنوب اليمن بعد الانسحاب الإماراتي..
الوصاية السعودية وإعادة تشكيل موازين القوة في الجنوب من عام 2015 إلى عام

هيئة التحرير

تكشف الحرب التي شنتها السعودية على القوات الجنوبية أن المشكلة لم تكن مرتبطةً بسلامة حدود المملكة أو مواجهة تهديد عسكري قادم من الجنوب. فالقوات المستهدفة كانت تتحرك داخل أرض جنوبية، ولم تتجه نحو الأراضي السعودية أو تعلن نيتهما المساس بأمن المملكة. ما أثار قلق الرياض فعلياً هو احتمال انتقال الجنوب من مرحلة المطالبة السياسية إلى بناء واقع يفضي إلى استعادة دولته وإدارة موارده وموائمه بعيداً عن الوصاية الخارجية

تعاملت السعودية مع الجنوب طوال سنوات الحرب باعتباره منطقة نفوذ تابعة للسلطة اليمنية التي ترعاها وتمولها، لا شريكاً يملك حق اختيار مستقبله. وحين أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي مساراً سياسياً نحو الاستقلال، تحولت الرياض من إدارة الخلافات إلى استخدام الطيران والقوات اليمنية المحلية الموالية لها لتغيير موازين القوة. ولم تتوقف الحملة عند إجبار القوات الجنوبية على الانسحاب، بل امتدت إلى تفكيك مؤسسات المجلس، والضغط على قياداته، وإعادة تشكيل الحكومة والقوات ومصادر التمويل

قدمت السعودية تدخلها بوصفه دفاعاً عن الاستقرار ومنعاً لتحرك أحادي في حضرموت والمهرة، لكن هذه الرواية تجاهل وجود قيادات حضرمية ومهرية وازنة داخل المجلس الانتقالي وهيئاته، كما تجاهل أن الحكومة ومجلس القيادة والقوات التي نشرتها الرياض لم تأت عبر انتخابات. ولذلك يبدو الاحتجاج بغياب التفويض الانتخابي محاولةً انتقائية لنزع الشرعية عن طرف جنوبي، فيما تُمنح الشرعية لكيانات صنعتها التعيينات والتفاهات الخارجية

فتحت الحملة أيضاً المجال أمام عودة نفوذ حزب الإصلاح وشبكاته السياسية والعسكرية إلى مؤسسات الجنوب. وهنا تبرز مفارقة يصعب تجاهلها: تصنف السعودية جماعة الإخوان المسلمين تنظيمياً إرهابياً، لكنها تعامل في اليمن مع حزب ذي جذور وروابط إخوانية بوصفه أداةً قابلة للتوظيف في مواجهة المشروع الجنوبي. لا يعني ذلك أن جميع الوزراء أو القوات الجديدة ينتمون إلى الإصلاح، لكنه يعني أن تفكيك القوة الجنوبية أعاد البيئة التي تتحرك داخلها شبكات الحزب ومراكز النفوذ اليمنية المرتبطة به

وكان لهذا المسار ثمن أمني مباشر. فقد تعرضت وحدات جنوبية راكمت خبرةً طويلة في مكافحة تنظيم القاعدة للتفكيك وقطع الرواتب وتغيير القيادات، قبل إعداد بديل يمتلك المعرفة الميدانية نفسها. كما وثقت مؤسسة اليوم الثامن انتقال جزء من أسلحة الحملة إلى عناصر مرتبطة بالتنظيم، في وقت استفاد فيه الحوثيون من إضعاف الجبهة الجنوبية وتشتيت القوى واجهت مشروعه طوال سنوات

لم تنتج السيطرة السعودية استقراراً أو نموذج حكم قادراً على الحياة. بقيت الكهرباء متعثرة، والرواتب مرتبطة بقرار الممول، والحكومة عاجزة عن إدارة الموارد بصورة مستقلة. وفي المقابل، استمرت التظاهرات الراضة للوصاية، مؤكدةً أن خسارة المعسكرات لا تعني انتهاء القضية الجنوبية، وأن السيطرة على المؤسسات لا تمنح شرعيةً شعبية تتحمل السعودية اليوم مسؤولية النتائج؛ لأنها اختارت القوة بدلاً من الحوار، وعرقلت مسار الاستقلال، وأعدت ترتيب الجنوب بما يخدم نفوذها. وما تحتاجه الرياض لحماية حدودها ليس جنوباً مفككاً تحكمه المنح والقوات التابعة، بل دولة جنوبية مستقرة وقادرة على مواجهة الحوثيين والقاعدة وحماية بحر العرب وخليج عدن. أما استمرار الوصاية، فلن يحمي الأمن السعودي، بل سيجعل الجنوب ساحة أزمة مفتوحة يدفع سكانها والمنطقة ثمنها

السياسة السعودية في اليمن: من الحسم العسكري إلى إدارة الصراع (2015-2026)

دراسة في تحولات الاستراتيجية السعودية وأثرها في إعادة تشكيل موازين القوى اليمنية



□ صالح أبوعوذل

صحفي وباحث في الشؤون السياسية والأمنية للدول المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن، رئيس مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، رئيس تحرير مجلة بريم الصادرة عن المؤسسة

«السياسات والترتيبات العسكرية التي تبنتها الرياض أوجدت بيئة سمحت بإعادة
توظيف عناصر مرتبطة بتيارات متشددة على صلة بتنظيم القاعدة، بما يخدم
الاستعداد لمواجهة مذهبية طويلة مع جماعة الحوثيين»

ملخص تنفيذي

اندلعت الحرب في اليمن في 26 مارس/آذار 2015 بهدف معلن تمثل في إنهاء سيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء وإعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وبعد أكثر من أحد عشر عاماً، تبدو نتائج الحرب مختلفة بصورة كبيرة عن الأهداف التي أعلنت عند انطلاقها، إذ تمكنت جماعة الحوثيين من ترسيخ سيطرتها على شمال اليمن، وتحولت إلى أحد أهم حلفاء إيران في المنطقة، فيما دخل الجنوب في صراع سياسي وعسكري مع الدولة التي قادت التحالف العربي، المملكة العربية السعودية.

تحاول هذه الورقة البحثية تفسير الكيفية التي وصلت بها الحرب إلى هذه النتيجة، من خلال تتبع التحولات التي طرأت على السياسة السعودية تجاه اليمن منذ ستينيات القرن الماضي، مع التركيز على الفترة الممتدة بين عامي 2015 و2026. وتستند الورقة إلى وثائق وبيانات رسمية، وتقارير دولية، ومصادر إعلامية متعددة، إلى جانب معلومات مستقاة من مقابلات مع مصادر دبلوماسية وسياسية. وتخلص إلى أن السياسة السعودية شهدت تحولاً تدريجياً من استراتيجية تقوم على الحسم العسكري إلى استراتيجية تقوم على إدارة التوازنات والتفاوض، وهو تحول انعكس بصورة مباشرة على مسار الحرب، وعلى شكل التحالفات داخل اليمن. كما تشير إلى أن هذا التحول ترافق مع تراجع أولوية استعادة الدولة اليمنية، مقابل التركيز على ترتيبات سياسية وأمنية جديدة، كان لها أثر في تعزيز موقع جماعة الحوثيين، وإعادة تشكيل موازين القوى داخل الجنوب.

وتناقش كذلك العلاقة بين هذه التحولات وبين التطورات الأمنية التي شهدها الجنوب، بما في ذلك الحرب ضد تنظيم القاعدة، وإعادة تشكيل بعض البنى العسكرية، وما ترتب على ذلك من تداعيات سياسية وأمنية. وترى أن المشهد اليمني دخل مرحلة جديدة لم يعد فيها الصراع مقتصرًا على المواجهة بين الحكومة والحوثيين، بل أصبح جزءاً من معادلة إقليمية أكثر تعقيداً، تتداخل فيها المصالح السعودية والإيرانية والدولية.

مدخل

قالت مصادر دبلوماسية عمانية إن الرياض قدمت في الـ18 من يوليو الجاري، التزاما وضمانة فورية عن طريق سلطنة عمان، إلى جماعة الحوثي والجانب الإيراني، تقضي بتعليق استمرار الرحلات الجوية الإيرانية إلى مطار صنعاء مؤقتاً⁽¹⁾.

وأكد مصدر دبلوماسي رفيع المستوى - طلب عدم الإشارة إلى اسمه - لـ«بريم» أن السعودية وعدت الجانب العماني (الوسيط)، بالعمل مع الحكومة اليمنية لمعالجة ملف الرحلات الجوية بين طهران وصنعاء، والعمل على جدولتها وتنظيمها ضمن الأطر القانونية والرسمية، بما يسمح بتسييرها مستقبلاً بعد استكمال الإجراءات اللازمة

المصدر الدبلوماسي الذي تحدث إلى «بريم»، عبر الهاتف أوعز إلى أن الضمانة السعودية كانت السبب في عدول الطائرة الإيرانية، عن مواصلة رحلتها إلى مطار صنعاء، وذلك في إطار جهود لاحتواء التصعيد المرتبط بالرحلات الإيرانية

وبحسب المصدر الدبلوماسي فإن الرياض ستعمل عن طريق «الحكومة اليمنية المقيمة في المنفى»، من أجل التوصل إلى ترتيبات بديلة تضمن تشغيل الرحلات بين طهران وصنعاء، بصورة منظمة ورسمية

وعلمت مجلة بريم من مصادر دبلوماسية عمانية أن اتفاقاً أبرم بين السعوديين والإيرانيين بشأن رحلات طيران ماهان إير إلى مطار العاصمة اليمنية صنعاء، واقترح العمانيون على ان تهبط الطائرة ذهاباً وعودة ترانزيت في مطار مسقط الدولي في رحلة الذهاب والعودة، وقد وافق الإيرانيون والسعوديون على هذا المقترح الذي من المتوقع ان يصبح نافذاً خلال أغسطس/ آب 2026م

وتأتي هذه التطورات في أعقاب تصعيد متبادل بين جماعة الحوثيين والسعودية، التي تفرض نفوذاً واسعاً على جنوب اليمن، وتمنع تسيير الرحلات الجوية المباشرة إلى صنعاء، وذلك في سياق صراع أوسع بين الرياض وطهران بدأ في أواخر مارس 2015

وفي هذا السياق، تفتح هذه الورقة سؤالا تحليليا حول تداعيات النهج الذي اتبعته السعودية في إدارة الملف اليمني، ومدى إسهامه في إطالة أمد الصراع، وما إذا كانت تلك السياسات قد أسهمت في تعزيز نفوذ جماعة الحوثيين وتحويلها إلى أحد أبرز أذرع إيران الإقليمية، بما جعل احتواءها أكثر تعقيداً، حتى في ظل سياسات التهدئة والتنازلات

(1) مصدر دبلوماسي عُمني (طلب عدم الكشف عن هويته)، مقابلة هاتفية أجرتها مجلة بريم، مسقط، يوليو/ تموز ٢٠٢٦، بشأن التزام السعودية باستئناف رحلات شركة «ماهان إير» الإيرانية إلى مطار صنعاء الدولي

المقدمة

الحوثيين بقصف مطار أبها السعودي⁽⁸⁾.

عندها انفتح المشهد على احتمال عودة الحرب بين الطرفين⁽⁹⁾، مع تلويح كل طرف بالتصعيد.. وفي ظل هذا التصاعد، وعودة مؤشرات المواجهة العسكرية، يبرز سؤال مركزي.. إلى أي مدى أسهم نهج السعودية، في إدارة الحرب بالوكالة مع إيران خلال 11 عاما، في الوصول إلى هذه اللحظة الحرجة في بلد انهكته التدخلات ومشاريع الهيمنة؟

المحور الأول: تحولات السياسة السعودية..

من 1970 - 2014 م

لم تكن الحرب التي قادتها السعودية ضد جماعة الحوثيين في مارس/آذار 2015 بداية التدخل السعودي في اليمن، بل جاءت امتدادا لسياسة استمرت لعقود، انتقلت خلالها الرياض من إدارة النفوذ السياسي والقبلي، إلى قيادة تحالف عسكري، قبل أن تنتهي لاحقا إلى مسار التهدئة والتفاوض مع الجماعة نفسها التي أعلنت الحرب لإسقاطها

لفهم هذا التحول، لا بد من العودة إلى تاريخ التدخل السعودي في اليمن، الذي يعد من أطول التدخلات السياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة، فمنذ الإطاحة بالنظام

أزمة ثقة بين السعودية وجماعة الحوثيين بدأت عقب فشل صفقة تبادل الأسرى والمعتقلين⁽²⁾، التي ضمت بعض المدانين في قضايا إرهابية

وجاء فشل الصفقة عقب اعتراض قبائل الجنوب على إدراج بعض العناصر المتورطة في هجمات إرهابية، ما فجر أزمة جديدة تتعلق بتعثر تنفيذ خارطة الطريق التي هندستها سلطنة عمان بإشراف أممي

وأدى فشل الصفقة إلى تعثر أهم بنود خارطة الطريق⁽³⁾، وهو ما اعتبره الحوثيون تهربا سعوديا من الالتزامات المتعلقة ببقية بنودها، وفي مقدمتها رفع الحظر الجوي عن مطار صنعاء⁽⁴⁾ وإعادة تقاسم الموارد، والتعويضات، وإعادة إعمار اليمن

كل ذلك دفع الأزمة إلى منحى آخر في العلاقة بين الطرفين.. ففي الوقت الذي كانت السعودية قد أرسلت وفدا⁽⁵⁾ إلى طهران لتقديم العزاء في مقتل المرشد الإيراني الأعلى، أرسلت إيران طائرة إلى صنعاء⁽⁶⁾ لنقل خبراء وقيادات حوثية. وردت الرياض بقصف مطار صنعاء الدولي لمنع عودة الطائرة الإيرانية⁽⁷⁾، التي غيرت مسارها لاحقا باتجاه مطار الحديدة، لترد جماعة

(2) صحيفة الشرق الأوسط. «تأجيل صفقة الأسرى اليمنية وسط تبادل الاتهامات عن التعثر». ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٥.

(3) مكتب المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى اليمن، «مستجدات الجهود الرامية إلى التوصل إلى خارطة طريق أممية لإنهاء الحرب في اليمن»، ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣.

(4) دويتشه فيله (DW)، «الحوثيون يتهمون السعودية باستهداف مطار صنعاء.. تجدد النزاع؟»، إعداد: خالد سلامة (رويتز، دب.أ.، ف.ب)، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(5) وكالة الأنباء السعودية (SPA)، «نائب وزير الخارجية ينقل تعازي قيادة المملكة إلى الرئيس الإيراني في وفاة المرشد الأعلى السابق»، ٤ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(6) وكالة رويترز، «الحوثيون يتهمون السعودية بقصف مطار صنعاء ويتوعدون بالرد»، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(7) الجزيرة نت، «بعد ضرب مدرج مطار صنعاء.. طائرة إيرانية تقل وفدا حوثيا تصل الحديدة»، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(8) وكالة رويترز، «الحوثيون يهاجمون مطار أبها السعودي بالصواريخ والطائرات المسيّرة بعد قصف مطار صنعاء»، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(9) وكالة أسوشيتد برس (AP)، «الحوثيون يهاجمون مطار أبها الدولي ردا على قصف مطار صنعاء»، ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

يحكم شمال اليمن، كما أنه أول رئيس عربي يتنازل عن السلطة ويقدم استقالته إلى مجلس شوري منتخب، وهي نقطة تُذكر كثيرا في الأدبيات التاريخية اليمنية. ليتم الإطاحة به من الحكم في 13 من يونيو 1974م، بانقلاب عسكري قاده إبراهيم الحمدي، الذي خلفه في الرئاسة، وقد كان للدور السعودي اثرا في الإطاحة بالإرياني، فالرئيس الذي نفذ الانقلاب كانت السعودية قد أعادت علاقتها الدبلوماسية مع اليمن في العام 1971، أي العام الذي تلى الانسحاب المصري من اليمن عقب هزيمة يونيو 1967م، أعقب هزيمة يونيو/حزيران 1967.

وبدأ الانسحاب العسكري المصري من اليمن، بعد أن شاركت القوات المصرية في الحرب الأهلية اليمنية دعماً للجمهوريين منذ عام 1962⁽¹⁴⁾. واكتمل الانسحاب خلال أواخر عام 1967، ليفتح الباب أمام إعادة ترتيب موازين القوى في شمال اليمن، وصولاً إلى الإطاحة بالرئيس عبد الله السلال في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، وتولي القاضي عبد الرحمن الإرياني رئاسة الجمهورية العربية اليمنية

لتشكل حقبة الحمدي بداية إعادة تشكل النفوذ السعودي في اليمن وانتقاله من نفوذ داخل نظام الحكم الإمامي إلى

الإمامي في ستينيات القرن الماضي⁽¹⁰⁾ لم تكن الرياض التي دعمت الملكيين في مواجهة الجمهورية، راضية عن تحول نظام الحكم في صنعاء من ملكي الى جمهوري، فأول رئيس⁽¹¹⁾ للجمهورية العربية اليمنية «العميد عبدالله يحيى السلال»⁽¹²⁾، 26 سبتمبر/أيلول 1962م، اطيح به من السلطة في انقلاب أبيض، في 5 من نوفمبر 1967، ليتسلم السلطة بعده عبدالرحمن الإرياني⁽¹³⁾، يُعد الإرياني أول رئيس مدني



(10) دائرة المعارف البريطانية (Encyclopaedia Britannica)، «ثورة اليمن عام ١٩٦٢ (Yemen Revolution)».

(11) دائرة المعارف البريطانية، «عبد الله السلال»، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(12) فأول رئيس للجمهورية العربية اليمنية، العميد عبد الله يحيى السلال، تولى السلطة عقب قيام ثورة ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٦٢ التي أطاحت بالنظام الإمامي، وقاد الجمهورية الوليدة حتى الإطاحة به في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧، خلال الحرب الأهلية بين الجمهوريين والملكيين

(13) الجزيرة نت، «عبد الرحمن الإرياني»، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(14) وزارة الخارجية الأمريكية، Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Volume XXI, Near East Region، الوثائق الخاصة بانسحاب القوات المصرية من اليمن عقب حرب يونيو ١٩٦٧.

اليمنية الموحدة
وخلال فترة حكمه، نجح صالح⁽²⁰⁾ في بناء شبكة واسعة من التحالفات مع القبائل والقوى الإسلامية، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين المدعومة من السعودية، والتي كانت إحدى أدوات الصراع الإقليمي بين الرياض والقاهرة آنذاك. ورغم نجاحه في تثبيت حكمه، ظل النفوذ السعودي حاضرا بقوة داخل المؤسسة العسكرية اليمنية ويعترف الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، الذي قتل على يد جماعة الحوثيين في ديسمبر/كانون الأول 2017، في أكثر من مناسبة، بأن السعودية كانت تتولى دفع مرتبات عدد من وحدات الجيش اليمني، وهو ما منحها نفوذا مباشرا داخل المؤسسة العسكرية، كما تحدث عن الملحق العسكري السعودي صالح الهديان، واتهمه بالإشراف على عملية اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي أما في الجنوب، فالعلاقة بين الرياض وعدن لم تكن على ما يرام، فقد برزت خلافات وتنازع على الحدود. فقبل الاستقلال، بدأت السعودية محاولات جادة للهيمنة على محافظة حضرموت، لكنها اصطدمت بالقبائل التي رفضت التوسع السعودي بدأت المملكة العربية السعودية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي في إظهار

النظام الجمهوري، ونتيجة لحرب النزاع على الحدود، دعمت السعودية حرب العام 1972، أي في العام التالي لعودة العلاقات بين الرياض وصنعاء
أنشأت السعودية «اللجنة الخاصة» داخل جهاز المخابرات العامة⁽¹⁵⁾، لتتولى الإشراف على الملف اليمني وإدارة التوازنات القبلية والعسكرية والدينية
وخلال العقود التالية، أصبحت اللجنة إحدى أهم أدوات النفوذ السعودي داخل اليمن⁽¹⁶⁾، وأسهمت في ترسيخ منظومة سياسية تنازعتها مراكز القوى القبلية والعسكرية والدينية، الأمر الذي انعكس على استقرار الدولة، التي شهدت سلسلة من الانقلابات والاضطرابات السياسية، كان أبرزها اغتيال الرئيسين إبراهيم الحمدي⁽¹⁷⁾ وأحمد الغشمي⁽¹⁸⁾، قبل أن يتولى علي عبدالله صالح السلطة عام 1978.
وتولى العقيد علي عبد الله صالح رئاسة الجمهورية العربية اليمنية في 17 يوليو/تموز 1978⁽¹⁹⁾، بعد انتخابه من مجلس الشعب التأسيسي، وذلك عقب اغتيال الرئيس أحمد حسين الغشمي في 24 يونيو/حزيران من العام نفسه. واستمر في حكم شمال اليمن حتى قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو/أيار 1990، ثم أصبح أول رئيس للجمهورية

(15) سعوديبيديا، «رئاسة الاستخبارات العامة»، يوضح تأسيس جهاز الاستخبارات السعودية عام ١٩٥٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(16) أنشأت المملكة العربية السعودية خلال ستينيات القرن الماضي «اللجنة الخاصة» داخل جهاز الاستخبارات العامة، لتتولى إدارة الملف اليمني، والإشراف على العلاقات مع القبائل والشخصيات السياسية والعسكرية، وتوزيع المخصصات المالية، قبل أن تتحول لاحقا إلى الأداة الرئيسة للنفوذ السعودي في اليمن لعقود متتالية

(17) التاريخ: ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٧.. اغتيل الرئيس إبراهيم محمد الحمدي في صنعاء قبل يوم واحد من زيارة كانت مقررة إلى عدن للقاء رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سالم ربيع علي، في ظروف لا تزال محل جدل تاريخي، ولم يُحسم رسميا المسؤول عن اغتياله

(18) قناة العربية، «علي ناصر محمد» (مقابلة تلفزيونية)، منصة يوتيوب، تاريخ النشر وفق القناة، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

(19) الجزيرة نت، «علي عبد الله صالح»، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(20) دائرة المعارف البريطانية، «علي عبد الله صالح»، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

لادن⁽²³⁾. وقد انتهت تلك الحرب بسيطرة نظام صنعاء وتحالفاته القبلية والدينية على الجنوب، وتحول الوضع إلى احتلال وهيمنة عسكرية واسعة. لكن الرياض، عقب تلك الحرب، ذهبت إلى البحث عن مكاسب خاصة فيما يتعلق بالنزاع على الحدود، فلبّأت إلى التلويح بدعم حركات جنوبية تطالب بإعادة صياغة مشروع الوحدة اليمنية أو تحقيق الاستقلال الثاني، في محاولة لتقوية نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، التي كان يتزعمها الحليف القبلي للسعودية عبدالله بن حسين الأحمر، وعسكريا الجنرال علي محسن الأحمر.

كان نظام صنعاء قد دعم الحرب العراقية على الكويت في أغسطس/آب 1990م، على عكس موقف عدن، التي كانت تربطها علاقة عميقة بالكويت، وعارضت تلك الحرب. ففي صنعاء خرجت تظاهرات تدعم نظام صدام حسين، وفي عدن كان الوضع مختلفا تماما، «مساندا للكويت ورافضا للحرب العراقية». وهذا الاختلاف في المواقف مرده إلى العلاقة التاريخية التي تربط اليمن الجنوبي بالكويت، واليمن الشمالي بالعراق. ففي الوقت الذي كان فيه البلد قد دخل فعليا في مشروع اتحاد، إلا أن المواقف كانت منقسمة بين طرف يؤيد

اهتمام متزايد بمحافظة حضرموت، إلا أن محاولاتها الأكثر جدية لتوسيع نفوذها السياسي والقبلي والإداري برزت عقب انسحاب القوات المصرية من شمال اليمن عام 1967م، مستفيدة من المتغيرات التي أعقبت الحرب الأهلية اليمنية، قبل أن تتعزز تلك المحاولات بصورة أكبر بعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990م، ثم تأخذ طابعا عسكريا وأمنيا مباشرا مع اندلاع الحرب في اليمن عام 2015⁽²¹⁾.

وحتى عام 1969م، بعد نحو عامين من حصول عدن على الاستقلال، بدأت السعودية فعليا التوسع داخل أراضي جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، لتنفجر حرب الوديعه، التي خسرها جيش اليمن الجنوبي عقب معركة استخدمت فيها السعودية الطيران العسكري، لتنتهي تلك الحرب بسيطرة السعودية على مناطق شاسعة من الأراضي الجنوبية⁽²²⁾.

وقد شاب العلاقة بين الرياض وعدن التوتر الدائم، فالسعودية كانت تنظر إلى الجنوب على أنه امتداد للاتحاد السوفيتي، في حين أن الجنوب كان يتهم السعودية بدعم خصومه، وصولا إلى حرب 1994م، التي دخلت فيها الرياض بثقلها عن طريق الأفغان العرب بقيادة أسامة بن

(21) بدأت السعودية محاولات أكثر جدية للهيمنة على محافظة حضرموت منذ تدخلها العسكري في اليمن في ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٥، غير أن هذه المحاولات اتفدت طابعا أكثر وضوحا بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل/نيسان ٢٠٢٢، حين تحولت حضرموت إلى محور رئيس في ترتيبات النفوذ السعودي، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، باعتبارها تمثل النقل النفطي والجغرافي الأكبر في الجنوب

(22) اندلعت حرب الوديعه بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال عامي ١٩٦٩-١٩٧٠، على خلفية نزاع حدودي في منطقة الوديعه، وانتهت بسيطرة القوات السعودية على المنطقة، لتظل من أبرز محطات التوتر في العلاقات بين الرياض والجنوب قبل تحقيق الوحدة اليمنية

(23) قناة الشريعة على يوتيوب، «أحمد الصوفي: الدبلوماسي يكذب والفتوى صحيحة»، مقابلة مع أحمد الصوفي سكرتير الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، تاريخ النشر: ٢٠١٧ (بحسب تاريخ نشر المقطع)، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

عسكريا هو الأضعف في تاريخ الجيش اليمني. وكانت المناسبة الذكرى العاشرة للوحدة اليمنية في 22 مايو/أيار، بحضور ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، في أول مشاركة سعودية بهذا المستوى في احتفالات الوحدة اليمنية⁽²⁵⁾. كانت تلك الزيارة بمثابة تحسن في العلاقات اليمنية-السعودية بعد أزمة موقف اليمن من غزو الكويت (1990-1991)، لكن تلك الزيارة سبقت توقيع اتفاقية جدة بأقل من ثلاثة أسابيع (22 مايو/ أيار ثم 12 يونيو/ حزيران 2000)، ما جعلها مؤشرا سياسيا على قرب تسوية ملف الحدود⁽²⁶⁾. غير أن إنهاء النزاع الحدودي لم يؤد إلى إنهاء الهواجس الأمنية السعودية تجاه اليمن، بل أعاد صياغتها. فبعد أن كان ملف الحدود يمثل أولوية الرياض لعقود، بدأت المملكة تنقل اهتمامها تدريجيا إلى التهديدات الناشئة داخل اليمن، وهي التحولات التي ستتسارع مع اندلاع حروب صعدة عام 2004، قبل أن تبلغ ذروتها مع سيطرة جماعة الحوثيين على صنعاء عام 2014.

فالحرب بين الجيش اليمني والسعودي، يقول مسؤولون يمنيون تحدثوا لـ«بريم»، إن تلك الحرب كانت بمثابة استنزاف لقدرات الجيش اليمني، المنقسم على نفسه بين «الفرقة الأولى مدرع»، التي يقودها الجنرال

الحرب العراقية وآخر يرفضها لكن هذه المواقف لم تكن مشجعة للسعودية على إعادة إصلاح علاقتها باليمن الجنوبي، فالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي كانت تشكل هاجسا لها، على الرغم من انهياره. لذلك رأت الرياض أن الفرصة باتت مواتية للقضاء على أي امتداد للاتحاد السوفيتي، ولكن ليس عن طريق النظام اليمني، وإنما عن طريق التيارات الدينية والإسلامية المتطرفة⁽²⁴⁾. فالسعودية التي عارضت صيغة مشروع الوحدة، انعكس موقفها على جماعة الإخوان اليمنية، التي جرى تنظيمها لاحقا في حزب التجمع اليمني للإصلاح في سبتمبر/أيلول 1990م، ونفذت سلسلة اغتالات طالت أكثر من 150 مسؤولا جنوبيا. وكانت تلك الاغتيالات هي التي فجرت أزمة مشروع الوحدة، وفشلت اتفاقية عمان «وثيقة العهد والاتفاق» في معالجتها، لأن جماعة الإخوان المسلمين لم تلتزم بها، لتمهد تلك الأزمة للحرب التي شنها النظام اليمني بتحالفاته القبلية والدينية، والأفغان العرب، الذين أصبحوا لاحقا تنظيم القاعدة في جزيرة العرب «فرع اليمن والسعودية»

وظلت العلاقة بين صنعاء والرياض تشهد تقلبات، لكنها كانت بعيدة عن الإعلام، أو في الأطر الدبلوماسية، حتى عام 2000، حين شهدت العاصمة اليمنية صنعاء عرضا

(24) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات. «موقف: عبدالمجيد الزنداني يدين نفسه بتكفير الجنوبيين». قناة اليوم الثامن على يوتيوب. ٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٢. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(25) صحيفة البيان (الإمارات)، «صنعاء تحتفي بالحضور الخليجي وتعتبره دليل تحسن العلاقات، واليمن يحتفل بذكرى الوحدة وسط إجراءات أمنية مشددة»، ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٠، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(26) صحيفة البيان، «صنعاء تحتفي بالحضور الخليجي وتعتبره دليل تحسن العلاقات، واليمن يحتفل بذكرى الوحدة وسط إجراءات أمنية مشددة»، ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٠. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

بالنظام الأمريكي. ففي أكتوبر من عام 2000، هاجمت عناصر من تنظيم القاعدة المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول» بقارب ملغوم، وهو ما أسفر عن مقتل وجرح العشرات من طاقم المدمرة الأمريكية⁽²⁷⁾، التي كانت تتزود بالوقود في ميناء عدن وعقب هذا الهجوم، أرسلت الولايات المتحدة مائة خبير في مكافحة الإرهاب لدعم القوات اليمنية المتخصصة، وهو الأمر الذي لم يرق لجماعة الإخوان، التي عارضت ذلك. وظهرت المعارضة الإخوانية للحرب ضد تنظيم القاعدة في أعقاب توجيه الولايات المتحدة الأمريكية ضربات ضد قيادات التنظيم، الأمر الذي دفع عبدالمجيد الزنداني إلى الخروج في خطب علنية منتقدا الولايات المتحدة بسبب قتل عناصر القاعدة⁽²⁸⁾، متسائلا: كيف يحاكم الأمريكيون عناصر يمنية بتهمة الانتماء إلى تنظيم القاعدة؟⁽²⁹⁾، ليصبح الزعيم الديني لجماعة الإخوان المسلمين على قوائم الإرهاب الأمريكية، خاصة بعد أن تبين أن عناصر مرتبطة بالقاعدة درست في جامعة الإيمان التي كان يمتلكها عبدالمجيد الزنداني⁽³⁰⁾.

حاول صالح اللعب على المتناقضات؛ فالتحالف مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقة بالإخوان في اليمن، كان يعني الحفاظ على علاقة ودية بالنظام السعودي. فأحداث 11 سبتمبر/

علي محسن الأحمر وتمولها السعودية، والحرس الجمهوري والقوات الخاصة، التي يقودها نجل الرئيس اليمني العميد أحمد علي عبدالله صالح، وتحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أشرفت على تدريبها وتسليحها لمواجهة تنظيم القاعدة. وكانت المواجهة بين النظام وتنظيم القاعدة قد شكلت واحدة من أبرز أزمت النظام اليمني

منذ عام 1962 وحتى عام 2000، كانت الأولوية بالنسبة للسعودية تتعلق بملف الحدود والنفوذ، وقد بدأت المعالجة في عام 2000. وفي عام 2004 انتهى ملف الحدود. وبعدها مباشرة، أي في العام نفسه، بدأت مشكلة التهديد الحوثي المدعوم من إيران. وتقول مصادر عمانية إن السعودية كان لها دور أيضا في دعم الحوثيين، بعد أن اعتبرت الرياض استعراض صنعاء العسكري في 22 مايو/أيار 2000 بمثابة رسالة تهديد، حيث بث التلفزيون السعودي، وعلى الهواء مباشرة، لقطة للرئيس صالح وهو يشعل النار في سيجارة، قبل أن يقوم بقطع البث مباشرة، كنوع من الاحتجاج على ذلك

لم يكن تحالف صالح والإخوان المسلمين استراتيجيا، بل كان تحالف الضرورة أو المرحلة. فالتنظيم بدأ بتبني نهج هدفه تعكير صفو العلاقة التي تجمع صالح

(27) مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، "USS Cole Bombing"، تاريخ النشر: ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

(28) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات. «عبدالمجيد الزنداني يجرم قصف أعضاء تنظيم القاعدة»، قناة اليوم الثامن على يوتيوب. ٤ يونيو/

حزيران ٢٠٢٢. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(29) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «عبدالمجيد الزنداني يهاجم السعودية ويقول إنها لا تريد الخير لليمن»، قناة اليوم الثامن على

يوتيوب، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(30) قناة اليوم الثامن على يوتيوب، «عبدالمجيد الزنداني»، يوتيوب، تاريخ النشر وفق القناة، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

هجوم شارلي إيبندو في فرنسا⁽³⁸⁾، الذي نفذه سعيد كواشي، ذكرت تقارير أنه أقام في اليمن بين عامي 2009 و2011، ودرس في جامعة الإيمان بصنعاء قبل أن ينتقل إلى معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب

وعمر فاروق عبدالمطلب (منفذ محاولة تفجير طائرة نورث ويست عام 2009)، تشير تقارير إلى أنه حضر محاضرات في جامعة الإيمان أثناء وجوده في صنعاء لدراسة العربية، فيما كان جون ووكر ليند (المقاتل الأمريكي في طالبان) طالبا سابقا في جامعة الإيمان

يمكن التأكيد على أن هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 غيرت علاقة الرئيس علي عبدالله صالح بالولايات المتحدة، وأصبح ملف مكافحة الإرهاب أولوية. فواشنطن عملت على تدريب وتسليح القوات الخاصة اليمنية، التي اختار لها نجل صالح، العميد أحمد علي عبدالله صالح، قاعدة الصباحة العسكرية شديدة التحصين مركزا لها. لكن هذه العلاقة انعكست بشكل سلبي على علاقة صالح بالإخوان والسعودية، فالحرب التي كانت تخوضها الأجهزة الأمنية والعسكرية ضد تنظيم القاعدة كانت مكلفة، لتبدأ مع

أيلول 2001م⁽³¹⁾، التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية⁽³²⁾، شكلت نقطة تحول في السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب⁽³³⁾. فقد نفذ الهجمات 19 عنصرا من تنظيم القاعدة، كان 15 منهم سعوديين⁽³⁴⁾، الأمر الذي دفع واشنطن إلى إطلاق ما عُرف بـ«الحرب العالمية على الإرهاب»، لتصبح اليمن لاحقا إحدى الساحات الرئيسية لهذه الحرب، في ظل تنامي نشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب⁽³⁵⁾.

وأدت هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 إلى تصاعد الحملة الأمريكية على تنظيم القاعدة، التي استهدفت قياداته في أفغانستان ومناطق أخرى. وفي ظل الضغوط الأمنية التي تعرض لها التنظيم في المملكة العربية السعودية واليمن، أعلن في يناير/كانون الثاني 2009 توحيد فرعيه في البلدين تحت مسمى «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»⁽³⁶⁾، بقيادة ناصر عبد الكريم الوحيشي، الذي كان أحد مساعدي أسامة بن لادن، فيما تولى سعيد علي الشهري⁽³⁷⁾، وهو سعودي الجنسية، منصب نائب القائد. ومنذ ذلك الحين، أصبحت اليمن المركز الرئيس لنشاط التنظيم في شبه الجزيرة العربية، ولكن بإدارة من قيادة التنظيم السعودي

(31) (Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP), (National Counterterrorism Center (NCTC

(32) (Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP), (Council on Foreign Relations (CFR

(33) اللجنة الوطنية الأمريكية للتحقيق في الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (The 9/11 Commission Report, (The 9/11 Commission

واشنطن: مكتب الطباعة الحكومي الأمريكي، ٢٠٠٤.

(34) مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI)، «USS Cole Bombing»، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.

(35) الأمم المتحدة، (AQAP - Al-Qaida in the Arabian Peninsula (Security Council Sanctions Committee.

(36) نشأة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب نتيجة اندماج الفرعين السعودي واليمني في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ (١٠٥، ١٠٦، ١٠٧).

(37) قيادة التنظيم (ناصر الوحيشي وسعيد الشهري) وتطور نشاطه في اليمن

(38) صحيفة Gulf Times، «Paris attack suspect 'was trained' by Yemen Qaeda»، January 2015 ٩، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

السابق عقوبات أممية وحاول الرئيس عبدربه منصور هادي إعادة بناء تحالفاته مع الولايات المتحدة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. ففي 1 أغسطس/آب 2013، قام بزيارة إلى الولايات المتحدة، والتقى الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض، وركزت الزيارة على دعم المرحلة الانتقالية، وإعادة هيكلة الجيش، والتعاون في مكافحة الإرهاب لكن هذه الزيارة لم تكن الأخيرة لهادي، وإنما كانت آخر زيارة له إلى الولايات المتحدة قبل انهيار المرحلة الانتقالية. فبعد نحو أربعة أشهر، وتحديدًا في 5 ديسمبر/كانون الأول 2013، تعرض مجمع العرضي (وزارة الدفاع) في صنعاء لهجوم إرهابي واسع نفذته تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وكان من أخطر الهجمات الإرهابية في تلك المرحلة عقب نجاته من الهجوم، كان الرئيس هادي يدير حوارًا مينيًا واسعًا، كان الحوثيون جزءًا منه. ووضع الإخوان في اليمن شروطًا تحتم أن تقدم الدولة اعتذارًا للحوثيين بأن حروب صعدة كانت «خطيئة للنظام السابق»، وأنه لم يحسن إدارة الأزمة هناك، وأصبحت الجماعة الموالية لإيران جزءًا من المشهد السياسي والعسكري في اليمن، وجزءًا من المرحلة الانتقالية⁽³⁹⁾، وأصبحوا ممثلين في مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، الذي منح الجماعة اعترافًا سياسيًا بوصفها طرفًا مشاركًا في العملية السياسية، بعد ست حروب خاضتها ضد الدولة. وقد أوصى

الجيش اليمني واحدة من أعنف الفصول في تاريخه، وهي حروب صعدة الست (-2004 2010)، التي تقول الإحصائيات إن نحو 120 ألفًا قتلوا فيها وكانت الحرب السادسة، في عام 2009م، قد شكّلت بداية التدخل السعودي المباشر في الحرب، فالجماعة التي كانت على مشارف الهزيمة سرعان ما استعادت قوتها، بالتزامن مع دعم إقليمي جاء تحت عنوان إعادة إعمار صعدة. وهنا برزت تساؤلات حول ما إذا كانت التدخلات الإقليمية، السعودية والقطرية، قد أسهمت في إضعاف الحوثيين أم أكسبتهم قوة وخبرة عسكرية وتنظيمية ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى بدأت أحداث الربيع العربي عام 2011، وخروج تظاهرات جماعة الإخوان المسلمين، التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس صالح عقب محاولة اغتياله في جامع النهدين بالعاصمة صنعاء، ونقله إلى السعودية للعلاج، لتطلق الرياض مبادرة نقل السلطة من صالح، الناجي من الموت ومقتل عدد من معاونيه، إلى نائبه عبدربه منصور هادي في فبراير/شباط 2012م ومنذ ذلك التاريخ بدأت التدخلات الإقليمية، ولا سيما الدور السعودي، تأخذ بعدًا أكثر توسعًا وعمقًا، حيث انتقلت إدارة الملف اليمني إلى المبادرة الخليجية، وبدأت السعودية في إعادة تشكيل السلطة. فالمبادرة الخليجية، التي كان يفترض أنها منحت صالح حصانة من الملاحقة، تحولت لاحقًا إلى أدوات ضغط، إذ فرضت على النظام

(39) Outcomes of Yemen's National Dialogue Conference: A Step toward Conflict Resolution and State. Marie-Christine Heinze .

٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦. (German Institute of Global and Area Studies (GIGA) Building

أبرز القادة العسكريين المواليين للجنرال علي محسن الأحمر⁽⁴⁰⁾، وأحد أبرز القادة العسكريين الذين قادوا الحرب على الجنوب في صيف عام 1994م، بعد أن قاد حرباً على اللواء الثالث الجنوبي في عمران

وسقوط عمران في قبضة الحوثيين مهد الطريق لاحقاً لسقوط العاصمة في قبضة الجماعة في 21 سبتمبر/أيلول 2014. وقد لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً في ذلك⁽⁴¹⁾، حيث رفضت الجماعة قتال الحوثيين، فسر الأمر على أن رفض قتال الحوثيين كان على خلفية خلافات نشبت بين تنظيم الإخوان في اليمن والسعودية. ويقول هود أبو راس، مدير مكتب الشيخ عبدالمجيد الزنداني⁽⁴²⁾، إن قيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح (إخوان اليمن) أوقفت نحو 40 ألف مقاتل كانوا يستعدون للتوجه إلى صعدة لمواجهة الحوثيين في سبتمبر/أيلول 2014، واصفاً القرار بأنه «غامض»

ولم يقتصر الأمر على توقيف 40 ألف مقاتل، فقوات الفرقة الأولى مدرع لم تواجه الحوثيين، ولم تدافع عن صنعاء، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الداخلية المحسوب على الإخوان، اللواء عبده الترب، الذي وجه وزارة الداخلية وأقسام الشرطة في صنعاء بإفصاح المجال أمام الحوثيين للسيطرة عليها، لأن الهدف كان إزاحة «هادي» وتنصيب رئيس حكومة التوافق محمد سالم باسندوة، الذي

المؤتمر بمعالجة قضية صعدة عبر تعويض المتضررين، وإعادة إعمار المحافظة، والاعتذار الرسمي عن الحروب الست. غير أن هذه الترتيبات لم تمنع الجماعة من مواصلة توسعها العسكري، الذي انتهى بالسيطرة على صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014.

وقبل السيطرة على صنعاء، كان الرئيس هادي يوجه الوحدات العسكرية برفع الجاهزية القتالية لمواجهة الحوثيين ومنع سقوط عمران المجاورة في قبضتهم، إلا أن توجيهاته كانت ترفض من قبل قيادات موالية للجنرال علي محسن الأحمر، في حين كان «صالح» يراقب الوضع بصمت، وينتظر الفرصة للعودة إلى الحكم مجدداً، مستفيداً من حالة التخبط والعشوائية في إدارة الحكم

كان هادي قد أزاح العميد أحمد علي عبدالله صالح من قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، تلبية لرغبة الإخوان المسلمين، الذين مارسوا ضغوطاً لإعادة هيكلة الحرس الجمهوري، الذي كان، بنظرهم، «جيش عائلة صالح». ترك «أحمد» قيادة الحرس الجمهوري، وذهب سفيراً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة وفي 7 يوليو/تموز 2014م، أحكم الحوثيون سيطرتهم على عمران وقاعدة اللواء 310، وقتل قائده العميد حميد القشبي، أحد

(40) موقع نيوز يمن، صالح أبو عودل، «الجنرال الأحمر الأب الروحي لتنظيم القاعدة بشبه الجزيرة العربية»، ١٠ فبراير/شباط ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(41) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات. «عبدالمجيد الزنداني يهاجم السعودية ويقول إنها لا تريد الخير لليمن». قناة اليوم الثامن على يوتيوب. ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(42) صحيفة الشرق الأوسط، «أوامر إخوانية «غامضة» منعت ٤٠ ألف مقاتل من مواجهة الحوثيين»، ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

واعتبار جميع قرارات الحوثيين باطلة ووصول هادي إلى عدن شكل نقطة تحول في الجنوب، حيث بدأت المواجهات تندلع بين اللجان الشعبية القادمة من لودر بقيادة علي الصمدي، الذي قتل في مواجهات المطار يوم 19 مارس/آذار، لتبدأ مرحلة تشكل المقاومة الجنوبية مع انضمام وحدات عسكرية موالية لهادي في مواجهة القوات الموالية للحوثيين. وقد أعلن اللواء علي ناصر هادي، قائد المنطقة العسكرية الرابعة، انحياز قواته للرئيس هادي ورفضه أوامر الحوثيين، وهو من البيانات العسكرية التي أسهمت في تنظيم الدفاع عن عدن وكانت معركة المطار وقاعدة الصولبان واحدة من أعنف المواجهات، فقائد اللجان الشعبية، الذي سبق وتلا بياناً دعا فيه إلى التصدي للحرب اليمنية الجديدة على الجنوب، قتل لاحقاً في مواجهة مع قوات الأمن المركزي التي أعلنت موالاتها للحوثيين وبالتزامن مع تلك المواجهات، شن الحوثيون سلسلة غارات استهدفت قصر معاشيق، ولكن لم تصمد الجبهات طويلاً، إذ توسعت المواجهات من مكيراس في أبين إلى كرش في لحج والضالع لتنتهار الأوضاع في عدن، وتبدأ عملية نهب قصر معاشيق، وهو ما أدى إلى خروج الرئيس هادي من عدن إلى سلطنة عمان. وبينما كان الرئيس هادي يسير صوب المكلا، كانت القوات هناك قد أعلنت موالاتها للحوثيين، فغيّر طريق سيره نحو سلطنة عمان، ومنها إلى السعودية يوم 25 مارس/آذار 2015، بعد تقدم قوات الحوثيين نحو عدن. وكان قبلها

قدم استقالته للحوثيين بالتزامن مع سقوط صنعاء، رئيساً بديلاً لهادي بعد سيطرة جماعة الحوثيين على صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول 2014، وقعت الرئاسة اليمنية وجميع القوى السياسية، برعاية المبعوث الأممي جمال بن عمر، اتفاق السلم والشراكة الوطنية، الذي نص على تشكيل حكومة جديدة، وتعيين مستشارين للرئيس من جماعة الحوثيين والحراك الجنوبي، وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، إلى جانب إجراءات أمنية تقضي بانسحاب الجماعة من مؤسسات الدولة وإعادة الأسلحة المنهوبة وبعد ثلاثة أيام، أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي قراراً بتعيين صالح علي الصماد، أحد أبرز قيادات جماعة الحوثيين، مستشاراً لرئيس الجمهورية، تنفيذاً لبنود الاتفاق. غير أن الاتفاق لم ينجح في وقف تمدد الجماعة، إذ واصل الحوثيون توسيع نفوذهم العسكري والسياسي، ما أدى إلى انهيار المرحلة الانتقالية بالكامل بعد أشهر قليلة

بدأت عملية الانهيار تتضح في 17 يناير/كانون الثاني 2015م، باختطاف أحمد عوض بن مبارك، مدير مكتب هادي، وفي 22 يناير قدم الرئيس هادي استقالته، أعقبه رئيس الحكومة خالد بحاح، وفي 6 فبراير/شباط أقدم الحوثيون على الإعلان الدستوري، وحل مجلس النواب، وإنشاء اللجنة الثورية العليا برئاسة محمد علي الحوثي. وفي 21 فبراير/شباط نجح الرئيس هادي في الإفلات، وفر صوب عدن، معلناً تراجعاً عن الاستقالة،

أشرف عليها وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان، قبل أن يصبح ولياً للعهد، لم تحقق الحسم من جانب الرياض، خاصة فيما يتعلق بملف شمال اليمن. أما الجنوب، فقد خلقت دولة الإمارات العربية المتحدة، الشريك الفاعل في التحالف، تحالفاً استراتيجياً مع المقاومة الجنوبية، ونجح هذا التحالف في تحرير العاصمة عدن في منتصف يوليو/تموز 2015م، قبل أن تتوسع العمليات لتشمل لحج، وقاعدة العند الاستراتيجية، وأبين، وباب المندب، وصولاً إلى ميناء المخا الاستراتيجي

وفي تعز، بدأ الدور السعودي مرتبكاً، إذ كانت جماعة الإخوان المسلمين تخوض المواجهات بحذر شديد، إذ رأت أن الحرب قد تتحول إلى بداية استنزاف لها، فاتجهت نحو بناء قدراتها العسكرية. وفي الوقت الذي كانت فيه المكاسب العسكرية والأمنية تتراكم في الجنوب، انتقلت أبوظبي من معركة الجنوب إلى مأرب، ضمن استراتيجية مشتركة مع بقية دول التحالف، قبل أن تتعرض قاعدة صافر، حيث ترابطت قوات التحالف العربي، لقصف صاروخي شنه الحوثيون، استهدف مخزناً لأسلحة القوات الإماراتية والبحرينية، في سبتمبر/أيلول 2015م

ولم تعرقل هذه الضربة الجهد الإماراتي، الذي ظل متواصلاً، إذ انتقلت القوات الإماراتية من مأرب إلى الساحل الغربي، وهناك واصلت تحقيق المكاسب العسكرية. وعلى النقيض من ذلك، دخلت جبهات

قد طلب تدخل عسكرياً وفق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وفي 26 مارس/آذار 2015 بدأت عملية عاصفة الحزم⁽⁴³⁾ بمشاركة تحالف عربي، بهدف إعادة الحكومة المعترف بها دولياً، ومنع سيطرة الحوثيين على كامل اليمن

وهكذا، شكّل التدخل العسكري السعودي في 26 مارس/آذار 2015 نهاية مرحلة تاريخية في سياسة المملكة تجاه اليمن، وبداية مرحلة جديدة اتسمت بالتدخل العسكري المباشر. فمنذ ستينيات القرن الماضي، انتقلت الرياض من إدارة النفوذ السياسي والقبلي، إلى رعاية ترتيبات انتقال السلطة، قبل أن تجد نفسها أمام خيار الحرب، بعد انهيار المرحلة الانتقالية، وسقوط صنعاء بيد جماعة الحوثيين.

لم يكن إطلاق عملية «عاصفة الحزم» حدثاً منفصلاً عن مسار السياسة السعودية، بل كان نتيجة مباشرة لتحولات تراكمت على مدى أكثر من خمسة عقود، وهي التحولات التي ستحدد لاحقاً مسار الحرب، وتفسر انتقال المملكة، بعد سنوات من القتال، من خيار الحسم العسكري إلى مسار التهدة والتفاوض

المحور الثاني: الحرب السعودية في اليمن (2015-2025).. من الحسم العسكري إلى التهدة وتقديم التنازلات

لم يكن التدخل العسكري السعودي في اليمن حاسماً، فعملية عاصفة الحزم، التي

(43) وكالة الأنباء السعودية (SPA)، «بدء عملية عاصفة الحزم في اليمن»، ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

العسكري والسياسي في اليمن يداران من مركز قرار واحد وجاء هذا التحول بالتزامن مع الأزمة الخليجية، إذ أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في 5 يونيو/حزيران 2017، قطع العلاقات مع قطر وفرض إجراءات مقاطعة عليها، وهو ما فتح جبهة إقليمية جديدة استنزفت جزءا من الاهتمام السياسي والعسكري السعودي

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قاد ولي العهد حملة واسعة تحت عنوان مكافحة الفساد، انتهت بتوقيف عشرات الأمراء والوزراء ورجال الأعمال في فندق الريتز كارلتون بالرياض، في خطوة فسرها كثير من المراقبين بأنها عززت تركيز السلطة في يد ولي العهد، وأعادت ترتيب مراكز النفوذ داخل الدولة السعودية

غير أن السياسة الخارجية السعودية واجهت تحديات إضافية، بلغت ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول 2018، بعد مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، وهي القضية التي أحدثت أزمة دبلوماسية واسعة، وأثرت في صورة المملكة وعلاقاتها مع عدد من الدول الغربية، في وقت كانت فيه الحرب في اليمن تتعرض لانتقادات دولية متزايدة بسبب تداعياتها الإنسانية

لم تكن قضية اغتيال جمال خاشقجي الهاجس الوحيد لمحمد بن سلمان، فالشاب الذي توقع أن يحسم حرب الوكالة ضد إيران في غضون أسابيع، وجد نفسه أمام

مأرب وميدي في هدنة طويلة، خاصة بعد أن وقعت السعودية اتفاقا مع الحوثيين في ظهران الجنوب بالمملكة، وهي الاتفاقية التي أعادت، من خلالها، الرياض إلى تحالفها مع القبائل الزيدية. فلم تكتف بهدنة مع الحوثيين، بل عملت على إعادة الجنزال علي محسن الأحمر إلى المشهد السياسي والعسكري مرة أخرى، بعد نحو عام ونصف من الفرار الاختياري

وجاءت عودة الأحمر على حساب رئيس الحكومة ونائب الرئيس، خالد بحاح، الذي يقول إن السعوديين فرضوا الأحمر على هادي، الذي كان على خلاف معه منذ تسلمه السلطة في عدن، وتمرده على قراراته في مواجهة الحوثيين قبل سقوط صنعاء، بعد هروب الأحمر عبر السفارة السعودية إلى مدينة جدة، مستعينا بطائرة عسكرية من قاعدة العند، لتأمين خروجه من اليمن

ولم يكن تعثر الحسم العسكري في شمال اليمن مشكلة سعودية في إدارة الحرب فحسب، بل ارتبط أيضا بانشغال محمد بن سلمان بمواجهة خصومه في الداخل. فالأمير الشاب الطامح إلى العرش أدار حربا داخلية ضد من كان يعتقد أنهم خصومه، ومعظمهم من الإسلاميين. وبلغت تلك المواجهة ذروتها بعد يونيو/حزيران 2017، حين أصدر الملك سلمان بن عبدالعزيز أمرا ملكيا بتعيين الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد، خلفا للأمير محمد بن نايف، مع احتفاظه بمنصب وزير الدفاع، الذي تولاه منذ يناير/كانون الثاني 2015، ليصبح الملفان

جماعة الإخوان المسلمين
ففي وقت مبكر من العام الأول للحرب،
عام 2016، قدم سفير السعودية لدى
اليمن، محمد آل جابر، طرحا يقضي بتسليم
مدن الجنوب المحررة إلى الحكومة التي كان
يسيطر عليها الإخوان المسلمون، المدعومون
من الرياض والدوحة. وقد شكلت
تصريحات آل جابر آنذاك مؤشرا على توجه
سعودي لمواجهة مساعي استقلال الجنوب
وعودة الدولة السابقة

ومع تصاعد الأزمة القطرية - السعودية،
كانت الأخيرة تدير حوارات ومفاوضات مع
إيران، احتضن العراق وسلطنة عمان جزءا
منها. وفي الوقت الذي كانت فيه الرياض
تقترب من تسوية خلافها مع طهران، كانت
قوات التحالف، بقيادة الإمارات، تقترب من
انتزاع ميناء الحديدة من قبضة الحوثيين،
إلا أن الرغبة السعودية في تسوية خلافها
مع الحوثيين دفعتها إلى توقيع اتفاق رعته
الأمم المتحدة، أوقف العملية العسكرية
قبل حسمها، وهو ما اعتبر بداية انتقال
القرار العسكري إلى القرار السياسي

اتفاق ستوكهولم⁽⁴⁶⁾ في 13 ديسمبر/كانون
الأول 2018 مثل تحول جديد في الصراع⁽⁴⁷⁾،
إذ نص على وقف الهجوم على الحديدة،
ووقف إطلاق النار في المدينة، وإعادة انتشار

جملة من المعارك المختلفة. فخلال الأسبوع
الأول من عملية عاصفة الحزم، أطلق جملة
من التصريحات أكد فيها قدرة بلاده على
إنهاء مشكلة الحوثيين وإعادة الشرعية
إلى صنعاء، لكن ما لبث أن وقع اتفاقية
ظهران الجنوب، ومنها انتقل مباشرة إلى
إطلاق رؤية السعودية 2030 الاقتصادية⁽⁴⁴⁾،
في رسالة إلى الداخل السعودي مفادها أن
معركة اليمن انتهت، وأن المملكة تتجه
نحو بناء إمبراطورية اقتصادية، مستفيدة
من مواردها الكبيرة

وشهدت تلك المرحلة تنقلات سريعة
ومركبة، بدأت بإطلاق عملية عاصفة الحزم
في 26 مارس/آذار 2015، ثم اتفاقات ظهران
الجنوب لوقف إطلاق النار في 10 أبريل/
نيسان 2016، تمهيدا لمشاورات الكويت،
وفي 25 أبريل/نيسان 2016 أطلقت رؤية
السعودية 2030، ثم في 21 يونيو/حزيران
2017 عين الأمير محمد بن سلمان وليا
للعهد، خلفا للأمر محمد بن نايف
وألقت هذه التحولات السريعة بظلالها
على المشهدين العسكري والسياسي في اليمن،
واتجهت السعودية نحو الدخول في تفاوض
طويل مع إيران وأذرعها اليمنية، فيما
انشغلت إدارة الملف اليمني، بقيادة السفير
السعودي⁽⁴⁵⁾، بتسوية ملف الجنوب أمام

(44) صندوق الاستثمارات العامة السعودي، «المملكة العربية السعودية تعلن عن رؤية السعودية ٢٠٣٠ الإصلاحية»، ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦، تاريخ
الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(45) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «السفير السعودي يصل صنعاء ويلتقي قيادات الحوثيين»، ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع:
يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(46) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، «اتفاق ستوكهولم»، ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(47) موقع نيوز ين. «منذ «ستوكهولم» إلى اليوم.. كيف ساهمت تنازلات السعودية في إعادة بناء قوة الحوثيين؟»، ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع:
يوليو/تموز ٢٠٢٦.

تحول إلى ورقة ضغط سعودية على المجلس الانتقالي الجنوبي، وأدارت الرياض من خلاله صراعا داخل المعسكر المناهض للحوثيين، في حين كانت تنظر إلى الحوثيين بوصفهم حليفا محتملا في المستقبل

أغسطس/آب 2019 كانت بداية سيطرة الإخوان على محافظة شبوة النفطية، ولم تكتف الجماعة بذلك، بل اتجهت إلى خوض حرب أبين عام 2020، في محاولة للوصول إلى عدن. ومع ذلك، ظلت السعودية تقدم نفسها بوصفها وسيطا بين أطراف المعسكر المناهض للحوثيين

وبينما كانت الرياض منشغلة بإدارة الصراع ضد المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أعلن الإدارة الذاتية للجنوب، تمكن الحوثيون من السيطرة على أكبر قاعدة عسكرية حلفاء السعودية في فرضة نهم وقاموا بمصادرة كل الأسلحة والأليات التي تركها مقاتلو سبعة ألوية هناك

في يناير/ كانون الثاني 2022م، انسحبت القوات السعودية من قاعدة عسكرية في مطار عتق الدولي، وذلك عقب ساعات من دخول قوات العمالة الجنوبية إلى المحافظة لإخراج الحوثيين منها، تقول مصادر عسكرية لـ«بريم» إن انسحاب القوات السعودية كان هدفه اغراق القوات الجنوبية ومن خلفها القوات المسلحة الإماراتية في معارك طويلة مع الحوثيين، قبل أن تفاجئ الرياض بأن المعركة كانت أكثر حسما وإن الحوثيين الذين

القوات، وتبادل الأسرى. وكان هذا الاتفاق بمثابة أول اعتراف عملي باستمرار سيطرة الحوثيين على أهم ميناء على البحر الأحمر، ومن هنا بدأت الرياض تقبل تدريجيا بسياسة الاحتواء بدلا من الحسم⁽⁴⁸⁾.

عام 2019 مثل بداية مشروع سعودي جديد، تمثل في إدارة ظهرها لملف الحوثيين، والتركيز على ملف الجنوب، بهدف تمكين الحلفاء من جماعة الإخوان المسلمين. ففي هذا العام بدأت أحداث عدن وشبوة باغتيال العميد منير اليافعي، مؤسس وقائد قوات الحزام الأمني. وهذه العملية الإرهابية، التي تشير الاتهامات إلى وقوف الحوثيين والإخوان خلفها، دفعت المجلس الانتقالي الجنوبي، في أغسطس/آب 2019، إلى خيار المواجهة، عقب محاولة قوات مدعومة من السعودية بسط سيطرتها على عدن بعد الهجمات الإرهابية التي ضربت المدينة، والتي اعتبرها المجلس الانتقالي الجنوبي جزءا من مخطط لإعادة نشر قوات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين⁽⁴⁹⁾.

وانتقلت المواجهات من عدن إلى محافظة شبوة النفطية، التي تعرضت لاجتياح عسكري انطلق من مأرب، وكان التدخل السعودي مباشرا في تلك المواجهات. ومع ذلك، أدارت الرياض حوارا بين حلفائها والمجلس الانتقالي الجنوبي، توج بتوقيع اتفاق الرياض في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. لكن هذا الاتفاق، الذي لم تفذ بنوده،

(48) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «حيس والخوخة في قلب التفاهات السعودية الحوثية.. هل تغلق جبهة الحديدة بتسليم ما تبقى

منها؟»، ٢ يوليو/تموز ٢٠٢٦

(49) موقع حفریات، «بغطاء سياسي وتسهيلات عسكرية... الإخوان» يهدون طريق الحوئي لتطويق العاصمة عدن»، ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢٤، تاريخ

الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

ميناء الحديد. ومددت الهدنة مرتين حتى 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، ثم انتهت دون التوصل إلى اتفاق جديد، إلا أن مستوى التصعيد بقي منخفضاً نسبياً

وجاءت الهدنة الأممية عقب المشاورات اليمنية التي احتضنتها الرياض، وكان من المفترض أن يكون الحوثيون جزءاً منها. ولم تكن عملية نقل السلطة من آخر رئيس شرعي للبلاد، عبدربه منصور هادي، إلى مجلس قيادة رئاسي يمثل التوجهات السعودية، مع مشاركة محدودة لبعض القوى الأخرى، بعيدة عن حسابات جماعة الحوثيين. ويبدو أن الجماعة، التي رفضت المشاركة في المشاورات، كانت على علم مسبق بمخرجاتها، ولم تكن ترغب في تقاسم السلطة مع أطراف سياسية لا تملك نفوذاً ميدانياً، بخلاف الجنوب، الذي دخل في شراكة مع أطراف يمنية شمالية، قبل أن يجد نفسه لاحقاً خارج دائرة السلطة

وانعقدت المشاورات اليمنية في الرياض خلال الفترة من 30 مارس/آذار إلى 7 أبريل/نيسان⁽⁵⁰⁾ 2022. ورغم رفض جماعة الحوثيين الدعوة السعودية، فإن الإدارة السعودية للملف اليمني أعلنت أن الهدف من المشاورات يتمثل في توحيد القوى المناهضة للحوثيين، ودعم العملية السياسية، وبحث الإصلاحات العسكرية والاقتصادية، فيما قاطعت جماعة الحوثيين المشاورات ورفضت المشاركة فيها

ومثلت تلك المشاورات، بحسب توصيف

اسقطوا خمس قواعد عسكرية «قاعدة قانية في البيضاء والعاريت في مأرب وثلاثة قواعد في عين وعسيلان وبيحان بشبوة»، قبل أن يخرجوا منها في غضون عشرة أيام عقب معاركة عنيفة استخدم فيها الطرفان كل أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة»

إن الانسحاب السعودي من شبوة قبيل معركة إعصار الجنوب فسر، على نطاق داخلي، على أنه قرار بعدم مواجهة الحوثيين، حتى لا تعود هجمات الجماعة على منشآت أرامكو. فقد كانت الهجمات الحوثية على خط أنابيب شرق-غرب، في 14 مايو/أيار 2019، قد ألحقت خسائر فادحة، إذ تعرضت محطات ضخ تابعتان لأرامكو لهجوم بطائرات مسيرة، أدى إلى توقف الضخ مؤقتاً

وفي 14 سبتمبر/أيلول 2019، شن الحوثيون هجوماً على منشأت بقيق وخريص، أسفر عن تعطيل نحو 5.7 ملايين برميل يومياً، أي ما يقارب نصف إنتاج السعودية آنذاك. واعتبر الهجوم الأكبر الذي استهدف البنية التحتية النفطية السعودية، وأعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، بينما حملت الولايات المتحدة وعدة دول إيران مسؤولية التخطيط له أو تنفيذه

وفي 2 أبريل/نيسان 2022، أعلن المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، أول هدنة شاملة لمدة شهرين، تضمنت وقف العمليات العسكرية العابرة للحدود، والسماح برحلات من مطار صنعاء، ودخول سفن الوقود إلى

(50) ماجد المذحجي، مساء شجاع الدين، وعبد الغني الإرياني، «خروج هادي من المعادلة ومجلس رئاسي يتولى السلطة»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٩ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

سعودية تمثلت في اتفاق بكن، الذي وقع في 10 مارس/آذار 2023، فيما عرف بـ«إعلان بكن». ونص الاتفاق على استئناف العلاقات بين البلدين المتخاصمين منذ أحداث عام 2016، حين أعدمَت السلطات السعودية رجل الدين الشيعي مُر باقر النمر، على خلفية اتهامه بقضايا أمنية وعلاقاته بإيران، لتنفجر العلاقات بين البلدين. وكانت الحرب في اليمن بمثابة أحد أبرز ميادين هذا الصراع، قبل أن ينص الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح السفارات، وتفعيل الاتفاقيات الأمنية السابقة

وكان الاتفاق بمثابة نقطة تحول في الملف اليمني، إذ تزامن مع تسارع الاتصالات السعودية مع الحوثيين

ولم يتوقف السعوديون عند الاتفاق مع الإيرانيين، فسرعان ما تحول إلى خارطة عمل سعودية مع الحوثيين، وبدأت المشاورات اليمنية - السعودية في صنعاء، التي استمرت خلال الفترة من 8 إلى 13 أبريل/ نيسان 2023. وقد وصل وفد سعودي رفيع، برئاسة محمد آل جابر، إلى صنعاء،⁽⁵¹⁾ وعقد أول مفاوضات مباشرة وعلنية بهذا المستوى بين السعودية والحوثيين منذ اندلاع الحرب، وجرت المفاوضات برعاية سلطنة عمان، وناقشت وقفا دائما لإطلاق النار، وصرف الرواتب، وفتح الموانئ، وإعادة الإعمار، واستئناف العملية السياسية⁽⁵²⁾.

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلن

عدد من القوى السياسية اليمنية، أول عملية انقلاب غير دموي في تاريخ اليمن، إذ وجد الرئيس عبدربه منصور هادي نفسه، في مقر إقامته بالعاصمة السعودية الرياض، يسلم السلطة وينقل صلاحياته إلى مجلس قيادة رئاسي مكون من رئيس وسبعة أعضاء. ومثل الجنوب في المجلس أربع شخصيات هي: عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، واللواء فرج سالمين البحسني، والعميد عبدالرحمن المحرمي، فيما مثلت قوى سياسية يمنية أخرى عبدالله العليمي وسُلطان العرادة، عن حزب التجمع اليمني للإصلاح، والعميد طارق صالح عن المؤتمر الشعبي العام، في حين اختير رئيس المجلس رشاد محمد العليمي، وعضو المجلس عثمان مجلي، بوصفهما من الشخصيات المحسوبة على اللجنة الخاصة السعودية

وعقب الإطاحة بالرئيس هادي في ما وصفه معارضون بـ«الانقلاب الأبيض»، أعلنت السعودية حزمة دعم مالي واقتصادي للمناطق المحررة، غير أن هذا الدعم لم ير النور. وانتهت تلك المرحلة بخروج الرئيس عبدربه منصور هادي من المشهد السياسي، لتنتهي بذلك شرعية ارتبطت، منذ عام 2015، بقرار مجلس الأمن رقم 2216.

وعلق اليمنيون آمالا عريضة على تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في استعادة العاصمة اليمنية صنعاء، لكنهم فوجئوا بأن الإطاحة بالرئيس هادي كانت ثمنا لصفقة إيرانية -

(51) الجزيرة نت، «السفير السعودي باليمن: زيارتي لصنعاء تهدف لتثبيت الهدنة والتوصل لحل شامل»، ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: يوليو/

تموز ٢٠٢٦.

(52) المجلس الانتقالي الجنوبي، «بيان المجلس الانتقالي الجنوبي بشأن خارطة الطريق الأممية»، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣ أو يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤.

الجنوبي عيدروس الزبيدي انطلاق العملية، بعد أيام من انتهاء معركة شبوة، بهدف معلن تمثل في ملاحقة تنظيم القاعدة وتأمين الطرق الرابطة بين محافظات الجنوب ومنع تهريب السلاح

واستمرت العملية على مراحل، رغم المعارضة السعودية لها -كما قال مسؤول في المجلس الانتقالي الجنوبي لـ«بريم»-، وتواصلت العمليات خلال عامي 2024 و2025، مع وقوع هجمات مضادة من تنظيم القاعدة، أبرزها الهجوم الانتحاري على قاعدة لقوات الحزام الأمني في مديرية مودية في أغسطس/آب⁽⁵⁶⁾ 2024.

وتوسعت العملية الأمنية نحو شبوة، وربطت بجهود تأمين خطوط النفط والطرق الدولية، ومنع عودة التنظيمات المتشددة، ضمن استراتيجية القوات الجنوبية لتثبيت السيطرة في المحافظات المحررة

ويبدو أن الرياض وصلت إلى قناعة باستحالة تحقيق تسوية مع الحوثيين ما لم تتخلص من التزاماتها التي أفرزتها مشاورات نقل السلطة، والتي اعترفت بالقضية الجنوبية ومنحتها مسارا ضمن مشاورات الحل النهائي. غير أن خارطة الطريق، التي اقترحتها سلطنة عمان ورعتها الأمم المتحدة، دفعت الرياض، وفق قراءة كثير من الفاعلين الجنوبيين، إلى نقل مركز

المبعوث الأممي التوصل إلى تفاهات بشأن خارطة طريق⁽⁵³⁾. لكن السعودية رأت أن مجلس القيادة الرئاسي يعارض تسليم الحوثيين ما نسبته 80% من موارد النفط والغاز في حضرموت وشبوة⁽⁵⁴⁾، وهو ما رفضه المجلس الانتقالي الجنوبي.

لتزد الرياض على ذلك، وفق هذا الطرح، بدعم مشاريع لتقسيم الجنوب، من خلال إنشاء مجلس حضرموت الوطني، ومجلس في شبوة، وآخر في عدن، بهدف الضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي للقبول بخارطة الطريق، التي يقول جنوبيون إنها لا تعمل على ترحيل قضيتهم الوطنية فحسب، بل تضعها في طريق اللاعودة، بما يعني، من وجهة نظرهم، نسفا للمكاسب التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي خلال السنوات العشر الماضية من الصراع

شكل العام 2024م بداية أزمة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وجماعة الإخوان المسلمين، التي تدعمها السعودية. ولم تكن الأزمة تعني إخوان اليمن وحدهم، بل كان إخوان السعودية في طليعة خصوم المجلس الانتقالي الجنوبي، خاصة فيما يتعلق بعملية سهام الشرق ضد تنظيم القاعدة في أبين. وكانت القوات الجنوبية قد أطلقت عملية سهام الشرق⁽⁵⁵⁾ في محافظة أبين في 22 أغسطس/آب 2022، إذ أعلن رئيس المجلس الانتقالي

(53) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «تقدّم المفاوضات السعودية - الحوثية في سلطنة عُمان.. فاتورة هدنة طويلة من موارد الجنوب»، ١٣ أغسطس/آب ٢٠٢٣.

(54) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «السعودية تمنح الحوثيين ٨٠٪ من ثروات الجنوب.. خارطة الطريق تشعل أزمة داخل مجلس القيادة»، ٢٠٢٤.

(55) المجلس الانتقالي الجنوبي، «الرئيس القائد عيدروس الزبيدي يعلن انطلاق عملية سهام الشرق في محافظة أبين»، ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٢٣.

(56) قيادة القوات المسلحة الجنوبية، «عملية سهام الشرق.. بيانات العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة في محافظة أبين»، أغسطس/آب ٢٠٢٣.

المحور الثالث: الحرب السعودية على الجنوب وانهيار خارطة الطريق مع الحوثيين (2025- 2026)

ولم يتوقف الأمر عند التحريض الإعلامي، بل انتقل الصراع إلى منابر المساجد، حيث انبرى ستة من مشايخ التيار الوهابي في السعودية إلى إصدار فتاوى، في ديسمبر/ كانون الأول 2025، اعتبرت الجنوبيين خارجين على طاعة ولي الأمر ممثلاً برئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، وأجازت، بحسب هذا الطرح، شن الحرب عليهم، لتبدأ السعودية، في 2 يناير/كانون الثاني 2026، معركة تصفية القضية الجنوبية وممثليها

التصعيد السعودي جاء في أعقاب الـ30 من نوفمبر/تشرين الثاني 2025، وفي الذكرى الثامنة والخمسين للاستقلال الوطني، بعد أن شهدت ساحة العروض في خور مكسر أول عرض عسكري تشارك فيه وحدات رمزية من القوات المسلحة الجنوبية، في رسالة حملت أكثر من دلالة، إذ لم يكن العرض مجرد احتفال بذكرى الاستقلال، بل إعلاناً بأن الجنوب بات يمتلك قوة عسكرية منظمة قادرة على الانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة فرض الوقائع على الأرض

وفي خطابه بهذه المناسبة، أكد رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي أن استكمال بسط سيطرة القوات الجنوبية على ما تبقى من أراضي الجنوب أصبح أولوية المرحلة المقبلة

الثقل من المفاوضات مع الحوثيين إلى إعادة ترتيب موازين القوى داخل الجنوب، مع استمرار الضغوط السياسية على المجلس الانتقالي الجنوبي بسبب رفضه بنود خارطة الطريق، ولا سيما ما يتعلق بالموارد النفطية وترتيبات المرحلة الانتقالية

ومنذ مطلع عام 2024، أخذ الخطاب السياسي والإعلامي السعودي تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي منحى أكثر انتقاداً، بالتزامن مع تعثر تنفيذ خارطة الطريق الأممية، ورفض المجلس الانتقالي بعض بنودها، ولا سيما ما يتعلق بترتيبات تقاسم الموارد ومستقبل القضية الجنوبية

ورافق ذلك تصاعد في الخطاب الإعلامي الداعي إلى إعادة إنتاج قوى محلية في حضرموت وشبوة وعدن، بما اعتبره المجلس الانتقالي محاولة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل الجنوب والحد من نفوذه ورغم أن عام 2024 شهد تعثر خارطة الطريق، إذ لم تستأنف العملية السياسية الشاملة، وبقيت المفاوضات السعودية - الحوثية قائمة دون اتفاق نهائي، وتحول الملف اليمني إلى إدارة للتهدة أكثر من كونه مشروعاً للحسم العسكري، فإن السياسة السعودية في اليمن كانت، مع حلول عام 2025، قد انتقلت بصورة شبه كاملة من قيادة تحالف عسكري هدفه استعادة صنعاء، إلى إدارة مسار تفاوضي طويل مع جماعة الحوثيين، بالتوازي مع التحضير، وفق هذا الطرح، لعملية سياسية وعسكرية في الجنوب استهدفت تفكيك القوى السياسية الجنوبية

فحسب، بل كان رسالة سياسية مباشرة بأن أي تحرك عسكري خارج الرؤية السعودية سيواجه بالقوة، حتى وإن كان يخدم الحرب على الإرهاب أو يقطع خطوط الإمداد التي يستفيد منها الحوثيون منذ تلك اللحظة، بدا واضحاً أن المملكة لم تعد تنظر إلى الجنوب بوصفه شريكاً في الحرب، بل بوصفه العقبة الأخيرة أمام إنجاز التسوية التي تفاوضت عليها مع الحوثيين.

فبعد سنوات من القتال تحت شعار استعادة الدولة، تحولت البوصلة السعودية نحو تفكيك القوة العسكرية الجنوبية، باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تعطيل خارطة الطريق، بينما كانت جماعة الحوثيين تنتقل تدريجياً من خانة العدو العسكري إلى خانة الشريك المحتمل في التسوية مع السعودية.

ولم يكن ما جرى مجرد خلاف بين حليفين، بل تحولاً جذرياً في فلسفة الحرب نفسها؛ من مواجهة الحوثيين إلى الهيمنة على الجنوب⁽⁶⁰⁾.

ولم تتوقف الحرب السعودية عند قصف القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة، بل توسعت نحو الضالع بقصف الطائرات مساكين مدنيين، واستمرت السعودية في انتهاج سياسة عدائية تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي⁽⁶¹⁾، حيث أجبرت وفداً ذهب إلى

ولم تمض أيام قليلة حتى أعلنت القوات الجنوبية إطلاق عملية «المستقبل الواعد»⁽⁵⁷⁾ باتجاه وادي وصحراء حضرموت والمهرة، باعتبارها آخر المناطق التي بقيت خارج سيطرة القوات الجنوبية، وفي الوقت نفسه الممر الأكثر حساسية لعمليات التهريب القادمة من الشرق. وبالنسبة للقوات الجنوبية، لم تكن العملية تستهدف تغييراً في موازين القوى داخل الجنوب بقدر ما كانت تهدف إلى إغلاق أحد أهم المسارات التي استخدمت لسنوات في تهريب الأسلحة والصواريخ والطائرات المسيّرة إلى جماعة الحوثيين، غير أن السعودية قرأت العملية من زاوية مختلفة تماماً، إذ اعتبرتها تهديداً مباشراً لخارطة الطريق التي كانت تعمل على فرضها، وبدأت، وفق مصادر جنوبية، تحركات أمنية واستخباراتية لإيقاف العملية والضغط على المجلس الانتقالي لسحب قواته من تلك المناطق

ولم تتوقف الضغوط عند هذا الحد، ففي ميناء المكلا⁽⁵⁸⁾ كانت معدات وآليات عسكرية مخصصة لقوات مكافحة الإرهاب قد وصلت ضمن ترتيبات أمنية مرتبطة بجهود مكافحة التنظيمات المتشددة، لكن الرياض سارعت إلى المطالبة بسحبها، قبل أن تنفذ طائراتها غارة استهدفت تلك الآليات داخل الميناء⁽⁵⁹⁾. بالنسبة للجنوبيين، لم يكن القصف موجهاً ضد معدات عسكرية

(57) المجلس الانتقالي الجنوبي، «The STC Statement on Security, Military and Political Developments in Hadhramaut Valley»، ٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(58) وكالة الأنباء السعودية (SPA)، «قيادة القوات السعودية: ضربة جوية محدودة استهدفت دعماً عسكرياً في ميناء المكلا»، ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

(59) وزارة الخارجية الإماراتية، «بيان دولة الإمارات حول الأحداث الجارية في اليمن»، ٣٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥.

(60) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «الخطبة التي صنعت الحوثيين.. كيف منح محمد بن سلمان إيران اليمن؟»، ١٧ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(61) سكاى نيوز عربية، «احتجاجات شعبية واسعة في عموم محافظات جنوب اليمن»، ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

إلى الرياض مجرد خلاف بروتوكولي، بل شكل أول مواجهة سياسية مباشرة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والسعودية منذ اندلاع الحرب. فبعد أن طلبت الرياض من الزبيدي الحضور خلال 48 ساعة، مطلع يناير/كانون الثاني 2026، لم يغادر عدن، رغم توجه وفد من المجلس إلى العاصمة السعودية⁽⁶⁶⁾

وفي الوقت الذي قالت فيه قيادة التحالف إن الزبيدي تراجع عن السفر واختفى عن الأنظار، رد المجلس الانتقالي بأن رئيسه لم يدع إلى حوار حقيقي⁽⁶⁷⁾، وإما أبلغ بترتيبات جاهزة طلب منه التوقيع عليها، معتبرا أن ما جرى لم يكن تفاوضا بقدر ما كان محاولة لفرض وقائع سياسية جديدة تحت التهديد باستخدام القوة. ولم تمض ساعات على انهيار تلك الاتصالات حتى انتقل الخلاف من السياسة إلى الميدان، مع بدء الضربات الجوية السعودية على مواقع تابعة للقوات الجنوبية في الضالع، لتدخل العلاقة بين الرياض والمجلس الانتقالي مرحلة غير مسبقة من التصعيد. ولم تتوقف المواجهة السعودية عند استهداف القوات الجنوبية، بل انتقلت إلى مواجهة الشارع الجنوبي نفسه. فمع مطلع العام 2026، بدا واضحا أن الأزمة تجاوزت

الرياض للحوار على اصدار قرار حل المجلس، وهو الأمر الذي قوبل برفض شعبي واسع في عدن، حيث خرجت تظاهرات تندد بالإجراءات السعودية القمعية وهو ما اسفرت عن سقوط عشرات المدنيين ضحايا أعمال عنف في شبوة وحضرموت وعدن⁽⁶²⁾. في 4 يناير/كانون الثاني 2026، أبلغت السعودية عيدروس الزبيدي بالحضور إلى الرياض خلال 48 ساعة للاجتماع مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي وقيادة السعودية⁽⁶³⁾، بحسب بيان السعودية، وفي 6 يناير/كانون الثاني، أعلن السعودية أن وفدا برئاسة الزبيدي سيتجه إلى الرياض، لكن الزبيدي لم يغادر مع الوفد في نهاية المطاف، وفي 7 يناير/كانون الثاني، زعمت السعودية أن الزبيدي تخلف عن الحضور، وقالت إنه غادر إلى «مكان غير معلوم»، بينما نفى المجلس الانتقالي هذه الرواية، وأكد أن عدم ذهابه يعود إلى «تقديرات خاصة بالقيادة السياسية»

وفي 8 يناير/كانون الثاني، قال المتحدث باسم المجلس الانتقالي إن الزبيدي لم يدع إلى حوار⁽⁶⁴⁾، وإما طلب منه التوقيع على ترتيبات معدة مسبقا، وإنه تعرض لتهديد باستخدام القوة العسكرية إذا لم يستجب⁽⁶⁵⁾. لم يكن رفض عيدروس الزبيدي التوجه

(62) منظمة هيومن رايتس ووتش، «اليمن: استخدام مفرط للقوة ضد المظاهرات» (Yemen: Apparent Excessive Force Against Protesters)، ١٧ مارس/آذار ٢٠٢٦

(63) وكالة الأنباء السعودية: ٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦: أبلغت السعودية عيدروس الزبيدي بالحضور إلى الرياض خلال ٤٨ ساعة للاجتماع مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي وقيادة السعودية

(64) العين الإخبارية، «الانتقالي الجنوبي: لم تتم دعوة الزبيدي لحوار الرياض وتعرض للتهديد بعمل عسكري»، ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٢٥.

(65) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «الخطبة التي صنعت الحوثيين.. كيف منح محمد بن سلمان إيران اليمن؟»، ١٧ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(66) وكالة رويترز، «Yemen separatist leader fails to attend crisis talks as Saudi-UAE rift deepens»، ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٢٥

(67) العين الإخبارية، «الانتقالي الجنوبي: لم تتم دعوة الزبيدي لحوار الرياض وتعرض للتهديد بعمل عسكري»، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

حيث اعتصم المحتجون أمام المطار، وأزالوا العلم اليمني وصورة الملك السعودي، لترد القوات الأمنية بحملة اعتقالات واسعة طالعت عشرات المتظاهرين، بينهم قيادات في المجلس الانتقالي الجنوبي

ولم تتراجع الاحتجاجات رغم إجراءات القمع. ففي 7 فبراير شهدت عدن تجمعاً جماهيرياً واسعاً، أعقبه في 10 فبراير مهرجان جماهيري في المكلا دعا خلاله رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي إلى مواصلة الحراك الشعبي. وبعد أربع وعشرين ساعة فقط، وتحديداً في 11 فبراير/شباط، تحولت مدينة عتق بمحافظة شبوة إلى ساحة مواجهة دامية، عندما فتحت القوات النار على المتظاهرين، ما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة تسعة وثلاثين آخرين، في واحدة من أكثر عمليات القمع دموية، وهي الوقائع التي وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتش⁽⁶⁹⁾.

وأشعلت أحداث شبوة موجة جديدة من الاحتجاجات، فخرجت تظاهرات في 12 فبراير بمدينة البريقة في عدن، قبل أن تحتشد زنجبار في 14 فبراير بمهرجان جماهيري جديد، وتعود الضالع في 16 فبراير إلى واجهة المشهد بأكبر تظاهرة شهدتها منذ اندلاع الأزمة

وبحلول 19 و20 فبراير/شباط، بلغت المواجهة ذروتها أمام قصر معاشيق في عدن، عندما استخدمت القوات الأمنية الرصاص

الخلاف مع المجلس الانتقالي الجنوبي، لتتحول إلى صدام مع الحاضنة الشعبية التي رفضت خارطة الطريق، واعتبرتها محاولة لإعادة إنتاج قوى يمنية فقدت نفوذها العسكري والسياسي، على حساب القضية الجنوبية

كانت البداية في 8 يناير/كانون الثاني 2026، عندما خرجت أولى التظاهرات في محافظة الضالع، رفعت خلالها أعلام الجنوب ودولة الإمارات العربية المتحدة، ورددت هتافات رافضة للسياسة السعودية والغارات التي استهدفت القوات الجنوبية. وبعد يومين فقط، في 10 يناير/كانون الثاني، احتشد آلاف الجنوبيين في ساحة العروض بمدينة عدن، في واحدة من أكبر التظاهرات التي شهدتها المدينة منذ سنوات، رفضاً لقرار حل المجلس الانتقالي الجنوبي. ولم تكن تلك التظاهرة حدثاً عابراً، إذ عادت الاحتجاجات في 16 يناير، ثم في 23 يناير، لتتحول خور مكسر إلى مركز دائم للتظاهرات، ورسالة بأن الشارع الجنوبي لم يعد مستعداً لقبول أي تسوية تتجاوز إرادته

ومع دخول شهر فبراير/شباط، اتسعت رقعة الاحتجاجات بصورة غير مسبقة. ففي 1 فبراير/شباط، اقترح المحتجون مقر الجمعية العامة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن وأعادوا فتحه بالقوة بعد إغلاقه⁽⁶⁸⁾ وفي 2 فبراير، انتقلت التظاهرات إلى مدينة المكلا، قبل أن تصل إلى سيئون في 6 فبراير،

(68) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، «تقرير اليمن - التطورات العسكرية والأمنية (الفصلي: يناير-مارس ٢٠٢٦)»، أبريل/نيسان ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

(69) منظمة هيومن رايتس ووتش، «اليمن: استخدام مفرط للقوة ضد المتظاهرين» (Yemen: Apparent Excessive Force Against Protesters)، ١٧ مارس/آذار ٢٠٢٦.

للدعم الشعبي للمجلس الانتقالي الجنوبي وخلال الفترة الممتدة من يناير وحتى يوليو 2026، وثقت منظمات حقوقية وتقارير إعلامية سقوط عشرات الضحايا وإصابة ما بين نحو مائتين متظاهراً، فضلا عن اعتقال عشرات النشطاء والمتظاهرين في عدن وحضرموت، بينهم ثمانية وعشرون معتقلا ووثقتهم منظمة هيومن رايتس ووتش في أحداث عدن، إضافة إلى عشرات المعتقلين في سيئون، في واحدة من أوسع حملات القمع التي شهدتها المحافظات الجنوبية منذ بدء الحرب

وبحسب وثائق ومحاضر اجتماعات حصلت عليها «مجلة بريم»⁽⁷⁴⁾، فإن أحد الاجتماعات التي عقدت في العاصمة العمانية مسقط بين مسؤولين سعوديين ووفد من جماعة الحوثيين تناول مستقبل الجنوب بوصفه أحد أبرز الملفات العالقة أمام تنفيذ خارطة الطريق، إذ اعتبر الجانب الحوثي أن أي تسوية لا تضمن تحييد المجلس الانتقالي الجنوبي ستظل مهددة بالانهيار، في حين أبدى الجانب السعودي استعدادا لمعالجة هذا الملف عبر ترتيبات سياسية وأمنية منفصلة عن مسار التفاوض مع الجماعة

ولم تخف السعودية وجود دعم عسكري ولوجستي واستخباراتي من سلطنة عمان في

الحي لتفريق المحتجين، ما أدى إلى مقتل متظاهر وإصابة ما بين أحد عشر وخمسة وعشرين آخرين، بحسب اختلاف المصادر، فيما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش⁽⁷⁰⁾ اعتقال ثمانية وعشرين متظاهراً، واستمرت الاحتجاجات في اليوم التالي في عدن والمكلا، قبل أن تعود مجدداً إلى خور مكسر في 27 فبراير

واستمر الحراك الشعبي خلال شهري مارس وأبريل، ففي 3 مارس/آذار نظمت الجمعية العامة للمجلس الانتقالي الجنوبي احتجاجاً جديداً رفضاً لإغلاق مقراتها⁽⁷¹⁾، أعقبه في 20 مارس تجمع جماهيري قرب قصر معاشيق

وفي 1 أبريل/نيسان أعاد آلاف المحتجين فتح مقر الجمعية العامة بالقوة⁽⁷²⁾، بينما شهدت المكلا في 4 أبريل سقوط متظاهرين اثنين برصاص القوات الأمنية، وفي 5 أبريل اندلعت احتجاجات عسكرية في البريقة رفضاً على خلفية تأخر صرف رواتبهم ورغم مرور أشهر على اندلاع الأزمة، لم تخمد الاحتجاجات، إذ عادت بصورة متزامنة في 16 يوليو/تموز 2026، عندما خرجت تظاهرات في عدن، ولحج، والضالع، وأبين، وشبوة، وحضرموت، رفضاً لما وصفه المحتجون بالوصاية السعودية⁽⁷³⁾ ومحاولات الالتفاف على القضية الجنوبية، وتجديداً

(70) هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)، "Yemen: Apparent Excessive Force Against Protesters: Protect Free Speech; End"، ١٧ مارس/آذار ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦

(71) المجلس الانتقالي الجنوبي، «بيان بشأن إغلاق مقر الجمعية الوطنية»، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦.

(72) عدن تابع، «إغلاق مقر الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي»، ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦.

(73) الجمعية العمومية للمجلس الانتقالي الجنوبي، «بيان بشأن إعادة فتح مقر الجمعية الوطنية في التواهي»، ١ فبراير/شباط ٢٠٢٦.

(74) مجلة بريم، «السعودية وإعادة تشكيل النفوذ في جنوب اليمن.. الأبعاد الجيوسياسية والتداعيات المستقبلية»، مارس/آذار ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

الجماعة العسكرية، وتمكينها من مواصلة استهداف المدنيين والأعيان المدنية وخطوط الملاحة الدولية، في سلوك يتنافى مع مبادئ حسن الجوار ويخل بالمسؤولية الإقليمية ورغم هذا الهجوم، فإن المتتبع لمسار المفاوضات السعودية - الحوثية يلاحظ أنها أصبحت أكثر جدية بعد أن انتهت السعودية من قصف القوات الجنوبية وتفكيكها، إذ تحولت المشاورات من السرية إلى العلنية عبر الوساطة العمانية⁽⁷⁸⁾، بالتوازي مع جهود تثبيت التهدئة ومنع عودة المواجهات العسكرية الواسعة، مع استمرار مسار الاتصالات الذي بدأ عقب اتفاق بكين

وفي أبريل/نيسان 2026، استضافت العاصمة الأردنية عمان اجتماعات للجنة التنسيق العسكري التابعة للأمم المتحدة، بمشاركة ممثلين عن السعودية وجماعة الحوثيين والحكومة اليمنية، وتركزت المباحثات على إجراءات خفض التصعيد وبناء الثقة، في إطار المسار الذي يقوده المبعوث الأممي وفي مايو/أيار 2026، اختتمت في عمان جولة مفاوضات استمرت نحو أربعة عشر أسبوعاً، انتهت بالتوصل إلى أكبر اتفاق لتبادل الأسرى منذ اندلاع الحرب، وشمل أكثر من 1600 محتجز من الطرفين، برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورحبت

الحرب التي شنتها على القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة مطلع يناير/كانون الثاني الماضي، لكن الرياض أظهرت مؤخرًا، عبر أذرعها اليمنية، نوعاً من التملل في العلاقة مع مسقط، تطور إلى أن شن البرلمان اليمني هجوماً حاداً على سلطنة عمان، متهماً إياها بدعم جماعة الحوثيين

وأعرب مجلس النواب اليمني عن بالغ أسفه وإدانته واستنكاره للدور الذي تقوم به سلطنة عمان⁽⁷⁵⁾، من خلال توفير التسهيلات والممرات لجماعة الحوثيين، وتحويل أراضيها ومناذرها إلى مسارات لعبور وتهريب الأسلحة⁽⁷⁶⁾ والذخائر والطائرات المسيّرة والتقنيات العسكرية المتطورة من إيران إلى الجماعة⁽⁷⁷⁾، مشيراً إلى مرور الطائرة الإيرانية عبر الأجواء العمانية واختراقها الأجواء اليمنية، إلى جانب شحنات تهريب كانت في طريقها إلى الحوثيين عبر منفذ شحن الحدودي، من بينها ضبط 3975 قطعة غيار لأسلحة من نوع كلاشينكوف بتاريخ 19 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وإحباط محاولة تهريب 100 محرك لطائرات مسيّرة في يناير/كانون الثاني 2023، فضلاً عن شحنات أخرى من المعدات العسكرية جرى ضبطها خلال السنوات الماضية، مما يؤكد -بحسب البيان- استمرار استغلال هذه المنافذ الحدودية في دعم

(75) مجلس النواب اليمني، «مجلس النواب يصدر بياناً بشأن التصعيد الإيراني وانتهاك السيادة اليمنية واستمرار دعم الميليشيات الحوثية الإرهابية»، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(76) مجلس النواب اليمني، «مجلس النواب يصدر بياناً بشأن التصعيد الإيراني وانتهاك السيادة اليمنية واستمرار دعم الميليشيات الحوثية الإرهابية»، ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(77) صحيفة Al-Tima Hora الإسبانية، «البرلمان اليمني يتهم سلطنة عُمان بتسهيل مرور الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين»، ١٤ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(78) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «الخطيئة التي صنعت الحوثيين.. كيف منح محمد بن سلمان إيران اليمن؟»، ١٧ يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(79) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «تقدّم المفاوضات السعودية - الحوثية في سلطنة عُمان.. فاتورة هدنة طويلة من موارد الجنوب»، ١٣ أغسطس/آب ٢٠٢٣.

للسياسة السعودية منذ مارس/آذار 2015، بما عكس انتقال الرياض من استراتيجية الحسم العسكري إلى استراتيجية تقديم التنازلات والقبول بترسيخ سلطة الحوثيين وكان يوليو/تموز 2026 نقطة تحول في إدارة التفاوض بين السعودية والحوثيين، وكان الجنوب، الخارج للتو من هزيمة عسكرية على يد الرياض، هو التحول الحقيقي، حيث لم تتوقف الأزمة عند حدود التظاهرات الراضية للسياسة السعودية⁽⁸²⁾، بل دخلت مرحلة أكثر حساسية مع ملف صفقة تبادل الأسرى. ففي مايو/أيار 2026، أعلنت الأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق للإفراج عن أكثر من 1600 أسير ومحتجز⁽⁸³⁾، في أكبر عملية تبادل منذ اندلاع الحرب، عقب مفاوضات استضافتها العاصمة الأردنية عمان، ودعت إلى سرعة تنفيذ الاتفاق بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

غير أن مسار التنفيذ واجه اعتراضا واسعا في الجنوب، بعد تسرب معلومات عن إدراج أشخاص مدانين في قضايا اغتالات وأعمال إرهابية، بينهم متهمون باغتيال اللواء الركن ثابت مثني جواس، ضمن قوائم التبادل. ومع تصاعد الغضب الشعبي⁽⁸⁴⁾، أطلقت قبائل ردفان، بمساندة من قبائل جنوبية أخرى، دعوة إلى النكف القبلي، وتحركت حشود قبلية من ردفان والصبيحة

السعودية بالاتفاق باعتباره خطوة داعمة لمسار السلام

واستمرت الاتصالات السعودية مع سلطنة عمان بشأن الملف اليمني خلال يونيو ويوليو/حزيران و تموز 2026، بالتوازي مع استمرار المفاوضات غير المباشرة مع الحوثيين⁽⁸⁰⁾، في وقت بقيت فيه الرياض متمسكة بخيار التهدئة والتسوية السياسية، رغم تعثر التوصل إلى اتفاق نهائي. كما أكد مسؤولو الأمم المتحدة⁽⁸¹⁾، خلال يوليو/تموز، استمرار المساعي لإحياء العملية السياسية والحفاظ على خفض التصعيد

ويمكن التأكيد على أن السعودية لم يكن في خياراتها التصعيد العسكري أو السياسي، بل أصرت على تقديم التنازلات، وألقت باللائمة على سلطنة عمان، التي ترى أنها لم تمارس ما يكفي من الضغوط على الإيرانيين والحوثيين لتنفيذ خارطة الطريق، رغم أن الرياض كانت قد هيات الأرضية للتسوية، من وجهة نظرها، عبر ضرب المجلس الانتقالي الجنوبي وتفكيك القوات الجنوبية

وخلال النصف الأول من عام 2026، أصبحت اللقاءات السعودية مع جماعة الحوثيين، سواء بصورة مباشرة أو عبر الوساطة العمانية وبرعاية الأمم المتحدة، هي المسار الرئيس لإدارة الملف اليمني، بعد أن كانت العمليات العسكرية تمثل الأداة الأساسية

(80) مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، «السفير السعودي يصل صنعاء ويلتقي قيادات الحوثيين»، ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٣.

(81) الأمم المتحدة، مكتب الأمن العام، «Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on the Deal Reached for»، ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(82) شبكة سكاى نيوز عربية، «احتجاجات شعبية واسعة في عموم محافظات جنوب اليمن»، ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(83) Middle East Eye، «Yemen separatist leader fails to attend crisis talks as Saudi-UAE rift deepens»، ١٨ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(84) العين الإخبارية، «غضب جنوب اليمن يتمدد.. احتجاجات في ٦ محافظات دعماً لـ«الانتقالي»»، ١٦ يوليو/تموز ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

وأظهرت تحقيقات جهاز مكافحة الإرهاب تورط القائد العسكري السابق أمجد خالد القحطاني، المقرب من الإدارة السعودية، في التخطيط والإشراف على عملية الاغتيال، في حين نفذ الهجوم لصالح جماعة الحوثيين، التي كانت تنظر إلى جواس بوصفه أحد أبرز خصومها العسكريين، وتتهمه بأنه القائد الذي أشرف على العملية العسكرية التي انتهت بمقتل مؤسس الجماعة حسين بدر الدين الحوثي خلال حروب صعدة

ولأن الصفقة كانت تمثل أهمية خاصة للحوثيين، لكونها تتيح الإفراج عن عناصر متورطة في اغتيال أحد أبرز خصومهم العسكريين، مارست الجماعة ضغوطا متواصلة على السعودية لإنجازها. ووصلت بالفعل طائرة تابعة للأمم المتحدة إلى عدن لنقل المعتقلين، وبدأت إجراءات الإفراج عن العناصر المتهمه باغتيال جواس، غير أن قبائل ردفان سرعان ما أعلنت النكف القبلي، ورفضت السماح بإطلاق سراحهم، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الصراع بين السعودية وجماعة الحوثيين

وفي الوقت الذي سارعت فيه الرياض إلى اتهام الحوثيين بعرقلة صفقة التبادل، اتهمت الجماعة السعودية بالتصل من تنفيذ خارطة الطريق، وفي مقدمة بنودها مبدأ «الكل مقابل الكل» في ملف الأسرى والمعتقلين

وحاولت السعودية، عبر أذرعها اليمنية، نفي وجود نية للإفراج عن المتورطين في اغتيال اللواء جواس، غير أن الوثائق التي

باتجاه العاصمة عدن، مطالبة بعدم الإفراج عن المدنيين وإخضاعهم للأحكام القضائية، معتبرة أن إدراجهم ضمن صفقة تبادل الأسرى يمثل انتهاكا لحقوق الضحايا وتحويلا للعدالة إلى جزء من المساومات السياسية وأمام هذا التصعيد، اتسعت دائرة الاحتجاجات في عدن وشبوة ولحج، قبل أن تعلن الحكومة اليمنية وقف تنفيذ الصفقة ومراجعة قوائم الأسماء، في حين حملت جماعة الحوثيين مسؤولية تعثر التنفيذ، بعد رفضها المضي في إجراءات التبادل وفق الجدول الزمني المتفق عليه. وبذلك تحولت صفقة الأسرى، التي كان يفترض أن تكون خطوة إنسانية لبناء الثقة، إلى أزمة سياسية وقضائية كشفت حجم الانقسام داخل المعسكر المناهض للحوثيين، وأظهرت حدود قدرة الرياض على تمرير التفاهات التي نتجت عن مسار التهدة مع الجماعة الحوثية

إن إفشال الجنوب لصفقة تبادل الأسرى والمعتقلين شكل مسارا جديدا في العلاقة بين السعودية وجماعة الحوثيين، إذ تضمنت الصفقة عناصر تنتمي إلى تنظيمي القاعدة وداعش، متورطة في هجمات إرهابية، من بينها اغتيال اللواء الركن ثابت مثنى جواس، أحد أبرز القادة العسكريين الذين قادوا الحرب ضد الحوثيين في صعدة خلال الحروب الست. وقد قتل جواس في 23 مارس/آذار 2022، إثر استهدافه بسيارة مفخخة في المدينة الخضراء شمال عدن، أثناء توجهه من عدن إلى منزله في ردفان، واستشهد معه نجله وعدد من مرافقيه

في حين كانت السعودية قد طلبت، عبر سلطنة عمان، تدخلًا لدى الجانب الإيراني لإلغاء الرحلة، مقابل التزام سعودي باستئناف الرحلات المباشرة بين إيران واليمن دون قيود أو إجراءات تفتيش

وحاولت السعودية، عبر الوسيطين الإيراني والعماني، إقناع الحوثيين بأنها ليست طرفًا في التصعيد الذي ينذر بعودة الحرب، وأن ما يجري لا يعكس موقفها المباشر، بل دفعت بأدواتها المحلية لتولي هذا الدور وفي الوقت الذي توعد فيه الحوثيون، في 20 يوليو/تموز 2026، باستهداف السفن السعودية، خرج مجلس القيادة الرئاسي اليمني، المدعوم من الرياض، معلنا استئناف تصدير النفط. ورغم صعوبة تنفيذ هذا القرار نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بميناء الضبة في حضرموت عقب الهجمات الحوثية السابقة، فقد اعتبر باحثون تصريحات رشاد العليمي جزءًا من تصعيد يمّني ضد الحوثيين، يهدف إلى إبقاء السعودية خارج المواجهة المباشرة، في وقت تشير فيه وثائق إلى أن الرياض كانت تعمل على تحويل مسار الصراع إلى مواجهة ذات طابع مذهبي

المحور الرابع: السعودية بين التسوية السياسية وإدارة الحروب المذهبية
بعد إزاحة الرئيس عبدربه منصور هادي من رئاسة الجمهورية، شرعت السعودية في تشكيل قوات محلية ذات طابع ديني، أطلق عليها قوات درع الوطن، وهي قوة عسكرية تخضع مباشرة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، الذي أصبح

جرى تسريبها أظهرت أن قوائم التبادل تضمنت أيضًا عناصر متورطة في الهجوم الإرهابي على مطار عدن الدولي، ومحاولة اغتيال محافظ عدن أحمد حامد لملس، إلى جانب متهمين بتنفيذ هجمات إرهابية أخرى

وبعد تعثر الصفقة، صعد الحوثيون من خطابهم السياسي، مطالبين برفع ما وصفوه بالوصاية السعودية على شمال اليمن، وفتح مطار صنعاء أمام الرحلات المباشرة بين صنعاء وطهران، باعتبار ذلك جزءًا من الالتزامات التي تضمنتها خارطة الطريق وفي خضم هذا التصعيد، أوفدت السعودية وفدا رفيع المستوى للمشاركة في مراسم تشييع المرشد الإيراني السابق، الذي قتل في قصف إسرائيلي استهدف إيران، غير أن هذه الخطوة لم تنجح في احتواء التوتر. وسرعان ما استغلت طهران الموقف، وأرسلت طائرة تابعة لشركة «ماهان إير» الخاضعة للعقوبات الدولية، إلى مطار صنعاء، رغم المحاولات السعودية لوقف الرحلة أو اعتراضها

وكانت الطائرة قد نقلت على متنها عددا من القيادات الحوثية للمشاركة في مراسم التشييع، قبل أن تعلن السعودية أنها لن تسمح بعودتها إلى صنعاء. وعندما كانت الطائرة تستعد للعودة، سارعت الرياض إلى قصف مدرج مطار صنعاء، ما اضطرها إلى تغيير مسارها والهبوط في مطار الحديدة، قبل أن تغادر لاحقا. وبعد ذلك خرج رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي ملوحًا بقصف الطائرة إذا عادت إلى صنعاء،

إلى المؤسسة العسكرية التقليدية، ولم يتخرجوا في كليات عسكرية، بل ينتمي عدد منهم إلى جمعيات وتيارات دينية سلفية، ويستندون في القتال إلى الخطاب المذهبي والديني، حتى أصبحت الفتوى الدينية جزءاً من آلية تعبئة هذه التشكيلات، كما حدث في الحرب التي شنت على القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة

وفي 19 يوليو/تموز 2026، حصلت مجلة بريم على نسخة من موجهات إعلامية وزعتها إدارة الملف اليمني في السعودية على لجان إلكترونية يمنية، تضمنت توجيهات بإضفاء طابع ديني على الحرب المرتقبة، وتقديمها بوصفها مواجهة بين السلفية الوهابية والحوثيين الشيعة. ويبدو أن جماعة الإخوان المسلمين ستكون بعيدة عن هذا الصراع، أو سيجري تحييدها، رغم أن القيادة الإخوانية توكل كرمان، التي أمضت سنوات الحرب العشر في مهاجمة السعودية، أعلنت دعمها لإجرائها العسكرية الأخيرة، معتبرة أن الحملة التي شنتها الرياض على الجنوب في يناير/كانون الثاني 2026 غيرت موقفها، لأنها أوقفت، بحسب تعبيرها، مشروع استقلال الجنوب

وأصبحت جماعة الحوثيين، الموالية لإيران، جزءاً من رهان إقليمي ودولي، في وقت أدى فيه سوء الإدارة السعودية للمناطق المحررة إلى تحويل الحلفاء إلى خصوم، الأمر الذي أثار مخاوف قطاع واسع من اليمنيين

يتحرك بقرارات أحادية، رغم أن قرار نقل السلطة ينص على أن تصدر قرارات المجلس بالتشاور بين أعضائه⁽⁸⁵⁾.

وفي منتصف يوليو/تموز 2022، بدأ الإعلان عن نواة هذه القوة تحت مسمى «قوات اليمن السعيد»، قبل أن يعاد تسميتها لاحقاً إلى «قوات درع الوطن» في سبتمبر/أيلول من العام نفسه. وفي 29 يناير/كانون الثاني 2023، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العلمي القرار رقم (18) لسنة 2023 بإنشاء قوات درع الوطن، وهي تشكيل عسكري جديد مدعوم من السعودية، خارج البنية التقليدية للقوات المسلحة اليمنية

وفي قاعدة شرورة العسكرية، أنشأت السعودية تشكيلاً مسلحاً آخر أطلق عليه «قوات الطوارئ اليمنية»⁽⁸⁶⁾، إلا أن هذه القوات تشكلت دون أي قرار عسكري معلن، إذ لا يوجد حتى اليوم قرار جمهوري منشور يحدد تاريخ تأسيسها أو وضعها القانوني، كما هو الحال مع قوات درع الوطن

وقد أسندت السعودية مهمة اجتياح حضرموت والمهرة إلى هذه القوات، غير أن قياداتها رفضت، في بادئ الأمر، خوض القتال إلا بعد صدور فتاوى دينية تبيح ذلك، وهو ما تحقق بإصدار فتاوى من ستة من مشايخ التيار السلفي المدخلي في السعودية ويقولون هذه التشكيلات أشخاص لا ينتمون

(85) سفارة الجمهورية اليمنية في الرياض. «قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رقم (18) لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء قوات درع الوطن». ٢٩ يناير/

كانون الثاني ٢٠٢٣. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(86) الجزيرة نت. ««درع الوطن». أول قوة عسكرية أنشأها مجلس القيادة الرئاسي باليمن». قسم الموسوعة، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥. تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

في جزيرة العرب، من بينهم محافظ البيضاء آنذاك نائف صالح سالم القيسي، والقيادي الإخواني خالد علي مبخوت العرادة، شقيق محافظ مأرب سلطان العرادة

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، إذ تركت الولايات المتحدة الملف اليمني في يد السعودية، حتى أصبح بعض الأشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم بتنظيم القاعدة يشغلون مواقع قيادية داخل تشكيلات عسكرية. وكان آخر تلك التعيينات تعيين وجدي عبد الباقي الزبيدي⁽⁸⁷⁾، الذي تصفه تقارير يمنية بأنه أحد قيادات التنظيم، قائدا لما يسمى اللواء 33 مدرع، في خطوة قالت وسائل إعلام يمنية إنها تمت بتزكية من جهة عسكرية سعودية في عدن⁽⁸⁸⁾، وأثارت جدلا واسعا بشأن خلفيات القرار وانعكاساته الأمنية

وجاء هذا التعيين، وفقا لوسائل إعلام يمنية، ضمن سياق أوسع لإعادة ترتيب القوى العسكرية في المحافظات الجنوبية والشرقية، عبر دمج أو استيعاب عناصر سابقة في جماعات متشددة داخل تشكيلات

عسكرية رسمية أو شبه رسمية ويبدو أن تنظيم القاعدة⁽⁸⁹⁾، الذي تعرض لضربات قوية خلال السنوات الماضية، يجري العمل على إعادة توظيف بعض عناصره ضمن ترتيبات عسكرية جديدة، للاستفادة منهم في أي مواجهة محتملة مع جماعة الحوثيين الموالية لإيران. وإذا صح ذلك،

الرافضين للمشروع الحوثي، باعتباره مشروعا دينيا يسعى إلى استعادة نفوذ الإمامة، رغم تمسك الجماعة رسميا بالنظام الجمهوري

وبحسب الخطاب الديني المتصاعد، يبدو أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان اتجه إلى تبني استراتيجية جديدة في إدارة الصراع. فبعد تعثر الحسم العسكري وفشل استعادة صنعاء، لم يعد الصراع يقدم بوصفه مواجهة سياسية فحسب، بل بوصفه صراعا مذهبيا مع إيران، وهي الرؤية التي ظل ولي العهد يكررها منذ بداية الحرب، حين اعتبر أن إيران تسعى إلى فرض نفوذها المذهبي في المنطقة، وأن الحوار معها غير مجد، وأن الحل يكمن في تغيير سلوكها

غير أن الأزمة اليمنية لم تعد مسؤولية السعودية وحدها، إذ تتحمل الولايات المتحدة أيضا جزءا من المسؤولية، بعدما تركت إدارة الملف اليمني بالكامل لليد، حتى أصبح تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، أحد أخطر فروع التنظيم عالميا، جزءا من التحالفات العسكرية التي تشكلت خلال سنوات الحرب

كما أن عددا من قادة التشكيلات العسكرية المدعومة من السعودية ارتبطت أسماؤهم بعقوبات أمريكية تتعلق بالإرهاب. ففي 19 مايو/أيار 2017، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، ممثلة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، عقوبات على شخصيات يمنية بتهم تقديم الدعم لتنظيم القاعدة

(87) وقع جنوب العرب، «المحرمي وزير الدفاع يعينان قيادات متطرفة في مواقع عسكرية حساسة بالجنوب»، ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٦، تاريخ الاطلاع: يوليو/تموز ٢٠٢٦.

(88) خوف نت، «اتهامات بتعيين قيادي سابق في «القاعدة» لقيادة لواء عسكري في الضالع»، ١٣ مايو/أيار ٢٠٢٦.

(89) وزارة الخارجية الأمريكية، «AQAP» (Foreign Terrorist Organizations: Al-Qaeda in the Arabian Peninsula).

استحقاقات سياسية وقانونية ومالية، تبدأ بإعادة الإعمار، ولا تنتهي عند جبر الضرر والتعويضات التي قد تجدها المملكة نفسها مطالبة بدفعها لجماعة الحوثيين

لقد حققت الإدارة السعودية، من حيث لا تريد، ما عجزت عنه إيران منذ الثمانينات؛ إذ تحولت جماعة الحوثيين من حركة مسلحة محاصرة في جبال صعدة، إلى ذراع عسكرية وسياسية لإيران تفرض حضورها على خاضرة الجزيرة العربية، وأصبحت اليوم أحد أخطر التهديدات للمصالح الإقليمية والدولية في المنطقة، والسبب في ذلك الدور السعودي الذي لم يكن حاسماً، ناهيك عن ان الرياض استخدمت الحوثيين على الأرجح كورقة ضغط على القوى اليمنية المشككة في مجلس القيادة الرئاسي

ولم يكن ذلك وحده نتيجة الحرب، فتتظيم القاعدة، الذي تلقى أقصى الضربات خلال السنوات الماضية، وجد في التحولات الأخيرة فرصة جديدة للعودة، بعد أن انتهت الحرب السعودية على الجنوب إلى تفكيك قوات مكافحة الإرهاب، ووفرت البيئة الدينية التي رافقت تشكيل القوات الجديدة مناخاً مناسباً لتسلل عناصر التنظيم إلى داخل بعض التشكيلات العسكرية، في وقت بات واضحاً أن الرياض لم تعد تتحرج من إسناد مواقع عسكرية إلى شخصيات تحوم حولها شبهات الارتباط بالتنظيمات المتطرفة

وأمام كل ذلك، ظل الدور الأمريكي غائباً، أو متعمداً الغياب، بعدما ترك إدارة الملف اليمني بالكامل للسعودية، لتتحول

فإن الصراع المذهبي سيكون حاضراً بقوة، بينما ستكتفي السعودية بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، بعيداً عن التدخل العسكري المباشر، مع احتمال انخراط عناصر متشددة قادمة من بؤر مختلفة، في ظل استمرار تدفق المهاجرين من القرن الأفريقي، وتحت قيادة شخصيات تحمل توجهات دينية متشددة ترى في الصراع مع الحوثيين مواجهة مذهبية قبل أن يكون صراعاً سياسياً أو عسكرياً

وهكذا، كانت السعودية قد قطعت مساراً كاملاً في اليمن؛ من قيادة تحالف عسكري أعلن في مارس/آذار 2015 أن هدفه استعادة صنعاء وإنهاء الانقلاب، إلى إدارة مفاوضات مباشرة مع جماعة الحوثيين، ثم إلى محاولة إعادة تشكيل القوى اليمنية استعداداً لجولة صراع جديدة. وخلال أحد عشر عاماً، تغيرت أدوات السياسة السعودية أكثر من مرة، بينما بقيت النتيجة واحدة؛ سلطة حوثية أكثر رسوخاً في الشمال، وجنوب دخل في مواجهة مباشرة مع الرياض بعد أن كان الشريك الرئيس لها في الحرب.

وبذلك تكون السعودية قد انتقلت من مشروع استعادة الدولة اليمنية إلى إدارة توازنات يمنية معقدة، أصبح فيها الجنوب والحوثيون طرفين رئيسيين في معادلة ما بعد الحرب. ويبدو أن الخيارات أمام الرياض لم تعد كثيرة؛ فإما الذهاب إلى صراع مذهبي جديد تعيد من خلاله خلط الأوراق، أو التسليم بنفوذ إيراني متعاظم في اليمن، والبحث عن مخرج غير آمن من حرب استمرت أكثر من عقد، بما يحمله ذلك من

بقدر ما أسهم في تفكيك القوى المناهضة لها، وفي مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تعرض لعمليات عسكرية وسياسية قادتها السعودية خلال مطلع عام 2026 كما أفضت هذه التحولات، إلى إعادة إنتاج بيئة أمنية سمحت بعودة التنظيمات المتشددة، في وقت تشير فيه الوقائع إلى انخراط شخصيات وعناصر ذات خلفيات متشددة في بعض التشكيلات العسكرية الجديدة، بما يعكس اتجاهاً نحو إعادة توظيفها في إطار الاستعداد لمواجهة محتملة مع جماعة الحوثيين وفي ظل تعذر تحقيق توازن عسكري جديد، أصبح الجنوب والحوثيون الطرفين الأكثر تأثراً في معادلة ما بعد الحرب، بينما انتقلت السعودية من قيادة الحرب إلى إدارة تداعياتها، وهو ما يتطلب اليوم تدخلاً دولياً لإعادة تقليص الدور السعودي على نحو يتيح لها الخروج الآمن بعد ان تفي بكل التزاماتها تجاه الحرب التي خاضتها بالوكالة ضد إيران.

الحرب من مشروع لاستعادة الدولة إلى مشروع أنتج تحالفات جديدة، وخصومات جديدة، وأعاد رسم خارطة النفوذ في اليمن والجزيرة العربية. وما يحدث اليوم لم يعد مجرد صراع سعودي - إيراني، بل نتيجة مباشرة لسياسات متراكمة جعلت اليمن ساحة مفتوحة لتقاطع المشاريع الإقليمية والدولية، فيما يقف العالم أمام واقع جديد لم تصنعه إيران وحدها، بل أسهمت فيه أيضاً أخطاء الإدارة السعودية للحرب انتهت السياسة السعودية في اليمن بالانتقال من استراتيجية الحسم العسكري إلى استراتيجية إدارة الصراع، دون أن تنجح في بلورة رؤية سياسية أو أمنية تضع اليمن على مسار واضح نحو الاستقرار. إن الترتيبات السياسية والعسكرية والأمنية التي تبنتها الرياض أسهمت في تعزيز موقع جماعة الحوثيين، نتيجة انشغالها بإدارة صراع داخل المعسكر المناهض للحوثيين، بدلاً من توحيدهم. ولم يؤد هذا النهج إلى إضعاف الجماعة،

جنوب تحت الوصاية السعودية.. كيف عطلت الرياض الاستقلال وفككت القوة الجنوبية؟



خديجة محمد □

باحثة مقيمة لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص التنفيذي

تفحص هذه الورقة الحملة العسكرية والسياسية التي قادتها المملكة العربية السعودية في جنوب اليمن بين 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 و29 مايو/أيار 2026، بدءاً من الضربة التي استهدفت ميناء المكلا، مروراً بالغارات الجوية والهجوم البري على القوات الجنوبية في حضرموت والمهرة، وصولاً إلى تفكيك جانب من بنية المجلس الانتقالي الجنوبي وإعادة ترتيب الحكومة والقوات ومصادر التمويل تحت إشراف الرياض

الحزب وحلفائه لموازنة القوى الجنوبية. ولا تزعم الورقة أن كل وزير أو جندي في القوات الجديدة ينتمي إلى الإصلاح، بل ترصد مساراً أوسع أعاد تمكين شبكات كانت قد خسرت نفوذها في الجنوب بعد 2015.

كما تتناول الورقة التداعيات الأمنية لتفكيك القوات الجنوبية التي راكمت خبرة في مواجهة تنظيم القاعدة في أبين وشبوة وحضرموت. وقد وثقت مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عبر معلومات ميدانية وشهادات متقاطعة تحتفظ بتفاصيلها لحماية المصادر، انتقال جزء من الأسلحة التي وُزعت خلال الحملة إلى عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة. وتكتسب هذه الوقائع خطورتها من أن انتقال السلاح تزامن مع قطع سلاسل قيادة ورواتب وحدات محلية كانت تمثل أحد أهم الضغوط الميدانية على التنظيم

وتخلص الورقة إلى أن السعودية نجحت مرحلياً في منع قيام واقع سياسي جنوبي مستقل، لكنها لم تنتج شرعية بديلة أو نموذج حكم قادر على توفير الخدمات فقد استمرت الاحتجاجات الراضية للوصاية، وظلت الحكومة تعتمد على التمويل الخارجي، واتسعت أزمة الكهرباء والرواتب، بينما استفاد الحوثيون والقاعدة من تفكيك الجبهة الجنوبية وإضعاف القوى التي واجهتهما

وبذلك تحولت الحملة إلى عامل إضافي في عدم الاستقرار، وحملت الرياض مسؤولية مباشرة عن نتائج النظام السياسي

وتنطلق الورقة من أن الحملة لم تُبْنَ على خطر عسكري صادر من الجنوب ضد الأراضي السعودية، بل على خشية الرياض من انتقال المجلس الانتقالي من موقع الشريك المقيد داخل المؤسسات اليمنية إلى موقع القوة القادرة على فرض مسار استقلالي وإدارة موارد الجنوب وموانئه خارج الوصاية السعودية

تكشف الوقائع أن السعودية استخدمت تفوقها الجوي والمالي لإجبار القوات الجنوبية على الانسحاب من مواقع داخل أرض جنوبية، ثم دفعت بقوات إخوانية وسلفية يمنية محلية موالية لها لتثبيت النتائج؛ ولم تتوقف العملية عند إعادة الانتشار؛ فقد امتدت إلى إقصاء قيادات جنوبية، والضغط على وفد المجلس الموجود في الرياض، وإنتاج إعلان بحل المجلس من خارج أراضي الجنوب، ثم تشكيل حكومة وقوات بديلة تعتمد على التمويل السعودي. وبذلك تحولت الحملة من مواجهة عسكرية محدودة إلى مشروع لإعادة توزيع السلطة ومنع نشوء مركز قرار جنوبي مستقل

وتجادل الورقة بأن الرياض استفادت من نتائج الحرب لإعادة فتح مؤسسات الجنوب أمام نفوذ حزب التجمع اليمني للإصلاح وشبكاته السياسية والعسكرية. والمفارقة أن السعودية تصنف جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا منذ مارس/آذار 2014، وأكدت مؤسساتها الرسمية لاحقاً هذا الموقف، لكنها تميز في الملف اليمني بين الجماعة وبين حزب الإصلاح ذي الجذور والروابط الإخوانية حين يتيح ذلك استخدام

وأكدت أن الشحنة تخص وحداتها المحدودة العاملة في مكافحة الإرهاب وأن التحالف

كان على علم بها

وبعد ساعات أعلنت أبوظبي إنهاء مهمة الوحدات المتبقية، في سياق كان الوجود العسكري الإماراتي الرئيسي قد تقلص منذ عام 2019. ولهذا لا يصح تصوير التطور باعتباره إخراجاً لقوة إماراتية واسعة من اليمن، بل إنهاءً لمهمة محدودة أعقبت سنوات من الانسحاب التدريجي. [1، 2]

مثلت ضربة الميناء انتقالاً من خلاف سياسي داخل التحالف إلى استخدام مباشر للقوة ضد شريك سابق في الحرب على الحوثيين والقاعدة. ولم تكن الشحنة تهديداً للأراضي السعودية، كما لم تقع الضربة داخل الحدود السعودية. حدثت العملية في ميناء جنوبي، وأصبحت مدخلاً لإعادة تعريف الخصم: بدلاً من أن يبقى الحوثي وتنظيم القاعدة في مقدمة التهديدات، تحولت القوات الجنوبية المطالبة باستقلال قرارها إلى هدف عسكري وسياسي

قبل الضربة طالبت الرياض المجلس بالانسحاب من حضرموت والمهرة وتسليم المواقع إلى قوات درع الوطن ذات الفكر السلفي الوهابي الممولة سعودياً. رفض المجلس، وقال إن تحركه يهدف إلى تأمين المحافظاتتين وإبعاد شبكات النفوذ اليمنية التي ظلت تستخدم الموارد والمؤسسات لمنع الجنوب من تقرير مستقبله.

وفي 2 يناير/كانون الثاني 2026 توسعت الغارات على معسكرات ومواقع القوات الجنوبية في حضرموت، بالتزامن مع هجوم

والعسكري الذي فرضته بعد الحرب

نطاق الورقة ومنهجها

تغطي الورقة الفترة الممتدة من 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 إلى 29 مايو/أيار 2026. ويسمح هذا النطاق بقراءة الحملة ومرحلة تثبيت نتائجها الأولى من دون خلطها بالتطورات اللاحقة. وتعتمد الورقة المنهج التاريخي التحليلي، وتعيد ترتيب الوقائع وفق علاقتها بأربعة مسارات: استخدام القوة، وتغيير المؤسسات، وإعادة توزيع النفوذ الحزبي، والنتائج الأمنية والاقتصادية

تعتمد الورقة على توثيق مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، وشهادات أعضاء في الوفد الجنوبي وقيادات عسكرية ومدنية، إلى جانب تقارير وكالات دولية ووثائق أمريكية وبيانات رسمية

وتستخدم البيانات السعودية لإثبات ما أعلنته الرياض عن أهدافها وقراراتها، لا باعتبارها حكماً مستقلاً على الوقائع. كما تُقرأ المواد الصادرة عن وسائل إعلام مرتبطة بالإصلاح بوصفها جزءاً من خطاب الصراع، ولا تستخدم منفردة لإثبات اتهام ضد المجلس الانتقالي أو القوات الجنوبية

من ضربة المكلا إلى حرب الثاني من يناير

في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 نفذت السعودية ضربة على ميناء المكلا، وقالت إن الهدف شحنة أسلحة وصلت على متن سفينتين قادمتين من الفجيرة لدعم المجلس الانتقالي. نفت دولة الإمارات هذه الرواية،

الانتقالي من تحويل حضوره العسكري والسياسي إلى واقع استقلالي. فالسعودية قبلت المجلس شريكاً محدود الصلاحيات داخل مجلس القيادة والحكومة، لكنها رفضت أن يمتلك قدرة مستقلة على إدارة الأرض والموارد وعقد الترتيبات الخارجية. وعندما أصبح الانتقال إلى الاستقلال احتمالاً عملياً، استخدمت الرياض أدواتها العسكرية والمالية لإعادة المجلس إلى موقع أضعف ثم استبعدته من مؤسسات القرار

ترتبط هذه السياسة برؤية سعودية تعتبر بقاء الجنوب داخل دولة يمنية ضعيفة ومعتمدة على الرياض أقل كلفة من قيام دولة جنوبية تملك ساحلاً واسعاً وموانئ وحقول نفط وعلاقات إقليمية مستقلة. فالدولة الجنوبية المحتملة ستكون قادرة على التفاوض مباشرة بشأن أمن بحر العرب وخليج عدن وباب المندب، وعلى إدارة مواردها بعيداً عن منظومة الحكومة اليمنية المقيمة في الرياض. ومن منظور النفوذ، يعني ذلك خسارة السعودية لأهم أدوات الضغط التي راكمتها خلال الحرب لا يمنح قرب حضرموت والمهرة من الحدود السعودية الرياض حقاً سيادياً في تحديد القوى المنتشرة داخلهما. تستطيع المملكة حماية حدودها داخل أراضيها، وطلب ترتيبات أمنية متبادلة، لكنها لا تملك حق قصف قوات جنوبية لأنها تحركت داخل محافظات جنوبية. وقد استخدمت عبارة «حماية الأمن القومي» لتوسيع مفهوم الدفاع حتى يشمل التحكم في بنية السلطة لدى الجار، وهو انتقال من حماية

بري شنته تشكيلات يمنية محلية موالية للسعودية. [3، 4]

اعتمدت الحملة على اختلال كامل في ميزان القوة. لم تكن الوحدات الجنوبية تملك دفاعاً جويّاً قادراً على مواجهة الطيران السعودي، كما لم يكن القتال بين طرفين متكافئين على حدود متنازع عليها. استخدمت دولة مجاورة سلاحها الجوي داخل الجنوب لتغيير ميزان سياسي وعسكري محلي. ووثقت مصادر مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عشرات الغارات وأضراراً لحقت بمواقع عسكرية وبنية تحتية وسكان مدنيين، بينما لم تنشر الرياض سجلاً كاملاً بالأهداف أو الذخائر أو الخسائر، ولم تسمح بتحقيق مستقل في مدى التزام الضربات بقواعد التمييز والتناسب في اليوم نفسه طرح المجلس مساراً انتقالياً ينتهي باستفتاء على استقلال الجنوب. وقدمت الرياض الإعلان دليلاً على أن المجلس تجاوز الترتيبات القائمة، لكن الإعلان لم ينشئ أصل القضية الجنوبية ولم يأت بها من الخارج. فالحراك الجنوبي سبق تأسيس المجلس وتدخل التحالف بسنوات، ومطلب استعادة الدولة نشأ من تجربة ما بعد حرب 1994 ومن إقصاء الجنوب عن قراره وموارده. ما تغير في يناير هو أن المشروع انتقل من مطلب سياسي إلى مسار زمني معلن، وهو ما اعتبرته السعودية تهديداً لنفوذها في المناطق المحررة

لماذا استهدفت السعودية مسار الاستقلال
كان الهدف المباشر للحملة منع المجلس



لفكرة أن المجلس الانتقالي قوة قادمة من خارج حضرموت والمهرة. وتتجاهل هذه الرواية تركيبة المجلس وامتداده التنظيمي والاجتماعي. يضم المجلس في قيادته شخصيات من المحافظتين، بينها فرج سالمين البحسني، عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ حضرموت السابق ونائب رئيس المجلس الانتقالي، والشيخ راجح سعيد باكرت، محافظ المهرة السابق وعضو هيئة رئاسة المجلس، والسلطان عبدالله بن عيسى آل عفرار، رئيس المجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى وعضو هيئة رئاسة المجلس، إلى جانب قيادات حضرمية ومهرية في الهيئات المحلية والمركزية. [5، 6]

وهذا التعيين يؤكد سكان حضرموت والمهرة يتبنون موقفاً واحداً، فالمحافظتان

الحدود إلى فرض الوصاية كما يكشف مسار ما بعد الغارات أن الهدف تجاوز إعادة القوات إلى مواقع سابقة. فقد أعقب التقدم العسكري تغيير قيادات، وإعادة توزيع الرواتب، وإبعاد أعضاء من المجلس عن السلطة، والضغط لإعلان حل المؤسسة، ثم تشكيل حكومة جديدة وقوات تعتمد على التمويل السعودي. لو كانت المشكلة محصورة في انتشار عسكري محدد لتوقفت العملية عند اتفاق لإعادة الانتشار؛ أما تفكيك المؤسسة السياسية والعسكرية فيثبت أن المقصود كان تعطيل مشروع الاستقلال نفسه

حضرموت والمهرة داخل المشروع الجنوبي روجت الرواية السعودية وحلفاؤها

سكان المحافظاتتين.. غير أن القوة التي حسمت النتيجة لم تكن اقتراعاً محلياً أو اتفاقاً حضرياً مهرياً، بل الغارات والتمويل والقوات التي تحركت بغطاء سعودي

الضغط على الوفد وإعادة تركيب السلطة

بعد تقدم القوات الموالية للسعودية، توجه وفد من المجلس الانتقالي إلى الرياض في 5 يناير/كانون الثاني للمشاركة في محادثات قيل إنها ستبحث القضية الجنوبية... غير أن وجود الوفد داخل العاصمة السعودية، وانقطاعه عن قواعده ومؤسساته، جعلاً التفاوض يجري في بيئة شديدة الاختلال. وفي 9 يناير/كانون الثاني بُث إعلان بحل هيئات المجلس ومكاتبه، بينما رفضت قياداته في عدن الإعلان وقالت إنه صدر تحت الضغط ومن شخصيات لا تملك صلاحية حل المؤسسة. [7، 8]

وثقت مجلة بريم شهادات أربعة من أعضاء الوفد بشأن تقسيم المشاركين عند وصولهم إلى الرياض وإخضاعهم لمسارات أمنية منفصلة، والضغط لإنتاج صيغة حل المجلس. كما وثقت المؤسسة معلومات عن دور شخصيات جنوبية سابقة في تمرير الرغبة السعودية وإعداد مسودات متعددة للبيان قبل اعتماد صيغته. وتحتفظ المؤسسة بتفاصيل الشهادات والمواد الداعمة حمايةً للمصادر، وتتعامل معها بوصفها توثيقاً ميدانياً للظروف التي صدر فيها الإعلان، لا مجرد رواية متداولة

لم ينع إعلان الرياض القاعدة الاجتماعية للمجلس. خرجت تظاهرات في عدن خلال

تضمن اتجاهات قبلية وسياسية متعددة، لكنها تجمع على استقلال الجنوب واستعادة الدولة السابقة، بل إن الحاضنة الأكبر لمشروع استقلال الجنوب تتواجد في حضرموت التي ينتمي إليها الرئيس السابق علي سالم البيض، صاحب مشروع الوحدة وفك الارتباط

وهذا ينفي وصف المجلس بأنه جسم عدني أو ضالعي يسعى إلى فرض نفسه على الشرق... فالتعدد الداخلي موجود في كل محافظات الجنوب، كما يوجد داخل القوى التي دعمتها السعودية. ولا يحق لطرف خارجي أن يحول وجود الخلاف المحلي إلى تفويض له بالقصف أو بتعيين من يمثل المحافظة

أما الاحتجاج بغياب انتخابات حديثة للمجلس فهو معيار انتقائي... لم يأت مجلس القيادة الرئاسي أو الحكومة أو قوات درع الوطن عبر انتخابات، ولم تُمنح السعودية تفويضاً شعبياً لإدارة الجنوب. يستند المجلس إلى إعلان عدن وتفويضات جماهيرية متعاقبة وبنية تنظيمية ممتدة، ويمكن نقد آليات تمثيله وتطويرها، لكن غياب الاقتراع في بيئة حرب لا يمنح المؤسسات المعنية من الرياض شرعية أعلى منه، ولا يحول الطيران السعودي إلى أداة دستورية لحسم الخلاف المشكلة الحقيقية لم تكن نقص التمثيل الحضرمي والمهري داخل المجلس، بل رفض السعودية لأي انتقال يضع القرار الأمني والاقتصادي في المحافظاتتين خارج شبكتها.. فقد استخدمت الرياض خلافات محلية قائمة، وضخمت أصواتاً موالية لها، ثم قدمت تدخلها باعتباره استجابة لمطالب

من إعادة الاعتبار إلى المركز اليمني ومن إضعاف أي مشروع جنوبي مستقل المفارقة أن السعودية أدرجت جماعة الإخوان المسلمين ضمن التنظيمات الإرهابية في مارس/آذار 2014، وأكدت هيئة كبار العلماء السعودية عام 2020 أن الجماعة إرهابية.. كما صرح ولي العهد السعودي بأن الإخوان مصنّفون في المملكة تنظيمًا إرهابيًا. ومع ذلك، حافظت الرياض في اليمن على علاقة عملية مع حزب الإصلاح، الذي تصفه مصادر دولية بأنه حركة إسلامية وهابية ذات روابط تاريخية بالإخوان المسلمين. [12، 13، 14]

لا يغير من هذه المفارقة أن حزب الإصلاح ليس مدرجاً باسمه على القائمة السعودية. فهذا الفصل القانوني سمح للرياض بأن تحارب الإخوان داخل المملكة وتستخدم شبكاتهم اليمنية خارجها عندما تخدم حاجتها إلى موازنة القوى الجنوبية. وبذلك تحولت مكافحة الإخوان من مبدأ أمني معلن إلى سياسة انتقائية: الجماعة خطر حين تنازع السلطة داخل السعودية، لكنها تصبح شريكاً قابلاً للتوظيف حين تساعد على إبقاء الجنوب داخل بنية يمنية تابعة للرياض

بدأت نتائج هذا المسار بالظهور في توزيع المناصب والحقائب وإعادة القوى المناهضة للمجلس إلى مؤسسات الدولة والقوات البديلة. ولم يكن ضرورياً أن ترفع هذه القوى راية الإخوان أو تعلن انتماءها التنظيمي؛ فالأهم هو الوظيفة السياسية التي أدتها: إضعاف القوات الجنوبية،

ينابر، ثم شهدت عتق في شبوة مواجهات دامية في فبراير، وسقط قتلى وجرحى قرب قصر معاشيق. وفي مايو عادت حشود واسعة إلى ساحة العروض لإحياء ذكرى إعلان عدن والتأكيد على استمرار مطلب الاستقلال. أثبتت هذه التحركات أن تفكيك القيادة أو قطع الرواتب لا يساوي إنهاء القضية، وأن القوة السعودية استطاعت السيطرة على المؤسسات من دون أن تحصل على قبول اجتماعي مواز. [9، 10، 11]

أعادت السعودية بعد ذلك تشكيل الحكومة والقوات ومراكز التمويل. وبدلاً من بناء مؤسسات مستقلة، نشأ نظام يعتمد على الرياض في الرواتب والتعيينات والحماية والقرار السياسي. وأصبحت الحكومة مطالبة بتنفيذ أولويات الممول حتى عندما تتعارض مع مطالب الشارع الجنوبي. هنا انتقلت السعودية من موقع قائد التحالف إلى موقع صاحب الوصاية المباشرة، وأصبحت مسؤولة عن نتائج السلطة التي أعادت تركيبها

إعادة توطين نفوذ إخوان اليمن

فتح إضعاف المجلس الانتقالي والقوات الجنوبية المجال أمام عودة شبكات حزب الإصلاح إلى مواقع كانت قد تراجعت فيها بعد 2015. لا تقوم هذه النتيجة على الادعاء بأن كل القوات أو الوزراء الجدد أعضاء في الحزب، بل على تتبع المستفيد السياسي من إزالة القوة الجنوبية المنظمة. فالإصلاح يملك شبكات قديمة داخل مؤسسات الدولة والجيش والقبائل والاقتصاد، ويستفيد

مواقعهم أو انتقلوا إلى تشكيلات جديدة. لم تعلن السعودية خطة متكاملة لنقل قواعد البيانات والمصادر والمهام إلى بديل يمتلك الخبرة نفسها، ولم تقدم مؤشرات تقيس استمرار الضغط على القاعدة بعد إعادة الهيكلة

وثقت مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، عبر معلومات ميدانية وشهادات متقاطعة، انتقال جزء من أسلحة الحملة إلى عناصر مرتبطة بتنظيم القاعدة. ولا تنشر المؤسسة تفاصيل تكشف مصادرها أو تعرضها للخطر، لكنها تحمل مسؤولية هذا التسرب للجهات التي وزعت السلاح من دون نظام جرد ورقابة فعال. وتتعرّض خطورة الواقعة بسجل سابق وثقت فيه تحقيقات دولية وصول أسلحة أمريكية قدمت إلى التحالف إلى أطراف ثالثة وجماعات مرتبطة بالقاعدة. [17، 18، 19]

لا تقف المسؤولية عند الجهة التي استلمت السلاح. تتحمل السعودية مسؤولية التوزيع والرقابة لأنها قادت الحملة ومولت القوات، كما تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية المستخدم النهائي للأسلحة الأمريكية. وكان ينبغي قبل إعادة تشكيل الوحدات إعداد سجل للمخازن والأرقام التسلسلية ومسار التسليم، وإجراء مراجعة مستقلة لأي سلاح فقد أو ظهر خارج الوحدات المصرح لها

استفاد الحوثيون أيضاً من تفكيك الجهة الجنوبية. فالقوات التي استنزفتها الغارات وإعادة الترتيب كانت جزءاً من الجهة المناهضة للمشروع الإيراني. وكل

وإعادة القرار إلى مؤسسات مركزية، ومنع تشكل سلطة جنوبية مستقلة. ولهذا تستخدم الورقة تعبير «إعادة توطين نفوذ إخوان اليمن» لوصف إعادة البيئة المؤسسية التي يتحرك فيها الإصلاح، لا لوصم كل فرد في الحكومة أو القوات الجديدة زاد التناقض وضوحاً مع اتجاه الولايات المتحدة، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2025، إلى تصنيف فروع محددة من جماعة الإخوان في دول عربية. ففي الوقت الذي توسعت فيه واشنطن في التدقيق في الشبكات الإخوانية، كانت السعودية تعيد داخل اليمن إنتاج تحالف مع قوى ذات مرجعية إخوانية، وتستخدم السلاح والتمويل لإقصاء شريك جنوبي خاض الحرب ضد الحوثيين والقاعدة. [15، 16]

تنظيم القاعدة والفراغ الأمني

منذ تحرير المكلا عام 2016، أدت القوات المحلية الجنوبية دوراً أساسياً في مواجهة تنظيم القاعدة. وفي أبين وشبوة نفذت وحدات جنوبية عمليات متتابعة منذ 2022، واعتمدت على معرفة الأرض والعلاقات المحلية وشبكات معلومات تراكت خلال سنوات. لم تنه هذه العمليات التنظيم، لكنها ضيقت حركته وحرمته من الاستقرار في المدن والممرات الحيوية

عندما تحولت هذه القوات إلى هدف للحملة السعودية، تغير ترتيب الأولويات. انشغلت الوحدات بحماية المعسكرات والانسحاب، وتعطلت قنوات القيادة والرواتب، وفقد بعض الضباط والجنود

النظام الجديد. [20]

تكشف هذه النتيجة طبيعة الوصاية: تمويل يسمح بالتحكم ولا يسمح بالاستقلال. فالموظف ينتظر راتبه من منظومة مرتبطة بالرياض، والمحافظة تنتظر مشروعاً أو منحة، والحكومة لا تستطيع وضع سياسة مستقلة إذا كانت موارد بقائها تأتي من الخارج. وعندما تعطل الخدمة، يُلقى اللوم على مسؤولين محليين لا يملكون القرار المالي الكامل، بينما يبقى الممول بعيداً عن المساءلة

تختلف التنمية المستدامة عن شراء الولاء السياسي. يحتاج الجنوب إلى تمكين مؤسساته من إدارة الموائن والضرائب والنفط، وإعلان الموازنات والعقود، وتوجيه الإيرادات إلى الطاقة والمياه والصحة. أما استمرار الدورة القائمة، تمويل ثم عجز ثم منحة جديدة، فيحول الاقتصاد إلى وسيلة ضغط ويحرم السكان من حقهم في مساءلة الجهة التي تتخذ القرار الحقيقي

الرفض الشعبي وأزمة الشرعية

أثبتت احتجاجات عدن وشبوة وحضرموت أن السيطرة العسكرية لا تنتج شرعية سياسية. خرج المتظاهرون بعد الغارات وإعلان حل المجلس، ورفعوا أعلام الجنوب وطالبوا باستعادة الدولة ورفض الوصاية السعودية. لم تكن هذه التحركات نتيجة وجود إماراتي عسكري، فقد انتهى الوجود الرئيسي منذ 2019، ثم انتهت مهمة الوحدات المحدودة المتبقية. كانت تعبيراً محلياً عن رفض إدارة

قدرة عسكرية سُحبت من حماية الجنوب أو مكافحة الإرهاب أضعفت التوازن أمام الحوثيين. وهكذا أنتجت السعودية نتيجة تناقض الهدف المعلن للتحالف: بدلاً من توحيد القوى المناهضة للحوثيين، أعادت توجيه القوة ضد شريك جنوبي ووسعت الفراغ الذي يستفيد منه الحوثي والقاعدة معاً

الخدمات والاقتصاد السياسي للوصاية

أعلنت السعودية تخصيص مليارات الدولارات للرواتب والمشروعات بعد الحملة، لكن التمويل لم يتحول إلى مؤسسات قادرة على الاستمرار. بقيت الحكومة والقوات تنتظران قرار الممول الخارجي، وظلت الخدمات مرتبطة بالمنح والوقود الطارئ. والمال الذي يسد العجز شهراً لا يبني اقتصاداً إذا بقيت الإيرادات والموائن والحقول خارج رقابة محلية شفافة. كانت الكهرباء الاختبار الأكثر وضوحاً.

تشير بيانات مايو/أيار 2026 الواردة في الدراسة المحلية المتخصصة إلى أن الطلب في عدن بلغ نحو 630 ميغاواط، مقابل توليد يومي يقارب 257 ميغاواط عند احتساب مساهمة الطاقة الشمسية، بعجز يناهز 373 ميغاواط. انعكس ذلك في ساعات انقطاع طويلة وكلفة مرتفعة على المنازل والمستشفيات والأعمال. ولم تكن الأزمة وليدة حرب يناير، لكن السعودية أصبحت بعد إعادة تشكيل السلطة الطرف الخارجي الأقدر على القرار والأكثر مسؤولية عن نتائج

استخدام القوة. لم تتعرض أراضيها لهجوم من القوات الجنوبية، ولم يكن تحرك المجلس داخل حضرموت والمهرة اعتداءً عابراً للحدود. وكان بوسع الرياض اللجوء إلى التفاوض والوساطة وضمانات الحدود، لكنها اختارت الغارات والهجوم البري ثم استخدمت النتيجة لتغيير المؤسسات

وتتحمل ثانياً مسؤولية عرقلة الاستقلال. فقد استهدفت الحملة القوة التي أعلنت مساراً زمنياً لتقرير المصير، وأعدت السلطة إلى حكومة تتمسك بوحدة اليمن وتعتمد على الرياض. وبذلك لم تكن السعودية وسيطاً بين خيارات جنوبية، بل طرفاً فرض بالقوة بقاء الجنوب داخل إطار سياسي يرفضه قطاع واسع من سكانه

وتتحمل ثالثاً مسؤولية إعادة توطين نفوذ الإصلاح. فإضعاف المجلس لم ينتج مؤسسات محايدة، بل أعاد المجال إلى شبكات مرتبطة بحزب ذي جذور إخوانية، في تناقض مع تصنيف المملكة لجماعة الإخوان تنظيمياً إرهابياً. هذا التناقض يوضح أن معيار الرياض ليس مواجهة الأيديولوجيا الإخوانية أينما ظهرت، بل توظيفها حين تخدم ميزان نفوذها

وتتحمل رابعاً مسؤولية الفراغ الأمني وتسرب السلاح، لأنها قادت إعادة تشكيل القوات ووزعت التمويل والتجهيزات. كما تتحمل مسؤولية الخدمات بوصفها الراعي الأهم للحكومة والنظام العسكري الجديد. لا يمكن الجمع بين احتكار القرار وإلقاء النتائج على سلطة محلية محدودة

الجنوب من الخارج

واجهت القوات الموالية للسعودية بعض الاحتجاجات بالقوة، وسقط قتلى وجرحى في عتق وعدن. وتضع هذه الوقائع الرياض أمام مسؤولية سياسية واضحة؛ فالجهة التي تمول القوات وتعيد ترتيب قياداتها وتحدد مسار السلطة لا تستطيع الادعاء بأنها مراقب بعيد عندما تستخدم هذه القوات السلاح ضد المتظاهرين. المسؤولية تشمل واجب التحقيق وكشف سلاسل الأوامر ومحاسبة من أمر وأطلق النار

لم تحل الحرب السؤال الجنوبي، بل جعلته أكثر حدة. فقد خسرت بعض القوى معسكرات ومواقع، لكنها احتفظت بقاعدتها الاجتماعية. وفي المقابل حصلت الحكومة الجديدة على المال والحماية من دون أن تحصل على تفويض شعبي. لذلك أصبحت المواجهة بعد يناير صراعاً بين شرعية تستند إلى المجتمع وواقع قوة يستند إلى الطيران والتمويل الخارجي

كلما تأخرت السعودية في الاعتراف بحق الجنوب في تقرير مستقبله، زادت كلفة الوصاية عليها وعلى السكان. فالجنوب لا يمكن حكمه إلى أجل مفتوح من الرياض، ولا يمكن تحويل القضية إلى خلاف على مناصب أو رواتب. الاستقرار يتطلب قبول أن علاقة الجنوب باليمن قضية سياسية مستقلة، وأن تقريرها يعود إلى شعب الجنوب عبر عملية حرة، لا إلى دولة مجاورة تحدد سقف الحل

المسؤولية السعودية
تتحمل السعودية أولاً مسؤولية قرار

الاستقلال

النتائج

أولاً، استهدفت الحملة السعودية منع انتقال المشروع الجنوبي من المطالبة السياسية إلى مسار عملي نحو الاستقلال، ولم تكن دفاعاً عن الحدود السعودية

ثانياً، استخدمت الرياض القوة الجوية والتمويل والقوات اليمنية المحلية الموالية لها لتغيير ميزان السلطة داخل الجنوب وفرض وصاية مباشرة على القرار السياسي والعسكري

ثالثاً، لا تسند الوقائع وصف المجلس الانتقالي بأنه قوة خارجية على حضرموت والمهرة؛ فهو يضم قيادات وازنة من المحافظتين، بينما لم تستند القوات البديلة أو الحكومة التي دعمتها الرياض إلى تفويض انتخابي

رابعاً، أعاد تفكيك القوة الجنوبية فتح المجال أمام نفوذ حزب الإصلاح وشبكاته، رغم أن مرجعيته التاريخية ترتبط بجماعة تصنفها السعودية تنظيمياً إرهابياً خامساً، أضعفت الحملة منظومة مكافحة القاعدة، ورافقتها مخاطر موثقة تتعلق

بتسرب السلاح وغياب الجرد والرقابة سادساً، استفاد الحوثيون والقاعدة من انشغال القوات الجنوبية وتفكيك الجبهة التي واجهتهما، ما جعل السياسة السعودية تناقض أهداف التحالف المعلنة

سابعاً، لم يتحول الإنفاق السعودي إلى دولة أو خدمات مستقرة، بل أنشأ نظام اعتماد يسمح للرياض بالتحكم في الرواتب والتعيينات والقرار

ثامناً، أثبتت الاحتجاجات أن الحملة سيطرت على المؤسسات ولم تحصل على قبول شعبي، وأن القضية الجنوبية بقيت قائمة بعد خسارة المواقع العسكرية

التوصيات

1. الاعتراف بأن القضية الجنوبية قضية شعب ودولة، وفتح مسار دولي يضمن حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم بعيداً عن الضغط العسكري السعودي

2. فتح تحقيق مستقل في الغارات التي بدأت في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025، وفي الخسائر المدنية وإطلاق النار على المتظاهرين في عتق وعدن، ونشر النتائج وسلاسل الأوامر

3. الإفراج عن أي عضو في الوفد الجنوبي أو ناشط احتجز بسبب موقفه السياسي، أو إعلان مكانه ووضع القانوني وتمكينه من التواصل والدفاع

4. وقف استخدام الرواتب والمنح والتعيينات لإعادة تشكيل الولاءات، ونقل الصلاحيات المالية والإدارية إلى مؤسسات جنوبية خاضعة للمساءلة

5. الحفاظ على القوات الجنوبية وخبرتها في مكافحة الإرهاب، وعدم حل أي وحدة قبل نقل مهامها ومعلوماتها إلى بديل مهني يحظى بثقة المجتمع المحلي

6. إجراء جرد مستقل للأسلحة التي وزعت خلال الحملة، والتحقيق في انتقال أي معدات إلى تنظيم القاعدة أو أطراف غير مخولة، وإلزام الموردين بآليات صارمة للمستخدم النهائي

السعودية. فالجنوب المستقر والقادر على إدارة نفسه أكثر قدرة على حماية بحر العرب وخليج عدن ومواجهة الحوثيين والقاعدة من جنوب مفكك يعتمد على منح متقطعة وقوات متنافسة. أما استخدام إخوان اليمن لمواجهة المشروع الجنوبي، مع تصنيف جماعتهم الأم تنظيمًا إرهابيًا، فيكشف تناقضاً يهدد الجنوب ويضعف صدقية السياسة السعودية نفسها

تتمثل الخلاصة في أن السعودية عرقلت استقلال الجنوب لأنها رأت فيه خسارة لنفوذها، لا خطراً على حدودها. واستخدمت الحرب لإعادة الجنوب إلى سلطة يمنية تعتمد عليها وإعادة المجال أمام حلفائها، لكنها لم تستطع إنهاء الإرادة السياسية التي أنتجت المجلس والحراك ومطلب الدولة. وستبقى الأزمة مفتوحة ما لم تنتقل الرياض من فرض الوصاية إلى الاعتراف بحق الجنوب في اختيار مستقبله

المصادر والمراجع

1. وزارة الدفاع الإماراتية، بيان إنهاء مهمة وحدات مكافحة الإرهاب المتبقية في اليمن، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.
2. وكالة رويترز، الإمارات تنهي مهمة وحداتها المتبقية في اليمن بعد ضربة ميناء المكلا، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.
3. وكالة رويترز، المجلس الانتقالي يدعو إلى مسار نحو الاستقلال والقوات المدعومة سعودياً تبدأ هجوماً مضاداً، 2 يناير/كانون الثاني 2026.
4. وكالة أسوشيتد برس، انفصاليو اليمن يعلنون دستوراً لدولة مستقلة في الجنوب، 2

7. كشف علاقة السعودية بحزب الإصلاح وشبكاته العسكرية والمالية، وشرح التناقض بين تصنيف جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا واستخدام حزب ذي جذور إخوانية أداة للنفوذ في اليمن

8. تمكين الجنوب من إدارة إيرادات النفط والموانئ والضرائب، ووضع موازنة معلنة للكهرباء والمياه والخدمات تقلل الاعتماد على المنح السياسية

الخاتمة

بين 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 و29 مايو/أيار 2026 انتقلت السعودية من إدارة نفوذها في الجنوب عبر الحكومة والتحالفات إلى استخدام القوة المباشرة لمنع مسار الاستقلال. قصفت ميناءً ومعسكرات، ووفرت غطاءً لهجوم بري، وضغطت على قيادة سياسية، ثم مولت الحكومة والقوات التي ورثت المواقع. ولهذا لا تستطيع تقديم نفسها وسيطاً محايداً أو التنصل من نتائج النظام الذي فرضته

ربحت الرياض سيطرة قصيرة الأجل، لكنها عمقت أزمة الشرعية. لم تختف القضية الجنوبية، ولم تتحول الحكومة إلى مؤسسة مستقلة، ولم تتراجع الاحتجاجات، ولم يتحسن الأمن والخدمات بالقدر الذي يبرر الكلفة البشرية والسياسية للحملة. وفي المقابل عادت شبكات الإصلاح إلى مساحات جديدة، واتسع الفراغ الذي يراقبه الحوثيون والقاعدة

إن استمرار الوصاية لن يحمي أمن

15. البيت الأبيض، الأمر التنفيذي 14362 بشأن تصنيف فروع محددة من جماعة الإخوان المسلمين، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2025.
16. وزارة الخارجية الأمريكية، تصنيف فروع محددة من جماعة الإخوان المسلمين، 13 يناير/كانون الثاني 2026.
17. لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، طلب إحاطة بشأن وصول أسلحة أمريكية إلى جماعات مرتبطة بالقاعدة في اليمن، 26 فبراير/شباط 2019.
18. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أسلحة أمريكية في الأيدي الخطأ، 19 فبراير/شباط 2019.
19. مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي، الحاجة إلى معلومات أفضل عن الأضرار المدنية واستخدام السلاح في اليمن، يونيو/حزيران 2022.
20. مركز سوٲ 24 للأخبار والدراسات، أزمة كهرباء عدن تقترب من الانهيار في صيف 2026، 24 مايو/أيار 2026.
21. وكالة رويترز، السعودية تستخدم المال والنفوذ في اليمن بعد خروج الإمارات، 5 فبراير/شباط 2026.
22. خدمة أبحاث مجلس العموم البريطاني، اليمن في 2025 و2026 وتغير ميزان القوى في الجنوب، 31 مارس/آذار 2026.
23. البنك الدولي، الضغوط الاقتصادية تتعمق في اليمن مع تصاعد المخاطر الإقليمية، 21 مايو/أيار 2026.
24. توثيق مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ومجلة بريم، شهادات ومعلومات ميدانية جُمعت بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2026.
- ينابر/كانون الثاني 2026.
5. المجلس الانتقالي الجنوبي، قرار إعادة تشكيل هيئة رئاسة المجلس، 8 مايو/أيار 2023، <https://stcaden.com/posts/20984>
6. قرار تعيين الشيخ راجح سعيد باكرت محافظاً للمهرة، نوفمبر/تشرين الثاني 2017، وتقارير المجلس الانتقالي عن عضويته في هيئة الرئاسة
7. وكالة رويترز، وفد يقوده المجلس الانتقالي يتوجه إلى السعودية، 5 يناير/كانون الثاني 2026.
8. وكالة رويترز، انقسام المجلس الانتقالي بعد إعلان حله من الرياض، 9 يناير/كانون الثاني 2026.
9. وكالة رويترز، آلاف يتظاهرون دعماً للمجلس الانتقالي ويرفضون حله، 10 يناير/كانون الثاني 2026.
10. وكالة أسوشيتد برس، متظاهرون في عدن يطالبون بدولة جنوبية مستقلة، 16 يناير/كانون الثاني 2026.
11. وكالة أسوشيتد برس، مقتل خمسة وإصابة العشرات في صدامات عتق، 11 فبراير/شباط 2026.
12. وزارة الداخلية السعودية، بيان التنظيمات والجماعات المحظورة، 7 مارس/آذار 2014، وكالة الأنباء السعودية، <https://www.spa.gov.sa/1206711>
13. هيئة كبار العلماء السعودية، جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، وكالة الأنباء السعودية، <https://www.spa.gov.sa/2155560>
14. مجلة تايم، مقابلة ولي العهد السعودي بشأن تصنيف جماعة الإخوان المسلمين، 5 أبريل/نيسان 2018.

كيف انهارت الدولة الصومالية؟ تاريخ طويل وراء عام 1991..



قراءة في كتاب
«تاريخ الصومال:
رؤية تحليلية
جديدة» للدكتور
عبد الرحمن معلم
عبد الله (باديو)

□ حنين العولقي

باحثة مقيمة في مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات ومجلة بریم

في عام 1991، سقط نظام محمد سياد بري، لكن سقوط النظام لم يفتح الطريق أمام سلطة جديدة قادرة على إدارة الصومال. تفككت مؤسسات الدولة، واتسعت الحرب بين الفصائل، وأصبح السؤال عن أسباب الانهيار أكثر إلحاحاً من السؤال عن الطرف الذي حسم المعركة. هذا هو السؤال الذي يقود المجلد الأول من كتاب الدكتور عبد الرحمن معلم عبد الله، المعروف بـ«باديو»، «تاريخ الصومال: رؤية تحليلية جديدة». وللإجابة عنه، يعود المؤلف إلى تاريخ أقدم بكثير من الحرب الأهلية: إلى المجتمعات التي نشأت في شبه الجزيرة الصومالية، وانتشار الإسلام، ووصول الاستعمار، ثم إلى الخيارات التي اتخذتها

النخب بعد الاستقلال

صدر هذا المجلد بالعربية في إسطنبول عام 2019، بعدما نُشر أصله الإنجليزي، Making Sense of Somali History، عام 2017. وترجم الكتاب حمزة عامر، وفق ما يورده المؤلف في صفحات الشكر. تكشف عبارة Making Sense جانباً مهماً من غايته؛ فهو يريد أن يجعل مسار التاريخ الصومالي مفهوماً، وأن يفحص الطريقة التي رواه بها مؤرخون أجانب وصوماليون. وفي تمهيد، يحدد مجال بحثه في العلاقة بين الفعل البشري والأفكار والمؤسسات والظروف التي أحاطت بها. لذلك لا تظهر الدولة في الكتاب كياناً منفصلاً عن المجتمع، ولا يظهر المجتمع محكوماً بطبيعة ثابتة لا يستطيع تغييرها (ص 16-18)

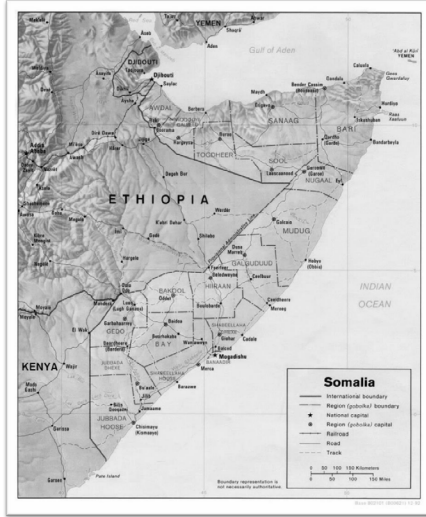
تبدأ القراءة من هنا، لأن السؤال الذي يطرحه باديو يتجاوز الصومال في أحد وجوهه: كيف يمكن لمشروع سياسي أن يحظى بتأييد واسع عند تأسيسه، ثم يعجز عن حماية الدولة التي أقامها؟ حصل الصومال على استقلاله عام 1960، وتوحد الإقليم الذي كان خاضعاً للإدارة الإيطالية مع الإقليم الذي حكمته بريطانيا. حملت الجمهورية الجديدة أملاً قومياً واسعاً، لكنها ورثت مؤسسات محدودة، واقتصاداً ضعيفاً، وحدوداً كانت موضع نزاع مع الجوار. وبعد ثلاثة عقود، لم تبقى من الدولة المركزية القدرة على احتواء الخلافات التي تراكمت داخلها. يعيد باديو تتبع تلك العقود، لكنه يرفض البدء بها وحدها؛ إذ يرى أن أسباب

الضعف تشكلت قبل الاستقلال، وأن قرارات

الحكام بعده فاقمتها

يتألف المجلد من خمسة فصول. يناقش الأول معنى التاريخ وطرائق كتابته، ويعود الثاني إلى تاريخ شبه الجزيرة الصومالية القديم والإسلامي. ويتناول الثالث أثر الطرق الصوفية والاستعمار في إعادة تشكيل المجتمع، فيما يتتبع الرابع صعود القومية الصومالية وتحولاتها. أما الفصل الخامس فيقارن التفسيرات التي قُدمت لانحيار الدولة، قبل أن يصوغ المؤلف خلاصته. ويقر باديو بأن بعض الفصول نشأ من أبحاث منشورة سابقاً، وأن القارئ قد يجد تكراراً لبعض الخلفيات والأفكار. يظهر ذلك بالفعل في مواضع من الكتاب، لكنه يكشف أيضاً عن رغبة واضحة في جعل كل قضية قابلة للقراءة ضمن سياقها التاريخي (ص 17-19، 38)

في الفصل الأول، يواجه المؤلف مسألة تؤثر في كل ما يليها: من يكتب تاريخ الصومال، وبأي مفاهيم؟ يرى أن بعض الكتابات الاستعمارية والأعمال التي تأثرت بها جعلت العشيرة مفتاحاً شبه وحيد لفهم المجتمع. وتنتج عن هذه النظرة صورة بلد تقف فيه «القبيلة» في جهة و«الدولة» في الجهة المقابلة، كأن العلاقة بينهما صراع لا يتغير. يعترض باديو على ضيق هذه الثنائية؛ فالعشائر تأثرت، في رأيه، بالاستعمار والتعليم والأحزاب والحكم العسكري، مثلما أثرت هي في هذه التحولات. وإذا كانت مؤسسات الدولة قد أخفقت، فلا يكفي القول إن



01_ خريطة الصومال الفيدرالية

انتشار الإسلام ونشوء السلطنات المسلمة. يريد المؤلف أن يثبت أن المنطقة عرفت تاريخاً سياسياً واجتماعياً قبل الحدود الاستعمارية، وأن حياة سكانها لم تقتصر على الرعي والترحال. ولهذا يستحضر الموانئ والمدن وطرق التجارة، إلى جانب المجتمعات الرعوية التي كان لها حضورها المؤثر هي الأخرى (ص 45-87)

وتبرز في هذا الفصل عناية المؤلف بالتمييز بين الرواية والدليل، وإن لم يحافظ على الدرجة نفسها من التحفظ في جميع صفحاته. فعند بحث تاريخ وصول الإسلام إلى الصومال، يعرض أقوالاً تربط بدايته بهجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة، ثم ينبه إلى غياب دليل قاطع يثبت بعض التفاصيل المتداولة عن هذه المرحلة.

المجتمع عشائري بطبيعته. ينبغي أيضاً فحص نوع المؤسسات التي أنشئت، وكيف وُزعت السلطة، وما الذي فعله السياسيون بالانتماءات المحلية

ويقترح المؤلف توسيع مجال النظر من العلاقة بين «القبيلة والدولة» إلى العلاقة بين «المجتمع والدولة». يتيح هذا الانتقال إدخال قوى أخرى إلى السرد، خصوصاً الإسلام والمرأة والفاعلين الاجتماعيين الذين يغيبون عندما ينحصر الاهتمام في زعماء العشائر ورؤساء الحكومات. تبدو هذه الفكرة من أكثر أفكار الكتاب وعداً؛ فهي تدعو إلى كتابة تاريخ يلتفت إلى ما ظل قائماً في المجتمع حتى حين انهارت مؤسساته الرسمية. غير أن المجلد الأول يقدم هذا التصور بوصفه إطاراً للمشروع كله، فيما يُرجى المعالجة المفصلة لدور المرأة والمجتمع المدني إلى المجلد الثاني. ومن ثم يستطيع قارئ هذا الجزء أن يرى اتجاه البحث، لكنه لا يحصل بعد على جميع الأدلة التي تسمح بالحكم على نجاحه في تنفيذ ذلك الاتجاه (ص 17، 31-33)

يكتسب الفصل الثاني أهميته من تصحيح نقطة البداية. فكثيراً ما يبدأ الحديث السياسي عن الصومال من الاستعمار أو الاستقلال، بينما يعود باديو إلى الأدلة الأثرية والروايات التاريخية عن شبه الجزيرة الصومالية، وإلى صلات سواحلها بالتجارة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي. ثم ينتقل إلى



02_ خريطة_ شبه_ الجزيرة_ الصومالية

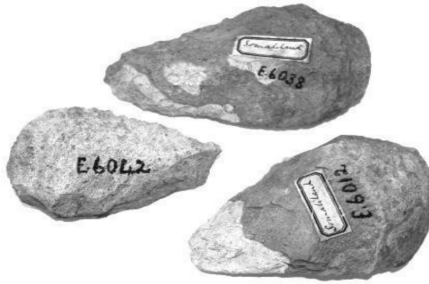
والتنظيم والعلاقات الاجتماعية، إلى جانب كونها تعبيراً دينياً. ويقول إن نشاطها أسهم في إقامة روابط تجاوزت بعض حدود الانتماء العشائري، من دون أن تلغي هذا الانتماء. هنا يصبح فهم التغير الاجتماعي أكثر تعقيداً؛ فالإنسان يمكن أن يحتفظ بصلته بعشيرته، وأن يشارك في الوقت نفسه في جماعة دينية أو تعليمية تمتد خارجها. يساعد هذا المنظور على تجاوز السؤال البسيط عما إذا كان الإسلام قد حل محل العشيرة؛ إذ يدفع إلى النظر في الكيفية التي تعايش بها الانتماءات وتنافست وتغيرت وظائفها (ص 88-110)

لكن حضور الإسلام في الكتاب يتجاوز وصف أثره التاريخي. فهو يدخل أيضاً في تصور المؤلف لما تحتاجه الدولة من عدالة

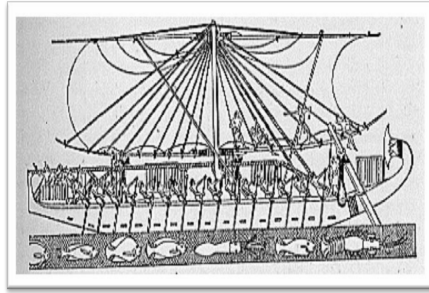
ويشير إلى اختلاف الباحثين بشأن زمن الانتشار الأوسع للإسلام. هذه الوقفة مفيدة للقارئ؛ فهي تذكره بأن أهمية رواية ما في الوعي الجمعي لا تجعل تاريخها محسوماً بالضرورة. ويكون الكتاب أقوى حين يطرح الاحتمالات بهذا الوضوح، وحين يبين الموضوع الذي تنتهي عنده المصادر وتبدأ فيه الاستنتاجات (ص 68-69، 85-87)

بعد ذلك، يمنح باديو مكانة بارزة للسلطنات التي نشأت في المنطقة، ومنها سلطنتا إيفات وعدل في الشمال، وسلطنة أجوران في مناطق من الجنوب والوسط. ويتناول ما ارتبط بها من إدارة للمياه والتجارة والدفاع والصراع مع القوى المجاورة. لا يروي هذا التاريخ بحثاً عن عصر مثالي ضاع؛ ففي عرضه لسلطنة أجوران، يتحدث أيضاً عن تحول الحكم في مراحلها المتأخرة إلى القمع وفرض الضرائب، وما أعقب ذلك من اضطرابات. يتيح هذا التناول ملاحظة ظاهرة ستتكرر في بقية الكتاب: قيام السلطة، ثم اتساع قوتها، ثم ضعف قدرتها على حفظ الرضا الاجتماعي. غير أن وصل التجارب السياسية التي تفصل بينها قرون يتطلب دائماً الحذر؛ فالتشابه بين نهايتين لا يعني تطابق أسباب نشوئهما أو سقوطهما

في الفصل الثالث، ينتقل المؤلف إلى أثر الطرق الصوفية في المجتمع الصومالي. يتعامل معها بوصفها شبكات للتعليم



03_ فؤوس حجرية من الصومال



04_ السفينة المصرية إلى بونت

يولي الكتاب التعليم أهمية خاصة في تفسير ما تلا ذلك. فالمدرسة والإدارة الحديثة فتحتا مجالات جديدة للحركة الاجتماعية، لكنهما ساهمتا أيضاً في إنتاج نخب تختلف مراجعها ومصالحها عن قطاعات واسعة من المجتمع. ومع نشوء الأحزاب، دخلت الانتماءات العشائرية في المنافسة الانتخابية والحصول على الوظائف والموارد. وبذلك يرفض باديو تصوير «العشائرية السياسية» امتداداً ألياً لتقاليد قديمة؛ فجزء من صورتها الحديثة نشأ، وفق قراءته، داخل الدولة والأحزاب وأجهزة الإدارة. هذه ملاحظة

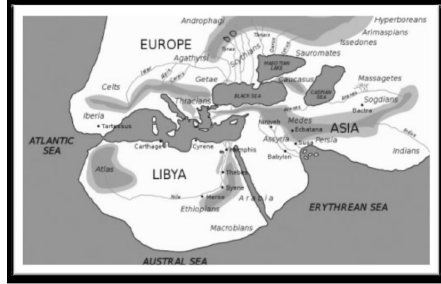
وقيمة تضبط استعمال السلطة. تتطلب قراءة هذا الجانب تمييزاً بين مستويين: ما يقدمه الكتاب عن أدوار المؤسسات الدينية في فترات محددة، وما يطرحه باديو من رأي بشأن موقع الإسلام في إصلاح الدولة. الجمع بين المستويين مشروع في كتاب ذي أطروحة واضحة، لكنه يجعل بعض أحكامه موضع نقاش. فوجود أثر اجتماعي إيجابي للطرق الصوفية، مثلاً، لا يحسم وحده صورة العلاقة التي ينبغي أن تقوم في الدولة الحديثة بين المؤسسات الدينية والقانون والتعدد السياسي. قيمة الكتاب هنا أنه يفتح السؤال من داخل التجربة الصومالية، حتى إن لم يكن جوابه مقنعاً لكل قارئ

يلي ذلك الاستعمار بوصفه قوة غيّرت الأرض والمجتمع معاً. يشرح باديو كيف توزعت المناطق التي يعيش فيها الصوماليون بين سلطات استعمارية ودول مجاورة، وكيف اختلفت طرائق الحكم البريطاني والإيطالي والفرنسي. ولم يقتصر أثر هذا التقسيم، في قراءته، على رسم حدود جديدة؛ فقد أعاد تشكيل الإدارة والتعليم وفرص العمل، وأسهم في ظهور نخب تعلمت وعملت داخل مؤسسات متفاوتة. وعندما جاءت لحظة الاستقلال، لم يبدأ القادة ببناء دولة فوق أرض متجانسة إدارياً وسياسياً. ورثوا مؤسسات تكونت لأغراض استعمارية، وتفاوتت بين الأقاليم، وسؤالاً قومياً يتعلق بمصير الصوماليين الذين ظلوا خارج الجمهورية الجديدة (ص 110-151)

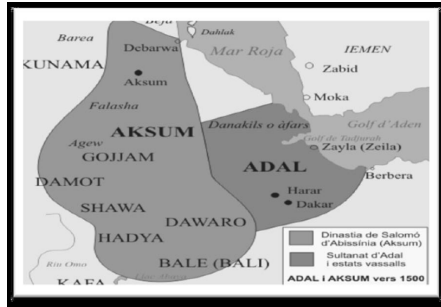
مطلب الجمع بينها جزءاً من هوية الدولة الوليدة، لا تفصيلاً خارجياً في سياستها. لذلك لا يعامل باديو هذا المطلب باعتباره وهماً صنعته النخب من فراغ؛ إنه يردّه إلى تقسيم استعماري ترك مسألة الحدود والانتماء مفتوحة، ثم يتتبع الطريقة التي تحولت بها تلك المسألة إلى أولوية طغت على بناء المؤسسات (ص 154-208، 242)

هنا تظهر إحدى عقد الكتاب الأساسية. احتاجت الجمهورية الجديدة إلى إدارة فعالة، وقضاء، وتعليم، واقتصاد يستطيعان منح المواطنين سبباً عملياً للثقة بالدولة. لكنها احتاجت أيضاً، في نظر قادتها، إلى إنجاز مشروع الوحدة القومية. لم يكن الجمع بين الهدفين مستحيلاً من حيث المبدأ، إلا أن الموارد المحدودة والنزاع مع الجوار والتنافس الدولي جعلت الاختيارات أشد كلفة. يرى باديو أن الحكومات المدنية لجأت في الغالب إلى أساليب أكثر اعتدالاً، بينما دفع الحكم العسكري الأهداف القومية نحو العسكرية والمواجهة. ولم تكن النتيجة إضعاف الجوار وحده؛ فقد استنزفت الحروب والصراعات قدرة الدولة على معالجة أزماتها الداخلية

لا يمنح المؤلف الحكومات المدنية براءة من تلك الأزمات. فهو يتناول الفساد والتنافس الحزبي واستعمال الروابط العشائرية في الانتخابات، ويرى أن الديمقراطية المبكرة افتقرت إلى مؤسسات تحميها من التلاعب. ثم جاء اغتيال



05 خريطة العالم لدى هيرودوت



06 خريطة سلطنة عدل

جديرة بالتوقف، لأنها تنقل المسؤولية من وصف المجتمع إلى فحص قواعد اللعبة التي وضعها السياسيون، وكيف جعلت الانتماء المحلي طريقاً إلى النفوذ أو الحماية

تصل هذه المسارات إلى ذروتها في الفصل الرابع، المخصص لنهوض القومية الصومالية وسقوطها. يشرح المؤلف لماذا حملت فكرة «الصومال الكبير» جاذبية قوية. فقد جرى توحيد إقليمين فقط عام 1960، بينما بقيت مناطق يقطنها الصوماليون ضمن إثيوبيا وكينيا وجيبوتي. كانت النجمة البيضاء في العلم ترمز إلى الأقاليم الخمسة، وكان



07_ خريطة_سلطنة_أجوران

واتسعت المعارضة المسلحة، واشتد اعتماد السلطة على الأجهزة الأمنية والمقربين منها. ومع انحسار فرص الإصلاح، صار الصراع على الدولة صراعاً بين جماعات مسلحة، بعضها وجد دعماً خارج الحدود. غير أن باديو يحمل النظام مسؤولية كبيرة عن الوصول إلى هذه اللحظة، ولا يعفي المعارضة من قراراتها بعد ذلك. فهو يتوقف عند لجوء أطراف متنازعة إلى الاستقواء بإثيوبيا، وعند عجزها عن إنتاج اتفاق يمنع سقوط مؤسسات الدولة مع سقوط السلطة (ص 182-200)

وتكتسب تجربة المناطق الشمالية حضوراً مهماً في هذا السياق. يورد الكتاب استهداف النظام جماعات ومناطق كاملة، ويتناول سياسة الأرض المحروقة التي استُخدمت في مواجهة المعارضة، والهجمات على هرجيسا وبرعو عام 1988. تذكر هذه الصفحات بأن انهيار الدولة لم يكن خسارة متساوية في جميع أجزائها؛ فبعض المجتمعات اختبر سلطة الدولة أولاً من خلال القصف والتهجير والقمع، قبل أن يشهد تفكك تلك السلطة. وهذه زاوية تستحق من قارئ

الرئيس عبد الرشيد شرماري في أكتوبر 1969 وسط أزمة سياسية انتهت باستيلاء الجيش على السلطة. ومن المفيد هنا أن الكتاب لا يضع خطأً فاصلاً مريحاً بين عهد مدني ناجح وعهد عسكري أفسد كل شيء. لقد سبقت الانقلاب مشكلات حقيقية، لكن الحكم العسكري عمّقها حين جمع السلطة في يده، وضيق مجال المعارضة، وسعى إلى معالجة تناقضات المجتمع بأدوات القسر والدعاية (ص 182-200)

من المفارقات التي يتوقف عندها باديو أن النظام العسكري أعلن عزمه على محاربة العشائرية، لكنه انتهى إلى توظيفها في الحكم والصراع. كذلك سعى إلى فرض تصور رسمي للهوية الوطنية، فيما كانت ولاءات الناس ومصالحهم أكثر تنوعاً من الصيغة التي أرادها. لا يعني ذلك أن كل محاولة لتعزيز المواطنة كانت خاطئة؛ فالسؤال الذي يثيره الكتاب يتعلق بالوسائل. هل يمكن بناء انتماء وطني بإضعاف الروابط الاجتماعية بالقوة، من دون إيجاد مؤسسات عادلة تتيح للناس الثقة بالقانون؟ يجيب مسار الأحداث، كما يعرضه المؤلف، بأن القمع لم يَنْهَ تلك الروابط، بل جعلها أداة دفاع وتعبئة حين دخلت الدولة في أزمتها الأشد

كانت حرب 1977-1978 مع إثيوبيا نقطة التحول الكبرى في هذا المسار. يعرضها الكتاب بوصفها ضربة عسكرية وسياسية لفكرة القومية التي استند إليها النظام. أعقبت الهزيمة محاولات انقلاب،

الدعم الخارجي، وتحول المعارضة إلى فضاء مسلحة. يتيح هذا التقسيم للقارئ رؤية الانهيار كمسار، كما يضع أمامه سؤال المسؤولية في كل مرحلة: ما الذي ورثه القادة، وما الذي كان بوسعهم تغييره، وما الذي جعلوه أسوأ بقراراتهم؟ (ص 253-257)

تبدو خلاصة المؤلف حاسمة في هذه النقطة. فهو يعترف بأثر الاستعمار والتدخلات الخارجية، لكنه يضع المسؤولية الرئيسية على النخب الصومالية، في الحكم والمعارضة. قادة الدولة استعملوا القمع والمحسوبية واستنزفوا المؤسسات في الصراع، وقادة المعارضة لم يستطيعوا، بعد إضعاف النظام وإسقاطه، منع انهيار الدولة معه. تكتسب هذه الخلاصة قوتها من رفض تحويل الصوماليين إلى ضحايا لا دور لهم في تاريخهم. وفي الوقت نفسه، تحتاج إلى قراءتها على ضوء تفاوت السلطة بين الأطراف: فالنظام الذي امتلك الجيش وأجهزة الأمن وموارد الدولة لم تكن مسؤوليته مماثلة لمسؤولية جميع خصومه، وإن خضعت خيارات هؤلاء أيضاً للنقد (ص 257)

ثمّة مسافة أخرى ينبغي الحفاظ عليها بين ما يثبته الكتاب وما يستنتجه. ففي بعض المواضع، تبدو العلاقة بين ضعف المؤسسات والقرار السياسي واضحة ومدعومة بتسلسل الأحداث. وفي مواضع أخرى، تتسع الأحكام المتعلقة بـ«القيم» أو «طبيعة المجتمع» بحيث تحتاج إلى أمثلة

بريم اهتماماً خاصاً، لأن الحديث العام عن «فشل الدولة» قد يحجب اختلاف التجارب المحلية مع الدولة نفسها، واختلاف ما يعنيه سقوطها لكل منطقة (ص 201-205)

في الفصل الأخير، يتحول السرد التاريخي إلى نقاش مباشر مع التفسيرات المتنافسة. يعرض باديو أثر الحرب الباردة وتراجع المساعدات الخارجية، وطموح «الصومال الكبير»، والحرب مع إثيوبيا، وضعف الموارد، والعشائرية السياسية، والظلم والفساد. كما يناقش نظريات تتصل بقدرة الدولة على أداء وظائفها، وبأسباب الصراع الاجتماعي، ويستعين بنظرية العصبية عند ابن خلدون. لا يقبل المؤلف بسهولة تفسيراً يضع السبب كله في عامل واحد. فلو كان الانقسام العشائري وحده كافياً لإسقاط الدولة، لتعذر تفسير استمرارها سنوات طويلة؛ ولو كان توقف الدعم الخارجي وحده السبب، لما أمكن فهم القمع والفساد والتمرد اللذين سبقاه (ص 209-253)

يلخص باديو موقفه في تقسيم ثلاثي. هناك، أولاً، أسباب جذرية تعود إلى التقسيم الاستعماري وضعف التنمية ونقص الكوادر المؤهلة. ثم أسباب تراكمت بعد الاستقلال، بينها النزاع بشأن الأقاليم الصومالية، والعسكرة، والتنافس الدولي، والفساد والحكم العسكري. وأخيراً، جاءت عوامل عجلت بالسقوط، أبرزها آثار الهزيمة أمام إثيوبيا، وتساعد الحرب الأهلية، وتراجع

بعد قراءة الكتاب، يصعب الاكتفاء بجملة تقول إن الصومال سقط بسبب القبيلة، أو بسبب الاستعمار، أو بسبب الحرب مع إثيوبيا. كل واحدة من هذه العبارات تلتقط جزءاً من الصورة وتترك أجزاء أخرى خارجها. يعيد باديو وصل تلك الأجزاء، ثم يطلب من القارئ أن ينظر إلى القرارات التي حوّلت مواطن الضعف إلى أزمة عامة. وهذا ما يجعل «تاريخ الصومال: رؤية تحليلية جديدة» قراءة نافعة تتجاوز التعريف بماضي بلد في القرن الأفريقي: إنه يضع أمامنا تجربة دولة امتلكت مشروعاً وطنياً قوياً، لكنها عجزت عن بناء مؤسسات تقدر على حمله، ثم دفعت هي ومجتمعها كلفة ذلك العجز

بيانات الكتاب: تاريخ الصومال: رؤية تحليلية جديدة، المجلد الأول، د. عبد الرحمن معلم عبد الله (باديو)، ترجمة حمزة عامر، الطبعة العربية الأولى، إسطنبول، 2019.

محلية ومقارنات أكثر تفصيلاً. كذلك فإن استعمال نظرية ابن خلدون يضيء جانباً من العلاقة بين الجماعات والسلطة، لكنه لا يكفي وحده لشرح دولة حديثة تشكلت في ظل الاستعمار والحرب الباردة والاقتصاد الدولي. ولا تنتقص هذه الملاحظة من قيمة المشروع؛ فكتاب بهذا الاتساع يفتح مسارات للبحث بقدر ما يقدم من إجابات ويستحق اختيار المؤلف لنهاية هذا المجلد عند انهيار الدولة الانتباه. فالكتاب لا يقدم عام 1991 خاتمة لتاريخ الصوماليين، بل نهاية مرحلة وبداية أخرى خصص لها مجلداً تالياً، بحسب خطته المعلنه. ولهذا فإن الحكم على مشروعه الكامل من هذا الجزء وحده يظل ناقصاً، خصوصاً في القضايا التي يعد بمعالجتها لاحقاً: أدوار النساء، والزعماء التقليديين، والمجتمع المدني، وإعادة تشكيل الهوية الوطنية بعد الحرب. أما هذا المجلد، ففضله الأساسي أنه يشرح لماذا لا يبدأ تاريخ المجتمع يوم قيام الدولة، ولا ينتهي يوم انهيارها

جنوب اليمن بعد الانسحاب الإماراتي..

الوصاية السعودية وإعادة تشكيل موازين القوة في الجنوب من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٦



خديجة محمد □

باحث مقيم في مجلة بريم الصادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

الملخص

تبحث هذه الدراسة في التحول الذي طرأ على بنية النفوذ الإقليمي في جنوب اليمن منذ بدء تدخل التحالف العربي في مارس/آذار 2015 حتى سبتمبر/أيلول 2026. وتنطلق من التمييز بين مرحلتين مختلفتين في الأهداف والأدوات والنتائج. ارتبطت المرحلة الأولى بمشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في تحرير مدن الجنوب من جماعة الحوثيين، ومساندة القوات المحلية في مواجهة تنظيم القاعدة، وبناء قدرات أمنية وعسكرية مكّنت المجتمعات المحلية من استعادة قدر من الأمن، إلى جانب تدخلات تنموية بارزة في قطاع الطاقة.

القوات أنهيها مرحلة تعدد الفاعلين الخارجيين المباشرين، وجعلا السعودية الطرف الخارجي الأكثر قدرة على صناعة القرار وتوجيه السلطة المحلية. غير أن تركيز القرار في يد طرف واحد لم ينتج استقراراً مستداماً؛ بل عمّق أزمة الشرعية، وأضعف الثقة بالحكومة، ووسّع الفجوة بين مؤسسات الحكم والمجتمع، وهدد بتدوير الصراع بدلاً من تسويته

الكلمات المفتاحية: جنوب اليمن، الإمارات، السعودية، الوصاية، القوات الجنوبية، مكافحة الإرهاب، عدن، حضرموت، القضية الجنوبية

المقدمة

لا يمكن فهم التحولات التي شهدتها جنوب اليمن خلال العقد الأخير من خلال وضع جميع أدوار التحالف العربي في خانة واحدة. فالتدخل الذي بدأ في مارس/ آذار 2015 جمع أطرافاً اتفقت على وقف تمرد الحوثيين وإعادة الحكومة المعترف بها دولياً، لكنها اختلفت لاحقاً في ترتيب الأولويات وطريقة التعامل مع المجتمع الجنوبي والقوى التي تشكلت في ساحات القتال. كما أن تلك الأدوار لم تبقى ثابتة؛ فقد تقلص الحضور الإماراتي العسكري ابتداءً من 2019، واقتصرت في سنواته الأخيرة على وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، قبل أن تعلن أبوظبي إنهاء مهمتها وعودة جميع أفراد قواتها في مطلع 2026. وفي المقابل، اتسعت قدرة الرياض على التحكم

وانتهت هذه المرحلة رسمياً باكتمال عودة جميع أفراد القوات المسلحة الإماراتية من اليمن في 2 يناير/كانون الثاني 2026، ثم نقل تشغيل محطتي عدن وشبوة للطاقة الشمسية إلى المؤسسة العامة للكهرباء. أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع انفراد المملكة العربية السعودية بالقدرة الخارجية المباشرة على التأثير في القرار السياسي والعسكري والاقتصادي داخل المناطق الجنوبية.

وتجادل الدراسة بأن هذا التحول تجاوز حدود النفوذ التقليدي الذي تمارسه دولة داعمة إلى نمط من الوصاية يقوم على التحكم في مصادر التمويل، ورعاية السلطة المعترف بها دولياً، وإعادة ترتيب القوات المحلية، والتأثير في التعيينات والقرارات السيادية، واستخدام المساعدات والرواتب لتثبيت هندسة سياسية لا تعبر بالضرورة عن تطلعات الشارع الجنوبي.

وقد برزت حدود هذا النموذج في الاحتجاجات التي شهدتها عدن وحضرموت ومدن جنوبية أخرى خلال 2026، ورفعت شعارات صريحة ضد الوصاية السعودية وطالبت بحق الجنوب في تقرير مصيره وإدارة موارده

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي ودراسة الحالة، وتستند إلى بيانات رسمية وتقارير دولية ووكالات أنباء ومراكز بحثية، مع الفصل بين الوقائع الموثقة والروايات السياسية والاستنتاجات التحليلية. وتخلص إلى أن اكتمال المهمة الإماراتية وانسحاب

استعادة دولتهم وإدارة مواردهم بعيداً عن سلطة مراكز النفوذ اليمنية التقليدية تسعى هذه الدراسة إلى قراءة هذا الانتقال كما حدث على الأرض، بعيداً عن الصورة القديمة للتحالف. وهي تميز بين مرحلة أسهمت فيها الإمارات في التحرير وبناء القدرة المحلية ومكافحة الإرهاب، ومرحلة لاحقة اكتمل فيها انسحابها وانتقلت خلالها أدوات التأثير الخارجي المباشر إلى السعودية. فتمويل الرياض للحكومة والقوات والرواتب والمشاريع، ورعايتها لترتيبات السلطة، يمنحها قدرة ملموسة على توجيه القرار اليومي وتحمل مسؤولية نتائجه

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في التناقض بين انتقال مركز النفوذ الخارجي في جنوب اليمن إلى السعودية وحدها، وبين استمرار بعض الأدبيات والخطابات في تفسير التطورات وفق خرائط نفوذ تجاوزتها الوقائع. ويقود هذا التناقض إلى توزيع المسؤولية السياسية على أطراف أنهت مهمتها، وحجب الطرف الذي يمتلك أدوات القرار والتمويل والتأثير المباشر

تطرح الدراسة سؤالاً رئيسياً: كيف أدى الانسحاب الإماراتي الكامل إلى تحول النفوذ السعودي في جنوب اليمن من دور التحالف والدعم إلى نمط من الوصاية السياسية والعسكرية والاقتصادية؟ ويندرج تحته عدد من الأسئلة: ما طبيعة الدور الإماراتي

في الملف اليمني، ولا سيما بعد أن أصبحت الداعم الخارجي الوحيد صاحب النفوذ المباشر في الحكومة والقوات التي تعتمد على التمويل السعودي أدى الخلط بين المرحلتين إلى بقاء قراءات قديمة لا تواكب التحول الذي وقع على الأرض. فالوقائع اللاحقة ليوم 2 يناير/كانون الثاني 2026 تشير إلى انتقال واضح: الإمارات أنهت وجودها العسكري المباشر بعد عقد من المشاركة في التحرير ومكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار، بينما أصبحت السعودية الطرف الخارجي الوحيد الذي يجمع أدوات التأثير السياسي والعسكري والمالي في المناطق الخاضعة للحكومة اليمنية المحلية الموالية لها

تجاوز أهمية هذا التحول الخلاف بين دولتين خليجيتين. فالمسألة تمس موقع الجنوب نفسه في التسوية اليمنية المقبلة. خلال مرحلة الشراكة الإماراتية، حصلت القوى الجنوبية على دعم ساعدها في تحرير مدنها وبناء قوات محلية ومكافحة التنظيمات المتطرفة، كما اكتسبت القضية الجنوبية حضوراً سياسياً أكبر.

وبعد الانسحاب الإماراتي، اتجهت السعودية إلى تركيز القرار في بنية حكومية وعسكرية "إخوان مسلمين"، تعتمد عليها مالياً وسياسياً، بالتوازي مع خطاب يؤكد أولوية وحدة اليمن ويؤجل الحسم السياسي للقضية الجنوبية. ومن هنا نشأ تعارض متزايد بين رؤية الرياض لإدارة الجنوب وتطلعات قطاع واسع من الجنوبيين إلى

والخارجية الإماراتيتين، وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافحة الإرهاب، وتقارير وكالات دولية، وبيانات اقتصادية وتقارير صحفية وبحثية. ولا تستخدم وصف «الوصاية» بديلاً عن التحليل، بل تعرفه إجرائياً بأنه قدرة دولة خارجية على التأثير الحاسم في تشكيل السلطة المحلية وتمويلها، وتعيين مسؤوليها أو إقالتها، وإعادة تنظيم قواتها، والتحكم في هوامش قرارها الخارجي والداخلي من دون تفويض شعبي محلي مباشر

أولاً الدور الإماراتي من التحرير إلى بناء القدرة المحلية

المشاركة بطلب رسمي وفي إطار التحالف دخلت دولة الإمارات الحرب في اليمن عام 2015 ضمن التحالف العربي الذي قاده السعودية، وبناءً على طلب الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وقد حددت البيانات الإماراتية أهداف المشاركة بدعم استعادة الشرعية، ووقف تمدد الحوثيين، ومكافحة التنظيمات الإرهابية، والمساهمة في أمن اليمن واستقراره. ويكتسب هذا الأساس أهمية خاصة لأنه يضع التدخل الإماراتي في سياق القانوني والسياسي الصحيح: مشاركة ضمن تحالف معلن وفي حرب كانت مدن الجنوب خلالها تواجه تمرداً حوثياً وانتهياراً واسعاً في مؤسسات الدولة. [1، 3، 4] جاءت المشاركة الإماراتية في لحظة كانت عدن ومحيطها تخوض معركة وجودية. فقد أدى تقدم الحوثيين والقوات المتحالفة

بين 2015 و2025؟ ما الأثر الذي تركه في تحرير المدن ومكافحة الإرهاب وبناء القوات المحلية؟ ما الأدوات التي تستخدمها السعودية لإدارة الجنوب بعد الانسحاب الإماراتي؟ كيف انعكس ذلك على القضية الجنوبية ومؤسسات الحكم والخدمات؟ وما دلالة الاحتجاجات الشعبية المناهضة للوصاية السعودية خلال 2026؟

تفترض الدراسة أن الدور الإماراتي ارتبط أساساً بأهداف التحرير والأمن ومكافحة الإرهاب وبناء القدرة المحلية، وانتهى بانسحاب معلن ومكتمل. كما تفترض أن السعودية، بعد خروج الإمارات، أصبحت الطرف الخارجي الوحيد القادر على فرض ترتيبات سياسية وعسكرية واقتصادية في الجنوب. وتفترض أخيراً أن رفض الشارع الجنوبي للوصاية يعبر عن أزمة شرعية عميقة لا يمكن معالجتها بالمنح أو التغييرات الحكومية وحدها

المنهج والنطاق الزمني

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي التحليلي لتتبع انتقال النفوذ خلال الفترة من مارس/ آذار 2015 إلى سبتمبر/أيلول 2026، ومنهج دراسة الحالة لتحليل عدن وحضرموت وشبوة بوصفها ساحات تكشف العلاقة بين الأمن والموارد والقرار السياسي. وتستخدم مقارنة زمنية بين مرحلتين: مرحلة المشاركة الإماراتية، ومرحلة الانفراد السعودي بعد اكتمال الانسحاب الإماراتي وتستند الدراسة إلى بيانات وزارتي الدفاع

دخلت المدينة وأنهت سيطرة التنظيم. وأكدت تقارير أمريكية ودولية لاحقة أهمية القوات المحلية المدعومة إماراتياً في جهود مكافحة القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن. [4، 5]

تجاوزت نتيجة العملية إخراج مقاتلي التنظيم من مركز حضرموت؛ إذ حرمت القاعدة من أهم تجربة حكم محلي وموارد اقتصادية امتلكتها في اليمن، ومكنت أبناء الساحل من تولي مسؤولية أمن مناطقهم. وقد كشفت السنوات اللاحقة أن بناء قوات محلية تعرف التضاريس والبنية القبلية والاجتماعية أكثر فاعلية من إرسال وحدات لا ترتبط بالمجتمع. كما أسهمت النخبة الحضرمية في منع عودة التنظيم إلى المكلا وحماية المرافق العامة والساحل وفي شبوة وأبين وعدن، دعمت الإمارات وحدات أمنية ومحلية اضطلعت بملاحقة الخلايا المتطرفة وتأمين المدن والطرق. وأشارت تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى استمرار قوات الحزام الأمني والقوات المرتبطة بالمجلس الانتقالي في أداء دور ملحوظ في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في عدن وأبين. ويعني ذلك أن الأثر الإماراتي لم يقتصر على عملية عسكرية عابرة، بل امتد إلى تأسيس قدرة محلية واصلت العمل بعد تقليص الوجود الإماراتي. [5]

بناء القوات الجنوبية وتغيير معادلة الأمن
واجه جنوب اليمن بعد 2015 فراغاً

معهم إلى تهديد المدينة وإغلاق المجال أمام أي سلطة محلية قادرة على العمل. وأسهمت القوات الإماراتية، إلى جانب المقاومة الجنوبية وقوات التحالف، في تحرير عدن في يوليو/تموز 2015. ولم تكن استعادة المدينة حدثاً عسكرياً محلياً محدوداً؛ فقد أعادت فتح المجال لعمل المؤسسات، ومنحت عمليات التحالف قاعدة انطلاق لتحرير مناطق أخرى، ومنعت تحويل كامل الجنوب إلى امتداد لسلطة الحوثيين. [4]

توضح التجربة أن العامل الحاسم في تحرير عدن كان الجمع بين الإمكانيات العسكرية الإماراتية والمعرفة المحلية للمقاتلين الجنوبيين. وقد قدم هذا النموذج صيغة شراكة ميدانية تقوم على تمكين أبناء المنطقة من الدفاع عنها، بدلاً من إحلال قوات غريبة عن بيئتها الاجتماعية. ولهذا بقيت معركة عدن حاضرة في الذاكرة الجنوبية بوصفها نقطة تحول ارتبطت بتضحيات مشتركة، لا مشروع وصاية على المدينة أو انتزاع قرارها

تحرير المكلا وضرب البنية الاقتصادية للقاعدة

شكل تحرير المكلا في أبريل/نيسان 2016 محطة ثانية في الدور الإماراتي. كان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب قد سيطر على المدينة لأكثر من عام، واستفاد من الميناء والإيرادات والمؤسسات لبناء قاعدة مالية وعسكرية. وأسهمت الإمارات في التخطيط للعملية ودعم القوات الحضرمية التي

الإسهام التنموي والطاقة النظيفة

رافق الدور الأمني الإماراتي حضور تنموي وإنساني في قطاعات متعددة. ويرز قطاع الطاقة بوصفه مثلاً قابلاً للقياس. فقد مؤلت الإمارات محطة عدن للطاقة الشمسية بقدرة 120 ميغاواط، وهي أول محطة واسعة النطاق من هذا النوع في اليمن. وأفادت تقارير دولية بأنها أسهمت في تزويد ما بين 150 ألفاً و170 ألف منزل بالكهرباء يومياً، وخففت جانباً من اعتماد المدينة على الوقود في ظل أزمة كهرباء مزمنة. [8]

كما أنجزت محطة شبوة الشمسية بقدرة 53 ميغاواط. وعندما انتهى الوجود الإماراتي، نُقلت المحطتان إلى المؤسسة العامة للكهرباء بكامل قدرتهما التشغيلية عبر إجراءات تسليم رسمية. وهذه الواقعة تقدم دلالة مهمة على طبيعة الدور الإماراتي: إنشاء أصول عامة بقيت في خدمة السكان بعد الانسحاب، وتسليمها إلى الجهة اليمنية المختصة، بدلاً من الاحتفاظ بإدارتها أو ربط تشغيلها بوجود خارجي دائم. [7] كان مخططاً أن يتوسع الاستثمار الإماراتي في الطاقة المتجددة إلى محطة أكبر، لكن التطورات السياسية التي رافقت الانسحاب أوقفت المشاريع قيد التطوير. وتكشف هذه النتيجة أن خسارة الجنوب من خروج الإمارات لم تكن عسكرية وسياسية فقط، بل شملت فرصاً تنموية كان يمكن أن تخفف أزمة الخدمات وتقلل كلفة الوقود

مؤسسياً واسعاً. فالجيش الذي تشكل بعد حرب 1994 لم يكن محايداً في الذاكرة الجنوبية، كما انهارت قطاعات منه أو انتقلت أسلحته إلى الحوثيين. وفي هذه البيئة، ساعدت الإمارات على تدريب وتجهيز قوات الحزام الأمني والنخب الحضرية والشبوانية، وقدمت دعماً لقوات العمالة التي لعبت دوراً بارزاً في جبهات الساحل الغربي وشبوة ومناطق أخرى أتاح بناء هذه التشكيلات للجنوبيين امتلاك أدوات أمنية لم تكن خاضعة بالكامل لمراكز القوى التقليدية في صنعاء. وأسهم ذلك في الحد من قدرة الجماعات المتطرفة على استغلال الفراغ، ورفع كلفة أي محاولة حوثية جديدة لاجتياح الجنوب، ومنح المجتمع المحلي ثقلاً في الترتيبات السياسية. كما جعل القضية الجنوبية أكثر اتصالاً بميزان القوة الفعلي، بعدما ظلت لسنوات قضية سياسية بلا مؤسسات قادرة على حماية المجتمع أو فرض حضوره في المفاوضات لا يعني ذلك أن تجربة بناء القوات خلت من نواقص مؤسسية، لكن تقييمها يجب أن ينطلق من الوظائف التي أدتها والظروف التي نشأت فيها. فقد ظهرت هذه القوات استجابةً لانحياز الدولة وتهديد الحوثيين والقاعدة، وأثبتت في محطات متعددة قدرة على القتال وحفظ الأمن. أما تحويلها إلى مؤسسة نظامية موحدة فيطلب تسوية سياسية تعترف بهوية الجنوب وحقه في تقرير مستقبله، لا إذابتها في تشكيلات تعيد إنتاج اختلالات المؤسسة العسكرية السابقة

وتدعم الاستقرار الاقتصادي

ثانياً اكتمال المهمة الإماراتية وانتقال المسؤولية المباشرة

بدأت الإمارات تقليص حضورها العسكري في اليمن عام 2019، ضمن انتقال معلن من المواجهة المباشرة إلى دعم مسارات الاستقرار ومكافحة الإرهاب. وبقيت وحدات محدودة متخصصة في مكافحة التنظيمات المتطرفة. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2025 أعلنت وزارة الدفاع الإماراتية إنهاء مهمة هذه الوحدات، ثم أكدت في 2 يناير/كانون الثاني 2026 اكتمال عودة جميع أفراد القوات المسلحة الإماراتية من اليمن. [1، 2، 6]

يمثل هذا الإعلان فاصلاً زمنياً ومنهجياً لا يجوز تجاهله. فقد أنهت الإمارات مهمتها العسكرية بعد إسهام ممتد في التحرير ومكافحة الإرهاب وبناء القدرة المحلية. كما أن تسليم مشروعات الطاقة إلى المؤسسة العامة للكهرباء أكد حرصها على استمرار استفادة السكان من الأصول التنموية بعد مغادرتها. ومنذ ذلك التاريخ انتقلت المسؤولية الخارجية المباشرة عن إدارة المناطق الخاضعة للحكومة والقوات المتحالفة معها إلى السعودية والسلطات التي تمولها وترعاها

ترك الدور الإماراتي إرثاً إيجابياً في علاقات أبوظبي بالمجتمع والقوى الجنوبية التي شاركتها معارك التحرير ومكافحة الإرهاب. غير أن معيار المسؤولية السياسية المباشرة هو امتلاك أدوات القرار والتمويل والانتشار

العسكري. وبعد يناير/كانون الثاني 2026 أصبحت هذه الأدوات متركزة في يد الرياض من خلال التمويل والرعاية السياسية والانتشار العسكري وشبكة القوات اليمنية المحلية الموالية لها

إن استمرار نسبة كل تحرك جنوبي إلى الإمارات بعد انسحابها يحجب الفاعلية المحلية للمجتمع الجنوبي. فالقضية الجنوبية سبقت تدخل التحالف بعقود، والحراك الجنوبي سبق تأسيس المجلس الانتقالي، ومطالب استعادة الدولة نابعة من تجربة تاريخية وسياسية واجتماعية لا يمكن اختزالها في دعم خارجي. كما أن الاحتجاجات التي خرجت بعد الانسحاب الإماراتي تؤكد أن الشارع الجنوبي قادر على التعبير عن موقفه في غياب أي وجود إماراتي

ثالثاً انفراد السعودية بالملف الجنوبي

من قيادة التحالف إلى احتكار القرار

منذ بداية الحرب كانت السعودية قائد التحالف وصاحبة الغطاء السياسي الأوسع للحكومة اليمنية. إلا أن وجود شركاء فاعلين وقوى محلية متعددة كان يحد جزئياً من قدرتها على الانفراد بالقرار. تغير هذا الوضع بعد خروج الإمارات. فقد أصبحت الرياض الممول الرئيس للحكومة، والراعي الخارجي لمجلس القيادة الرئاسي، وصاحبة النفوذ الأكبر على المؤسسات العسكرية والمالية، والطرف الذي تُدار من عاصمته المشاورات والتعيينات والتسويات وصفت وكالة رويترز التحول في فبراير/

ارتبطت بمشروع سياسي مستقل، وتغيير قيادات، وإعادة توزيع وحدات على جهات ومناطق وفق الأولويات السعودية تكمن خطورة هذه السياسة في أنها تفصل بين الوظيفة الأمنية للقوات وبين المجتمع الذي نشأت لحمايته. فالقوات الجنوبية التي اكتسبت خبرتها في مواجهة الحوثيين والقاعدة تحتاج إلى عقيدة واضحة تحمي الجنوب وسكانه، بينما يؤدي تحويلها إلى قوة تتحرك بقرار خارجي إلى إضعاف ثقة المجتمع بها واستنزافها في حروب لا تحدد أهدافها. كما أن تفكيك وحدات مكافحة الإرهاب أو قطع مواردها يفتح ثغرات تستفيد منها التنظيمات المتطرفة أظهرت التطورات اللاحقة أن إضعاف البنية العسكرية الجنوبية لم ينتج مؤسسة وطنية موحدة، بل شبكة جديدة تعتمد على التمويل السعودي. وبذلك تغير اسم التشكيلات والجهة المشرفة عليها من دون حل مشكلة تعدد مراكز القرار. بل ازداد الانقسام حدة، لأن عملية إعادة الترتيب جاءت في سياق مواجهة سياسية مع القوى المطالبة بالاستقلال، لا في إطار إصلاح أمني توافقي

الحكومة بوصفها أداة نفوذ

تستخدم السعودية الاعتراف الدولي بالحكومة اليمنية قاعدة لتثبيت نفوذها. غير أن بقاء كبار المسؤولين في الرياض، واعتماد الحكومة على التمويل والحماية السعوديين، يقللان قدرتها على اتخاذ قرار

شباط 2026 بأن السعودية أخذت توظف المال والنفوذ بعد اكتمال الانسحاب الإماراتي، وقدرت التزاماتها بنحو ثلاثة مليارات دولار خلال العام لتمويل الرواتب والمشاريع وتثبيت السلطة الجديدة. وبغض النظر عن الأثر الخدمي لبعض هذا التمويل، فإنه أنشأ علاقة اعتماد شديدة الاختلال: سلطة محلية لا تملك موارد مستقرة ولا تستطيع دفع رواتبها من دون قرار سعودي، ودولة مانحة تستطيع استخدام تدفق الأموال لتحديد الأولويات وضبط سلوك المسؤولين والقادة. [9]

لا تتحول المساعدة المالية تلقائياً إلى وصاية، لكن اجتماع التمويل مع النفوذ في التعيينات وإعادة تنظيم القوات والتحكم في مسار التسوية يجعل المانح طرفاً مقررًا. وفي الحالة الجنوبية، لم تكن المؤسسات المنتفعة من الدعم ناتجة عن تفويض شعبي متجدد، بل عن ترتيبات سياسية خارجية متتابعة. وهكذا أصبح المال السعودي بديلاً عن بناء اقتصاد محلي ومؤسسات خاضعة للمساءلة، ووسيلة لإدارة الأزمة من أعلى بدلاً من معالجة جذورها

إعادة ترتيب المجال العسكري

بعد حرب يناير/كانون الثاني 2026، اتجهت السعودية إلى إعادة تشكيل البيئة العسكرية في الجنوب، وتوسيع حضور القوات اليمنية المحلية الموالية لها، وربط الرواتب والتجهيزات بمراكز إشراف سعودية. وتزامن ذلك مع إضعاف تشكيلات جنوبية

وتوقف صادرات النفط، وانقسام المؤسسات المالية، والفساد، لكن استمرارها في ظل تحكم سعودي واسع بالسلطة يطرح سؤال المسؤولية السياسية. فالدولة التي تمول الحكومة وتوجه قراراتها لا تستطيع تقديم نفسها وسيطاً خارجياً محايداً عندما تفشل المنظومة التي ترعاها في توفير الحد الأدنى من الخدمات

أعلنت السعودية بعد الانسحاب الإماراتي حزمة مشروعات بنحو 500 مليون دولار شملت مستشفيات ومدارس وطرقاً ووقوداً للكهرباء. ويمكن لهذه المشروعات أن تقدم منفعة مباشرة، لكنها لا تعالج وحدها خلل الاقتصاد السياسي. فالمنح الدورية تبقي الخدمات مرتبطة بإرادة المانح، بينما يحتاج الجنوب إلى تمكين مؤسساته من تحصيل الإيرادات وإدارة الموائى والضرائب وموارد النفط بشفافية، ووضع موازنة معلنة تخضع للمساءلة. [10]

تكشف المقارنة مع مشروعات الطاقة الإماراتية فارقاً مهماً. فقد أنشأت محطة عدن الشمسية أصلاً إنتاجياً يقلل استهلاك الوقود ويبقى بعد مغادرة الجهة الممولة، بينما يعتمد جانب من الدعم السعودي على منح الوقود والنفقات التشغيلية. الأول يضيف قدرة محلية، والثاني يسد عجزاً مؤقتاً ويجدد علاقة الاعتماد. ولا يلغي ذلك أهمية الوقود في لحظة الأزمة، لكنه يوضح أن الاستقرار يحتاج إلى بنية إنتاجية لا إلى دورة دائمة من الاحتياج والمنحة كما يؤدي عدم الوضوح بشأن إيرادات

مستقل. كما أن تعيين المسؤولين وإقالتهم في ظل غياب برلمان فاعل أو انتخابات يمنح الرعاية الخارجية دوراً يتجاوز الدعم إلى صناعة السلطة نفسها

يتضح هذا الخلل في التناقض بين الخطاب الرسمي عن السيادة والواقع الذي تُتخذ فيه القرارات الأساسية خارج الأراضي التي تديرها الحكومة. فلا تستطيع السلطة المحلية وضع سياسة مستقلة للطاقة أو الرواتب أو الأمن أو التفاوض، بينما تتحمل أمام السكان مسؤولية تدهور الخدمات. وتستفيد الرياض من هذا الفصل: تحتفظ بنفوذ القرار، وتترك كلفة الفشل السياسي والخدمي على الحكومة ومسؤوليها المحليين كما أن الاعتماد على قوى مرتبطة بحزب الإصلاح يعيد إلى الجنوب شبكات نفوذ رفضها المجتمع خلال مراحل سابقة. وقد أثار توسيع حضور شخصيات وتشكيلات قريبة من الحزب مخاوف من إعادة توطين قوى يمنية شمالية داخل مؤسسات الجنوب على حساب القوات التي خاضت معارك التحرير. ويزداد هذا المسار حساسية لأن الخطاب السعودي يؤكد وحدة اليمن، في وقت يطالب فيه قطاع واسع من الجنوبيين باستعادة دولتهم

رابعاً الاقتصاد والخدمات كأدوات لإدارة النفوذ

تعاين مناطق الجنوب من انهيار العملة وارتفاع الأسعار وضعف الكهرباء وتأخر الرواتب. وترتبط هذه الأزمات بالحرب،

وحدة اليمن بوصفها أولوية مسبقة يحسم النتيجة قبل الحوار، ويحوّل أي مشاورات جنوبية إلى وسيلة لإدارة الاختلاف داخل سقف سعودي محدد

أدت حرب يناير/كانون الثاني 2026 إلى تعميق هذا الشعور. فقد رأى كثير من الجنوبيين أن السعودية استخدمت القوة لإضعاف شريك سابق في الحرب ضد الحوثيين، ثم أعادت ترتيب السلطة بما يخدم القوى الأقرب إلى رؤيتها لوحدة اليمن. ومنذ ذلك الحين لم تعد الرياض تُستقبل في الوعي الشعبي الجنوبي بوصفها قائداً لتحالف تحرير صنعاء، بل بوصفها القوة التي تحول دون ترجمة التضحيات الجنوبية إلى حق سياسي

وينطوي هذا التحول على مخاطرة استراتيجية للسعودية نفسها. فخسارة ثقة المجتمع الجنوبي تحرمها من الشريك الأكثر قدرة على مواجهة الحوثيين والتنظيمات المتطرفة، وتدفع قطاعات واسعة إلى النظر في كل مبادرة سعودية باعتبارها أداة سيطرة. كما أن محاولة فرض وحدة سياسية بالقوة أو التمويل لا تنتج دولة مستقرة، بل تؤجل الانفجار وتوسع المسافة بين السلطة والمجتمع

سادساً الشارع الجنوبي من الاعتراض إلى رفض الوصاية

قدمت احتجاجات 2026 مؤشراً مباشراً على تغير المزاج الشعبي. ففي 16 يناير/كانون الثاني خرج آلاف المتظاهرين في عدن

النفط والضرائب والجمارك إلى تحويل الأزمة الاقتصادية إلى وسيلة ضبط سياسي. فالموظف والعسكري ينتظر راتبه من منظومة تعتمد على التحويل السعودي، والمحافضة تنتظر مشروعاً يعلن من الرياض، والحكومة تنتظر وديعة أو منحة لتغطية التزاماتها. وبهذه الطريقة يصبح الوصول إلى الموارد مرتبطاً بالقرب من مركز النفوذ، لا بقواعد قانونية ثابتة

خامساً الوصاية السعودية والقضية الجنوبية

تتجاوز القضية الجنوبية الخلاف على الخدمات أو توزيع المناصب. إنها قضية دولة وهوية وسيادة نشأت عن نتائج حرب 1994 وما أعقبها من إقصاء سياسي وعسكري ونهب للأراضي والموارد. وقد عبّر الحراك الجنوبي منذ 2007 عن مطلب استعادة الدولة قبل ظهور التدخل الإماراتي أو تأسيس المجلس الانتقالي. ولذلك فإن التعامل السعودي مع القضية باعتبارها ملفاً مؤجلاً أو شأناً يمينياً داخلياً يتعارض مع الدور الذي تمارسه الرياض في تشكيل السلطة والقوات وتحديد سقف العملية السياسية

حين تتدخل دولة في تعيين الحكومة وتمويل القوات ورعاية التسويات، لا يمكنها في الوقت نفسه الادعاء أن مستقبل الجنوب شأن لا يعينها. فقراراتها تؤثر مباشرة في قدرة الجنوبيين على التعبير السياسي وفي شكل المؤسسات التي تحكمهم. كما أن الإصرار على

السكان. ومن ثم لا يمكن احتواء الغضب بمنحة وقود أو تغيير مسؤول؛ لأن الأزمة تتعلق بمن يملك حق القرار وكيف تُدار الثروة ولمن تخضع القوة العسكرية

سابعاً العلاقة السعودية الحوثية

وانعكاسها على الجنوب

انتقلت السعودية منذ هدنة 2022 إلى مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع الحوثيين، مدفوعة برغبتها في تأمين حدودها وخفض كلفة الحرب. وبعد البحث عن تسوية أمراً مشروعاً، لكن إدارة التفاوض بصورة ثنائية همشت الأطراف التي تحملت عبء القتال، وفي مقدمتها القوات والمجتمعات الجنوبية

أنتج هذا المسار مفارقة واضحة: تراجعت المواجهة المباشرة بين الرياض والحوثيين لسنوات، بينما تصاعد الضغط على القوى الجنوبية لإعادة ترتيبها وإخضاعها لسلطة الحكومة الموالية للسعودية. وبذلك انتقل جزء من أدوات القوة من مواجهة الحوثيين إلى إدارة الجنوب. وقد منح هذا التحول الحوثيين وقتاً لتعزيز قدراتهم، في حين أضعف الجبهة المناهضة لهم وأثار صراعات داخلية بين حلفاء الأمم

كما أن أي اتفاق يتعامل مع الحوثيين سلطة أمر واقع في الشمال، ويتمسك في الوقت نفسه بإخضاع الجنوب لصيغة الوحدة القديمة، ينشئ اختلالاً لا يمكن استدامته. فهو يمنح طرفاً مسلحاً مكاسب سياسية بسبب قوته، ويحرم شعب الجنوب

دعماً للمجلس الانتقالي ومطلب استعادة دولة الجنوب، ورددوا شعارات ضد النفوذ السعودي. وأظهرت هذه الفعالية أن الضربات العسكرية والتغييرات السياسية لم تنه القاعدة الشعبية للمشروع الجنوبي.

[11]

وخلال الأشهر اللاحقة اتسعت التحركات في عدن والمكلا وسيئون ومدن أخرى، ورفعت فعاليات في يونيو/حزيران ويوليو/تموز شعارات «رفض الوصاية السعودية» و«مناهضة الاحتلال»، وطالبت بحق تقرير المصير والإدارة الذاتية للموارد. ولا يعني اتساع هذه الشعارات أن كل سكان الجنوب يتبنون موقفاً واحداً أو تنظيمياً واحداً، لكنه يثبت وجود كتلة اجتماعية وازنة ترى أن مركز القرار انتقل من المؤسسات المحلية إلى الرياض. [12]

تكمّن أهمية الاحتجاجات في توقيتها. فقد خرجت بعد اكتمال الانسحاب الإماراتي، ما يسقط تفسيرها بأنها حركة مصنوعة بفعل وجود عسكري إماراتي. كما جاءت في ظل سيطرة سعودية واسعة على التمويل والسلطة، ورغم قدرة الحكومة والقوات الموالية للرياض على التضييق على النشاط العام. وهذا يمنحها دلالة سياسية تتجاوز حجم كل فعالية منفردة

وتجمع مطالب المحتجين بين البعد الوطني والخدمي. فالشارع يربط تدهور الكهرباء والعملة والرواتب بغياب القرار المحلي، ويرى أن إدارة الموارد من خارج الجنوب تمنع بناء مؤسسات مسؤولة أمام

تمتلك حرية كاملة في إدارة مواردها، والقوات تعتمد على رواتب خارجية، والحكومة تنتظر التمويل لتسيير أعمالها. ويعرقل هذا الوضع نشوء عقد سياسي محلي يقوم على الضرائب والخدمات والمساءلة

المخاطر الأمنية

يهدد إضعاف قوات مكافحة الإرهاب أو تغيير بنيتها من دون خطة مهنية تراكم الخبرة التي بُنيت منذ تحرير المكلا وعدن. كما أن الخلاف مع القوى الجنوبية يدفع الموارد والجهد نحو صراع داخلي، ويترك فراغات يمكن أن تستغلها القاعدة والحوثيون وشبكات التهريب

تعميق الانقسام الاجتماعي

تستخدم سياسة الرعاية المالية حوافز متفاوتة بين القوى والمناطق، ما يخلق تنافساً على القرب من الرياض. وتتحوّل الخلافات السياسية إلى نزاع على الرواتب والمناصب، بينما تتراجع قدرة المجتمع على بناء مشروع جنوبي جامع. كما يؤدي دعم هويات محلية ضيقة إلى تفتيت القضية الجنوبية وإضعاف أي مركز تفاوضي مستقل

تحميل الجنوب كلفة صراع لا يقرر أهدافه

ظل المقاتل الجنوبي عنصراً أساسياً في مواجهة الحوثيين والإرهاب، لكن القرار السياسي والعسكري بقي خارج يده. ومع تجدد الحرب، يواجه الجنوب احتمال استخدام قواته في جبهات تحددها السعودية، من دون التزام واضح بمستقبله

من حقه السياسي رغم امتلاكه قضية تاريخية وقوى منظمة وسيطرة اجتماعية واسعة. ولذلك يجب أن تكون القضية الجنوبية مساراً تفاوضياً مستقلاً، لا ملحقاً بتسوية سعودية حوثية

أظهرت عودة التصعيد في 2026 حدود سياسة إدارة التهدة من دون تسوية شاملة. فتعاظم القوة الحوثية وتهديد الملاحة والتقدم في الساحل الغربي أعادا السعودية إلى طلب دعم دولي، بينما كانت الجبهة المناهضة للحوثيين قد فقدت جانباً من تماسكها. ومن منظور الجنوب، تؤكد هذه النتيجة أن تفكيك الشركاء المحليين أو إخضاعهم لا يصنع أمناً سعودياً، بل يضعف خط الدفاع الذي قام عليه التحالف منذ 2015.

ثامناً آثار الانفراد السعودي

أزمة الشرعية

تستمد الحكومة اعترافها من الخارج أكثر مما تستمد شرعيتها من الداخل. ومع ازدياد النفوذ السعودي، أصبحت القرارات التي تصدر باسم المؤسسات اليمنية تُقرأ بوصفها انعكاساً لإرادة الرياض. وهذا يضعف ثقة المواطنين بالحكومة ويحول المسؤول المحلي إلى وسيط بين الممول الخارجي والمجتمع، بدلاً من كونه ممثلاً للمجتمع أمام الخارج

تراجع الاستقلال المؤسسي

أدى الاعتماد المالي والعسكري إلى تقلص هامش المؤسسات المحلية. فالمحافظات لا

بضمانات إقليمية ودولية. وهو السيناريو الأقل كلفة على أمن السعودية والجنوب، لكنه يحتاج إلى تحول في تصور الرياض من إدارة الجنوب إلى الشراكة معه

انفجار سياسي وعسكري

إذا استمرت الضغوط الاقتصادية ومحاولات الإقصاء والتوسع العسكري للقوات الموالية للسعودية، فقد تنتقل الاحتجاجات من التعبير السلمي إلى مواجهات محلية. وسيستفيد الحوثيون والتنظيمات المتطرفة من أي اقتتال جنوبي، بينما تخسر السعودية ما تبقى من رصيدها لدى المجتمع

الاستنتاجات

1. أدت الإمارات دوراً حاسماً في تحرير عدن، ودعم تحرير المكلا من تنظيم القاعدة، وبناء قوات محلية أسهمت في مكافحة الإرهاب وحماية مدن الجنوب، إلى جانب مشروعات تنمية مهمة في قطاع الطاقة
2. اكتمل انسحاب جميع أفراد القوات المسلحة الإماراتية من اليمن في 2 يناير/كانون الثاني 2026، وأعقب ذلك تسليم محطتي عدن وشبوة للطاقة الشمسية إلى المؤسسة العامة للكهرباء. وبذلك انتهى الوجود الإماراتي المباشر ولم يعد طرفاً في إدارة القرار اليومي داخل اليمن
3. بعد الانسحاب الإماراتي أصبحت السعودية القوة الخارجية الوحيدة التي

السياسي أو بضمانات لاستقلال قراره. وهذه المعادلة تعيد إنتاج العلاقة غير المتكافئة التي فجرت الاحتجاجات

تاسعاً السيناريوهات المحتملة

استمرار الوصاية وإدارة الأزمة

يفترض هذا السيناريو استمرار التمويل السعودي للحكومة والقوات، مع تغييرات دورية في المسؤولين ومنح محدودة للخدمات، من دون فتح مسار سياسي جاد للقضية الجنوبية. وقد يحقق هدوءاً مؤقتاً، لكنه سيبقي أسباب الاحتجاج قائمة، ويجعل الاستقرار مرهوناً باستمرار التدفق المالي وقدرة الأجهزة على احتواء الشارع

إعادة توطين القوى اليمنية التقليدية

قد تضي الرياض في توسيع حضور قوى مرتبطة بحزب الإصلاح وشبكات السلطة اليمنية السابقة داخل المؤسسات الجنوبية. وسيواجه هذا المسار رفضاً شعبياً وعسكرياً، لأنه يُقرأ باعتباره إعادة إنتاج للقوى التي ارتبطت بحرب 1994 وإقصاء الجنوب. كما قد يحول حضرموت وشبوة وعدن إلى ساحات صراع طويل

شراكة سعودية جنوبية جديدة

يتطلب هذا السيناريو اعتراف السعودية بأن القضية الجنوبية قضية سياسية قائمة بذاتها، ووقف التدخل في البنية الداخلية للقوى الجنوبية، ونقل إدارة الموارد والخدمات إلى مؤسسات محلية خاضعة للمساءلة، وفتح حوار حول تقرير المصير

التوصيات

1. الاعتراف بالقضية الجنوبية مساراً سياسياً مستقلاً في أي تسوية يمنية، وضمان تمثيل جنوبي حقيقي لا تختاره الأطراف الخارجية نيابةً عن المجتمع
2. إنهاء إدارة المؤسسات من الخارج، ونقل الصلاحيات المالية والإدارية والأمنية إلى سلطات محلية خاضعة للمساءلة والرقابة
3. الحفاظ على القوات الجنوبية وخبراتها في مكافحة الإرهاب، وتطويرها ضمن مؤسسة جنوبية مهنية بعقيدة تحمي السكان والأرض والممرات البحرية
4. إخضاع أي دعم سعودي لانفاقات معلنة تحدد الأهداف والمدة وآليات الرقابة، بما يمنع استخدام الرواتب والمنح للضغط السياسي أو تغيير الولاءات
5. تمكين المحافظات من إدارة نسبة عادلة من إيرادات النفط والموانئ والضرائب، وإعلان الموازنات والإيرادات بصورة دورية
6. إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة والبنية التحتية التي تخلق قدرة إنتاجية دائمة، والاستفادة من تجربة محطتي عدن وشبوة للطاقة الشمسية
7. احترام حق الاحتجاج السلمي، ووقف الاعتقالات أو الإجراءات الأمنية المرتبطة بالتعبير عن رفض الوصاية أو المطالبة باستقلال الجنوب

- تجمع أدوات التمويل والرعاية السياسية والانتشار العسكري والتأثير في الحكومة والقوات المحلية داخل الجنوب
4. انتقل الدور السعودي من قيادة تحالف معلن إلى فط وصاية يقوم على التحكم في موارد السلطة وتوجيه تشكيلاتها وفرض سقف سياسي يتمسك بوحدة اليمن ويؤجل حق الجنوب في تقرير مستقبله
 5. لم تؤد المساعدات والمنح السعودية إلى بناء استقلال اقتصادي أو مؤسسي، بل كرس اعتماد الحكومة والقوات على التمويل الخارجي، وجعلت الخدمات والرواتب جزءاً من إدارة النفوذ
 6. أثبتت احتجاجات عدن وحضرموت ومدن أخرى خلال 2026 أن رفض الوصاية السعودية أصبح اتجاهًا شعبياً ظاهراً، وأن القضية الجنوبية لم تتراجع بعد الضربات العسكرية وإعادة ترتيب السلطة
 7. أدى الضغط على القوات الجنوبية وإعادة توزيعها إلى إضعاف الجبهة المناهضة للحوثيين وتهديد خبرات مكافحة الإرهاب التي تراكمت منذ 2015.
 8. لا يمكن بناء استقرار دائم في الجنوب من دون الاعتراف بإرادة سكانه، وتمكين مؤسساته من إدارة الموارد، وإطلاق مسار سياسي مستقل للقضية الجنوبية

كانون الثاني 2026.

8. وكالة رويترز، محطة عدن الشمسية تمنح سكان المدينة متنفساً في أزمة الكهرباء، 30 سبتمبر/أيلول 2025.

9. وكالة رويترز، السعودية توظف المال والنفوذ في اليمن بعد خروج الإمارات، 5 فبراير/شباط 2026.

10. وكالة رويترز، السعودية تعلن مشروعات تنموية في اليمن بقيمة تقارب 500 مليون دولار بعد الانسحاب الإماراتي، 15 يناير/كانون الثاني 2026.

11. وكالة أسوشيتد برس، تظاهرات في جنوب اليمن للمطالبة باستعادة الدولة ودعم المجلس الانتقالي، 16 يناير/كانون الثاني 2026.

12. مركز سو٢4 للأخبار والدراسات، أحداث حضرموت وإعادة تشكيل الأمن والتوازنات السياسية في جنوب اليمن، يوليو/تموز 2026.

13. البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليمن، إصدارات متعددة

14. صندوق النقد الدولي، بيانات بعثات المادة الرابعة والاقتصاد اليمني، 2025.

15. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، القاعدة في اليمن والتحولات الأمنية في المحافظات الجنوبية، تقارير متعددة

8. مطالبة المجتمع الدولي بمراقبة أثر الرعاية الخارجية في استقلال المؤسسات، وعدم اختزال الشرعية في الاعتراف الدبلوماسي مع تجاهل الإرادة الشعبية

المراجع والهوامش

1. وزارة الدفاع الإماراتية، بيان بشأن إنهاء مهمة وحدات مكافحة الإرهاب في اليمن، وكالة أنباء الإمارات، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.

2. وزارة الدفاع الإماراتية، إعلان اكتمال عودة جميع أفراد القوات المسلحة الإماراتية من اليمن، وكالة أنباء الإمارات، 2 يناير/كانون الثاني 2026.

3. وزارة الخارجية الإماراتية، بيان حول التطورات في اليمن وأساس المشاركة الإماراتية ضمن التحالف العربي، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.

4. بعثة دولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، بيان أمام مجلس الأمن بشأن اليمن، 14 يناير/كانون الثاني 2026.

5. وزارة الخارجية الأمريكية، تقارير الدول حول الإرهاب: اليمن، أعوام 2017 و2018 و2021 و2023.

6. وكالة رويترز، الإمارات تعلن إنهاء مهمة قواتها المتبقية في اليمن، 30 ديسمبر/كانون الأول 2025.

7. وكالة رويترز، شركة إماراتية تسلم محطات عدن وشبوة للطاقة الشمسية إلى المؤسسة العامة للكهرباء، 23 يناير/

حسين حنشي..

صوت جنوبي في النقاش السياسي



حسين حنشي صحفي وكاتب وباحث سياسي جنوبي، وباحث مقيم لدى مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات. جمع في مسيرته بين الكتابة الصحفية والعمل البحثي والتعليق السياسي، وتولى، بحسب تغطيات صحفية سابقة، رئاسة مركز عدن للبحوث الاستراتيجية والإحصاء ورئاسة تحرير صحيفة «المرصد»

تركز كتاباته على القضية الجنوبية وتحولات الصراع في اليمن، وعلاقة القوى المحلية بالمصالح الإقليمية. ويتبنى موقفاً مؤيداً لحق الجنوب في تقرير مصيره، مع اهتمام بمناقشة خيارات القوى الجنوبية ومسؤولياتها السياسية

يحضر حنشي في النقاش العام من خلال مقالاته ومداخلاته الإعلامية والمساحات الحوارية على المنصات الرقمية، حيث يطرح قراءاته بلغة مباشرة ومواقف واضحة. وتقدمه «بريم» شخصية لهذا العدد، لتسليط الضوء على تجربته في الصحافة والتحليل السياسي، وحضوره بوصفه أحد الأصوات المؤثرة في النقاش الجنوبي